

دولة فلسطين

دعم الصمود والتنمية

الإطار الإستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي

للمنطقة المسماة "ج"

2019-2018

كانون ثاني 2018

المحتويات

5	المقدمة
9	الفصل الأول: عدم السيادة على المنطقة المسماة "ج" يعطل التنمية ويهدد حل الدولتين
15	الفصل الثاني: الأولويات والسياسات العامة للمنطقة المسماة "ج"
15	أولويتنا الأولى: تفعيل الآليات القانونية والحشد والمناصرة لتعزيز السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"
16	أولويتنا الثانية: ضمان شمول كافة التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج" في أطر هيئات حكم محلي، وتفعيل لجان التنظيم وتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية لتعزيز استجابتها لاحتياجات المواطنين
17	أولويتنا الثالثة: إدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية المستدامة
18	• إدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية الاقتصادية على طريق بناء اقتصادنا الوطني المستقل
19	• توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات البنية التحتية للمنطقة المسماة "ج" وتحسين نوعيتها
22	الفصل الثالث: الأولويات والسياسات القطاعية في المنطقة المسماة "ج"
22	أولاً: تفعيل الآليات القانونية والحشد والمناصرة لتعزيز السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"
22	1. الدعم القانوني
25	2. الحشد والمناصرة لدعم السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"
32	ثانياً: ضمان شمول كافة التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج" في أطر هيئات حكم محلي قائمة أو جديدة، وتوسيع صلاحيات هذه الهيئات لتعزيز استجابتها لاحتياجات المواطنين
33	1. التخطيط والتنظيم
35	2. تسجيل الأراضي
36	3. الخدمات الأساسية

38 ثالثاً: إدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية المستدامة

38 1. الإدماج الاقتصادي

42 2. توفير الخدمات الأساسية للمنطقة المسماة "ج" وتحسين نوعيتها

42 ▪ الخدمات التعليمية

43 ▪ الخدمات الصحية

45 ▪ خدمات المياه والصرف الصحي

46 ▪ قطاع الطاقة

47 الفصل الرابع: الترتيبات الإدارية والحوكومية الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"

المستوى الأول: اللجنة الوزارية

المستوى الثاني: اللجنة الفنية الوطنية

المستوى الثالث: فريق المتابعة المصغر Task Force

المستوى الرابع: الوزارات والمؤسسات الحكومية

المستوى الخامس: اللجان الإقليمية في المحافظات المختلفة

دور المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج"

51 الفصل الخامس: الخطة التنفيذية للمنطقة المسماة "ج" للأعوام 2018-2019

52 الملاحق

الملحق رقم (1): المناطق المسماة "ج" والتي تقع خارج السيطرة الفلسطينية

ملحق رقم (2): خطة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

ملحق رقم (3): خطة المناصرة

ملحق رقم (4): خطة وزارة الحكم المحلي

ملحق رقم (5): خطة هيئة تسوية الأراضي والمياه

ملحق رقم (6): خطة وزارة الزراعة

ملحق رقم (7): خطة وزارة التربية والتعليم

ملحق رقم (8): خطة وزارة الصحة

ملحق رقم (9): خطة سلطة المياه الفلسطينية

ملحق رقم (10): خطة سلطة الطاقة

مقدمة

تولي الحكومة الفلسطينية اهتماما كبيرا بالمناطق المهمشة، وبخاصة تلك الواقعة في المنطقة المسماة "ج". ففي سياق عزمها على تعزيز صمود التجمعات السكانية والمواطنين القاطنين في هذه المنطقة، تسعى الحكومة الفلسطينية وشركاؤها إلى تقديم كافة أشكال الدعم لهذه التجمعات، وذلك في مواجهة سياسات وإجراءات الاستعمار الإسرائيلي الممنهجة والعنصرية التي يمارسها بحق أبناء شعبنا في تلك المنطقة من هدم للمنشآت والمنازل، ومصادرة الممتلكات، والسيطرة على الموارد الطبيعية وسرقتها، وبناء المستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية والتوسع بها، وبناء جدار الضم والتوسع، والتي تهدف بشكل أساسي لبقاء السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة التي تتمتع بغناها من الموارد الطبيعية، وهو ما يمنع تنمية المجتمعات المحلية في تلك المناطق، عوضا عن أنه يعطل إمكانية تحقيق حل الدولتين.

تشكل المناطق المسماة "ج" حوالي 61% من مساحة الضفة الغربية، ويسكن فيها بحسب التقارير الصادرة عن المكتب الوطني للتسقي للمناطق المسماة "ج" ما يقارب من 900,000 مواطن فلسطيني يعيشون في 612 تجمعا تقع كليا أو جزئيا في تلك المنطقة بما فيها القدس الشرقية¹. وتنتم تلك المنطقة بأهمية استراتيجية كبيرة لبناء الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، فالجزء الأساسي منها يشكل الحدود الشرقية لفلسطين، ولما يتوفر فيها من مقومات لتعزيز التواصل الجغرافي والاجتماعي والمكاني في الضفة الغربية، ولما يتوفر فيها من إمكانيات فعلية لتعزيز التنمية المستدامة. فبفضل المساحة الكبيرة التي تشكلها من أراضي الضفة الغربية، فإن المنطقة المسماة "ج" توفر إمكانية فعلية للتوسع العمراني لاستيعاب الزيادة الطبيعية في عدد السكان واحتياجات التنمية الاقتصادية. كما أن ما تزخر به من غنى بالموارد والثروات الطبيعية، واحتوائها على مصادر محتملة من النفط والغاز الطبيعي، وعلى 60% من الأراضي الزراعية المتاحة في الضفة الغربية، ووجود الكثير من المعالم السياحية والمواقع الأثرية فيها، ومصادر المياه السطحية في البحر الميت ونهر الأردن والأودية، وما توفره من مصادر للأملاح والمعادن، ومصادر المياه الجوفية من الآبار والينابيع، وثروات كبيرة من الحجر والرخام، كلها تشكل مقومات أساسية للتنمية الفلسطينية المنشودة.

لقد شهدت السنوات العشر الماضية إحراز تقدم ملموس على مستويات الخدمات العامة ومستويات المعيشة في التجمعات السكانية التي تقع ضمن ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية، أي باستثناء القدس المحتلة، وما يسمى بالمنطقة "ج" في الضفة الغربية. وسجل، كذلك، بعض التحسن في بعض المؤشرات الاجتماعية لغالبية السكان، ذلك على الرغم من المعوقات التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي. فما تم تحقيقه من تطورات إيجابية، وإن كان شاهدا على القدرات الكامنة للاقتصاد والمجتمع الفلسطيني، لم يكن شاملا أو كافيا لسد أبرز الفجوات الاجتماعية والمناطقية، ولا سيما في المنطقة المسماة "ج"، بفعل ما يفرضه علينا الاستعمار من تحديات².

¹ لمزيد من التفاصيل انظر الملحق رقم (1).

² المصدر: ماس (2016). مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 – نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني. ماس: القدس ورام الله.

ومن هنا، ولأن التحديات المزمرة التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي تقف حائلا دون قدرتنا على تحقيق ما نصبو إليه، أصبح من الضروري مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها، ومن ضمنها التهميش الذي تتعرض له المنطقة المسماة "ج" بفعل السيطرة الإسرائيلية عليها، والإجراءات التعسفية المتعلقة بحرية الحركة والعيش الكريم والاستثمار واستغلال الموارد الطبيعية، وهو التهميش الذي ستعمل الحكومة الفلسطينية، بالتعاون مع شركائها، على مواجهته بكافة السبل، لما تشكله هذه المنطقة من أهمية قصوى على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران 1967، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

وإننا ندرك أهمية توظيف مواردنا البشرية والمالية المتاحة بشكل فعال لتعزيز سيطرتنا على المنطقة المسماة "ج" وتميئتها، والعمل جنباً إلى جنب مع الشركاء المحليين والدوليين لتنفيذ التدخلات اللازمة في تلك المنطقة لمواجهة هذه التحديات. ومن هنا، عملت الحكومة الفلسطينية الحالية، كما الحكومات السابقة، بالتعاون مع الشركاء المحليين والدوليين، على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين في المنطقة المسماة "ج" بالرغم من العوائق التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي. فالعمل على تطوير تلك المنطقة وتعزيز صمود أهلها يشكل أولوية قصوى للحكومة الفلسطينية الحالية، كما للحكومات الفلسطينية المتعاقبة، وذلك من مبدأ الحفاظ على الحق الفلسطيني في السيطرة والعيش والاستثمار في تلك المنطقة، وتوفير الحماية والخدمات الأساسية ومقومات الصمود لأبناء شعبنا القاطنين فيها، وأيضاً من منطلق الحفاظ على حقنا في إقامة دولتنا المستقلة القابلة للعيش من خلال تماسك ووحدة الأرض الفلسطينية في حدود الضفة الغربية المحتلة في العام 1967 بما فيها القدس الشرقية وبينها وبين قطاع غزة.

وقد انعكس اهتمام الحكومات الفلسطينية المتعاقبة بالمناطق المهمشة ولاسيما المنطقة المسماة "ج" في الخطط الوطنية المتعاقبة، والتي كان آخرها "أجندة السياسات الوطنية للأعوام 2017-2022" والاستراتيجيات القطاعية المرتبطة بها، والتي أولت اهتماماً خاصاً بهذه المنطقة، وأكدت على أهمية دعم صمود المواطنين القاطنين فيها، وعلى أهميتها للتنمية الاجتماعية والاقتصادية على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

على هذا الأساس، إنبثقت هذه الوثيقة "الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" للأعوام 2018-2019" من الأولويات والسياسات الوطنية العامة التي حددتها "أجندة السياسات الوطنية" والاستراتيجيات القطاعية المختلفة للأعوام 2017-2022. فهذه الوثيقة لا تأتي بمعزل عن عمليات التخطيط الوطني العام ولا تتفصل عنها، وإنما كجزء مكمل لها، وتهدف بشكل أساسي إلى تركيز الجهود على تنفيذ السياسات والتدخلات الواردة في تلك الخطط ارتباطاً بالمنطقة المسماة "ج" للتعامل مع احتياجاتها التنموية الملحة خلال العامين القادمين (2018-2019)، وانطلاقاً من المحاور الثلاث الرئيسية التي استندت عليها "أجندة السياسات الوطنية"، وهي: الطريق نحو الاستقلال، والإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والتنمية المستدامة. وتستند هذه الوثيقة بشكل رئيسي على تحديد القضايا والتحديات التنموية والأولويات القطاعية، ولتكوين

منظومة من التدخلات البرمجية التنموية المترابطة والمتكاملة في إطار أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية 2017-2022 لتعزيز دور المنطقة "ج" في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة.

وقد تم تحديد الإطار الزمني لهذه الوثيقة في العامين 2018-2019، وذلك ارتباطاً بالفترة المحددة للمراجعة النصفية لأجندة السياسات الوطنية، وارتباطاً أيضاً بالبعد التنفيذي لهذه الوثيقة المحدد في الخطة التنفيذية التي تشكل جزءاً أساسياً منها.

وكما أشارت أجندة السياسات الوطنية، فإنه ينبغي في إطار عملنا أن نأخذ بعين الاعتبار البيئة الفريدة التي تعمل بها المؤسسات الفلسطينية المتمثلة في استمرار الاستعمار على أرضنا، وبالتالي، ضرورة العمل في مسارين متوازيين: الأول يسعى إلى تجسيد الاستقلال، والثاني يسعى إلى ضمان حصول المواطنين على خدمات ذات جودة، وعلى تقديم كافة أشكال الدعم الممكن واللازم لتعزيز صمودهم.

وانطلاقاً من هذين المسارين، فإن هذا الإطار الاستراتيجي للمنطقة المسماة "ج" يسعى إلى تعزيز السيطرة على تلك المنطقة في إطار تجسيد استقلالنا، وكذلك لضمان توفير الخدمات لكافة المواطنين في تلك المنطقة وتوفير الدعم اللازم لهم ولتعزيز صمودهم، بل ولزيادة عدد السكان الفلسطينيين في تلك المنطقة.

ولا بد من التأكيد هنا، بأن هذه الوثيقة، وبفعل التغيرات السريعة على الأرض، لن تستطيع شمول كافة المجالات والتدخلات التي تتعامل مع القضايا الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"، وهو ما يعني ضرورة بقاء هذه الوثيقة مرنة وحيوية للتعامل مع الاحتياجات الطارئة والمختلفة لهذه المنطقة التي قد تنشأ أثناء عملية التنفيذ، وبخاصة تلك الناشئة عن السياسات والإجراءات التعسفية للاستعمار الإسرائيلي.

وتأتي أهمية هذه الوثيقة من كونها تسعى إلى ما يلي:

- 1- وضع القضايا والتحديات التنموية والأولويات الوطنية والقطاعية الخاصة بالمنطقة المسماة "ج" في إطار موحد، يجمع كافة السياسات والتدخلات في أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية المختلفة ارتباطاً بهذه المنطقة.
- 2- تنظيم العمل على تنفيذ السياسات والتدخلات الخاصة بالمنطقة المسماة "ج" من خلال ترتيبات مؤسسية تنظم عمل كافة الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين والشركاء الدوليين.
- 3- وضع خطة تنفيذية للتدخلات في هذه المنطقة، وذلك لضمان واقعية هذه التدخلات وتناغمها والعمل على متابعة تنفيذها من قبل المؤسسات الحكومية والمؤسسات المحلية والدولية الشريكة.

لقد تم العمل على إعداد هذه الوثيقة من قبل فريق من الخبراء المحليين متعدد التخصصات وبإشراف اللجنتين الوزارية والفنية وبدعم فني من المكتب الوطني للتنسيق للمنطقة المسماة "ج"، ومن خلال عملية مشاورات واسعة ما بين المؤسسات الحكومية، وبينها وبين المؤسسات الشريكة المحلية والدولية. واستند العمل على هذه الوثيقة إلى الأولويات والسياسات الوطنية التي حددتها

"أجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، وكذلك الأولويات والسياسات القطاعية التي حددتها الاستراتيجيات القطاعية المختلفة للأعوام 2017-2022. كما تم الاعتماد على الإطار الوطني الاستراتيجي للسياسات والتدخلات الإنمائية في المنطقة المسماة "ج" 2014-2016"، وإلى التقارير التي أعدها كل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ومعهد الأبحاث التطبيقية (أريج) حول المنطقة المسماة "ج"، وأيضاً الدراسات التي أعدها مؤسسات عديدة، ومن ضمنها الأوراق التحضيرية لمؤتمر معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) الذي انعقد في العام 2016، وغيرها من الدراسات والتقارير المحلية والدولية.

ولا بد من الإشارة هنا إلى أن هذه الوثيقة تغطي بشكل أساسي المنطقة المسماة "ج" بدون التركيز على مدينة القدس، وذلك لوجود استراتيجية خاصة للسياسات والأولويات والتدخلات الخاصة بها. ومن هنا، فإننا سنعمل بالتنسيق والتكامل ما بين الوثيقتين لضمان تحقيق أفضل النتائج في مجمل المناطق الفلسطينية التي لا زالت تخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة ومن ضمنها القدس الشرقية.

إضافة لهذه المقدمة، تتضمن هذه الوثيقة خمسة فصول رئيسية: يتناول الفصل الأول أهم التحديات التي تواجهها المنطقة المسماة "ج"، مع التركيز على التحديات العامة على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك على التحديات التي تواجهها بعض القطاعات الحيوية فيها. ويتناول الفصل الثاني الأولويات والسياسات العامة للحكومة الفلسطينية الخاصة بالمنطقة المسماة "ج" وارتباطاً بأجندة السياسات الوطنية 2017-2022، مع التركيز على خصوصية المنطقة المسماة "ج". ويتناول الفصل الثالث الأولويات والأهداف والسياسات القطاعية للقطاعات الحيوية للمنطقة المسماة "ج" وارتباطاً بأجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية للأعوام 2017-2022. ويستعرض الفصل الرابع الترتيبات المؤسسية والحوكومية للعمل في المنطقة المسماة "ج"، والأدوار المناطة بالمستويات المختلفة لهذه الترتيبات المؤسسية. أما الفصل الخامس، فيعرض الخطة التنفيذية، بما يشمل البرامج والتدخلات الخاصة بالمنطقة المسماة "ج" للسنوات 2018-2019، والجهات المسؤولة عن التنفيذ، ومؤشرات قياس الأداء، والموازنة المقدرة للتدخلات.

الفصل الأول: عدم السيادة على المنطقة المسماة "ج" يعطل التنمية ويهدد حل الدولتين

لقد عبرت "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022" عن التحديات التي تواجهها فلسطين بوضوح، والتي يقف على رأسها الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي. فهذا الاستعمار ماضٍ في أجندة الضم والتوسع، وتقويض كل فرصة لقيام الدولة الفلسطينية المستقلة أو للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني، وينفذ سياساته غير مكترث بالشرائع والأعراف الدولية. وعند الحديث عن المنطقة المسماة "ج" فإن حجم هذه التحديات يزداد لكونها تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة، فلا يزال الاستعمار الإسرائيلي يمنع أعداداً متزايدة من أبناء الشعب الفلسطيني من العيش والاستثمار والبناء والعمل في هذه المنطقة.

بعد توقيع اتفاقية أوسلو وإنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، احتفظت حكومة الاستعمار الإسرائيلي بسجلات ملكية الأراضي الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"، ونشأ عن ذلك واقع مؤداه أن أي عملية تسجيل أو نقل ملكية للأراضي في هذه المنطقة يجب أن تتم في مقرات ما يسمى بالإدارة المدنية، الأمر الذي سهّل على حكومة الاستعمار الإسرائيلي تنفيذ أهدافها سواء بمصادرة الملكية أو نزعها. وهذا أصبح، في الواقع، معيقاً أساسياً لأية عملية تنمية شاملة بسبب عدم السيطرة والتحكم على استصدار أو استخراج الوثائق الخاصة بملكية الأراضي من قبل الفلسطينيين، باعتبارها متطلباً من أجل الحصول على التراخيص اللازمة للبناء أو الحصول على تمويل من أجل الاستثمار أو إقامة المشاريع في تلك المنطقة.

ويعتبر قطاع الحكم المحلي من أبرز القطاعات التي تتأثر بالإجراءات والقيود التي يفرضها الاستعمار الاستيطاني على المنطقة المسماة "ج"، حيث يمنع نظام التخطيط الحضري، وإجراءات الترخيص المتعلقة به، والذي تفرضه ما تسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية على هذه المنطقة، من تنمية التجمعات الفلسطينية الواقعة فيها، بل خلق هذا النظام بيئة طاردة وغير آمنة وتتم بالمخاطر، وتعيق الاستثمارات المحلية والدولية، وتحول دون تنمية الاقتصاد الفلسطيني المحلي. فبعد الاستعمار الإسرائيلي عام 1967، عدّلت السلطة الاستعمارية قانون التخطيط الأردني المطبق في الضفة الغربية منذ العام 1966، لصالح نظام تخطيط مركزي تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة (بموجب الأمر العسكري رقم 418). ومن خلال النظام التخطيطي والتنظيمي القائم في المناطق المسماة "ج"، تقوم سلطة الاستعمار بفرض القيود والعقبات على التجمعات الفلسطينية في تلك المناطق، إما من خلال تقييد أو رفض إعطاء التراخيص للبناء، أو عبر إصدار أوامر بالهدم والإخلاء والمصادرة بحق مباني ومنشآت تدّعي هذه السلطات أنها بنيت بدون تراخيص.

ففي إطار سعي الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلي لإحكام سيطرته على المنطقة المسماة "ج"، وللضغط على السكان لإجبارهم على مغادرتها، قام بهدم آلاف المنشآت والمنازل، وتشريد الآلاف من السكان. ففي العام 2016 ولغاية شهر تشرين أول من العام 2017، سجل عدد الممتلكات الفلسطينية التي هدمتها قوات الاستعمار الاستيطاني الإسرائيلية 1430 منشأة، منها

1,121 منشأة في المنطقة المسماة "ج"، و309 منشأة في القدس الشرقية. كذلك قامت قوات الاستعمار الإسرائيلي بتهجير 2,039 شخص في الفترة نفسها، منهم 1,574 شخص في المنطقة المسماة "ج" و465 شخص في القدس الشرقية³.

وحسب تقرير للبنك الدولي⁴، فإن الطريقة الحالية التي تدار بها المنطقة المسماة "ج" تمنع الفلسطينيين عمليا من الاستثمار فيها، حيث أنها تخضع بشكل كامل لسيطرة الاستعمار الإسرائيلي، وجزء صغير فقط من تلك المناطق يمكن الوصول إليه من قبل المؤسسات الاقتصادية الفلسطينية. فالحكومة الإسرائيلية تسمح للفلسطينيين باستعمال أقل من 1% من المناطق المسماة "ج"، وهي المناطق المبنية، والباقي يقع تحت قيود شديدة أو خارج الحدود المسموحة للبناء بها للفلسطينيين، فما نسبته حوالي 70% من المناطق المسماة "ج" تحت السيطرة الإسرائيلية⁵. لذا عمليا، لا يزال يستحيل على الفلسطينيين الحصول على تصاريح لأغراض سكنية أو اقتصادية، حتى داخل القرى الفلسطينية القائمة في المنطقة المسماة "ج". ويمكن وصف عملية تقديم طلبات التصاريح بأنها مملوءة بالغموض والتعقيد والتكلفة العالية، وينطبق الشيء نفسه على استخراج الموارد الطبيعية وتطوير البنية التحتية العامة.

ووفقا لتقارير البنك الدولي، تمت الموافقة على 3.5% فقط من تصاريح البناء التي قدمها الفلسطينيون إلى ما يسمى الإدارة المدنية الإسرائيلية للبناء في المناطق المسماة "ج"، ولم يتم منح أي تصاريح للمشاريع التجارية الفلسطينية في هذه المناطق في السنوات الأخيرة باستثناء مزرعة واحدة للتمور. كما تمت الموافقة على فتح 12 محجر فقط من قبل الشركات الفلسطينية منذ عام 1994 في هذه المناطق. وعلى الرغم من أن بعض الشركات الفلسطينية قد حصلت بالفعل على تمويل دولي وأعدت خطط لمشاريع سياحية على شاطئ البحر الميت، إلا أنه، حتى الآن، لم ينفذ أي من هذه المشاريع بسبب القيود على تلك المناطق.

إن القيود المفروضة على الوصول للمناطق المسماة "ج" تعرقل أيضا إنفاذ القانون في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية. فبالرغم من توفر 64 مركزا للشرطة في الضفة الغربية جميعها تقع في المنطقتين "أ" و"ب"، فإن الشرطة المدنية الفلسطينية غير قادرة على إنفاذ القانون بكفاءة في أجزاء من هاتين المنطقتين بفعل ارتباطهما معا من خلال طرق تمر في المنطقة المسماة "ج"، وذلك بفعل القيود التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي على التنقل والوصول إلى هذه المنطقة. ويتعين على أفراد الشرطة المدنية الفلسطينية الإبلاغ المسبق للجانب الإسرائيلي عن أية مهمة في تلك المناطق وذلك عن طريق تقديم طلب تنسيق خطي وموافقة الإسرائيليين عليه، مما يزيد من الوقت اللازم للوصول إلى موقع الجريمة والتعامل معها، وبالتالي إعاقة قدرة أفراد الشرطة الفلسطينية على إنفاذ القانون بشكل فعال.

³ المصدر: <https://www.ochaopt.org/ar/content/protection-civilians-report-10-23-october-2017-0>

⁴ تقرير البنك الدولي، 2013.

⁵ تشمل الأراضي التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية: مناطق نفوذ المستوطنات الإسرائيلية و المناطق العسكرية المغلقة والأراضي المعلنة أراضي دولة والأراضي المزروعة من قبل المستوطنين والمحميات الطبيعية والأراضي المغلقة المعزولة بجدار الضم والتوسع والطرق المخصصة للمستوطنات والأراضي المصادرة قرب البحر الميت والأراضي المصادرة بسبب أوامر وضع اليد والبناء.

إن عدم قدرة الشرطة الفلسطينية على تقديم الخدمات بفعالية في أجزاء كبيرة من الضفة الغربية يؤثر على السلامة المجتمعية وعلى الوضع الأمني العام، ويؤثر سلباً على البيئة الاستثمارية. ففي ظل هذا الوضع الأمني يتردد المستثمرون في تأسيس أي نشاط استثماري في المنطقة المسماة "ج"، وفي أجزاء من المنطقة "ب" التي لا تخدمها الشرطة الفلسطينية بفعالية نتيجة القيود الإسرائيلية. وكثيراً ما تتعرض الاستثمارات الموجودة في هذه المناطق لأفعال السرقة أو التخريب، وتواجه الجهات الفلسطينية المسؤولة عن تنفيذ القانون صعوبات كبيرة فيمنع وقوع مثل هذه الحوادث أو القبض على مرتكبيها. وكثيراً ما ينتهي المستثمرون بتكبد تكاليف صيانة إضافية للتعويض عن الأضرار التي لحقت بهم أو يلجأون إلى توظيف مؤسسات أمن خاصة لحماية استثماراتهم. وهذا بالطبع يزيد من تكلفة الاستثمار ويقلل جدواه. ولتذليل التحديات التي تفرضها السيطرة الإسرائيلية الكاملة على المنطقة المسماة "ج"، يلعب المحافظون الفلسطينيون في المحافظات المختلفة دوراً هاماً على صعيد ضبط الوضع الأمني العام في محافظاتهم، وهو ما يبقى على بعض فرص الاستثمار في تلك المنطقة.

ومع ازدياد المعوقات الإسرائيلية للتنمية الفلسطينية، تزداد بالمقابل السيطرة الإسرائيلية المباشرة على الموارد الطبيعية الفلسطينية ومصادرتها وبخاصة الأرض والمياه. فالمستوطنات لا تزال تتمدد وتتوسع في جميع أنحاء الضفة الغربية ولا سيما في المنطقة المسماة "ج". فعند توقيع اتفاقية أوسلو، بلغ عدد المستوطنين الإسرائيليين في الضفة الغربية بدون القدس الشرقية حوالي 111 ألف نسمة⁶، بينما يقدر الآن عدد المستوطنات الإسرائيلية في المناطق المسماة "ج" بما فيها القدس الشرقية 174 مستوطنة، وعدد النقاط الاستيطانية الإسرائيلية (Outposts) 107، يعيش فيها حوالي 620 ألف مستوطن إسرائيلي⁷. وفي الوقت نفسه، توسعت المساحة التي تشغلها المستوطنات بشكل كبير لتشمل المناطق الاستيطانية المبنية حالياً 4.47% من مساحة المنطقة المسماة "ج". وكما ذكر سابقاً، فإن الأراضي التي تسيطر عليها المستوطنات فعلياً، أي داخل ما يسمى بالحدود البلدية للمستوطنات، تتجاوز الحد المذكور بكثير وتبلغ 15.54% من مساحة المنطقة المسماة "ج". وإضافة لذلك، يلتهم جدار الضم والتوسع في حال اكتماله ما يزيد عن 16.43% من الأراضي الواقعة في المنطقة المسماة "ج"، ويحاصر ما يزيد على 335 ألف مواطن فلسطيني، بمن فيهم المواطنين من سكان القدس الشرقية، وبينه وبين الخط الأخضر⁸.

وتعدّ مصادر المياه أبرز الأمثلة الصارخة على سيطرة ومصادرة الموارد الطبيعية الفلسطينية من قبل الاستعمار الإسرائيلي، حيث يعاني المواطنون الفلسطينيون من تراجع كمية ونوعية المياه التي يمكن استخدامها للأغراض المختلفة من سنة لأخرى. ويرجع ذلك إلى تحديد كمية المياه المتاحة لاستخداماتهم المختلفة بأقل من 20% من حقوقهم المائية، بينما تواصل إسرائيل استخراج ما نسبته 80% من المصادر المائية الفلسطينية في الضفة الغربية، وتأجيل البت في حقوق المياه إلى مفاوضات الوضع النهائي. لقد استغلت سلطات الاستعمار الإسرائيلي الوضع بتكثيف نهجها لتلك الحقوق، فحسب تقرير للبنك الدولي،

⁶B'TSELEM: http://www.btselem.org/topic/area_c

⁷ تقرير هيئة مقاومة الجدار والاستيطان 2017

⁸ وفق بيانات دائرة شؤون المفاوضات والمكتب الوطني للتنسيق وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان.

زادت إسرائيل الضخ إلى 180% من الحصة التي حددتها اتفاقية أوسلو للاستخدامات الإسرائيلية⁹. وهو ما يعني تناقص حصة الفرد الفلسطيني من سنة لأخرى لاسيما مع زيادة عدد السكان، وتراكم أزمة شح المياه وتردي جودتها بشكل تصاعدي. وحسب المقاييس الإقليمية أصبح وضع الوصول إلى المياه النقية في فلسطين الأكثر سوءاً، وباتت حصة الفرد لا تتجاوز 79 لتراً في اليوم لاستخداماته كافة، وهو أقل بكثير من المعيار الصحي الأدنى الذي تعتمده منظمة الصحة العالمية البالغ 100 لتر يومياً.

إضافة لذلك، قامت سلطات الاستعمار الإسرائيلي بعزل العديد من آبار المياه خلف جدار الضم والتوسع، وتحرم السكان من الوصول إلى بعض الينابيع واستخدامها، كما يمنع الاستعمار وصول خدمات الكهرباء إلى مصادر المياه في المنطقة المسماة "ج" ما يعيق من القدرة على ضخ المياه للتجمعات الفلسطينية. ويفتقر 120 تجمعاً سكانياً في المنطقة المسماة "ج"، يقطنها 180 ألف مواطن، إلى شبكات مياه، ما يضطر سكان هذه التجمعات إلى الاعتماد على مياه الصهاريج عالية التكلفة، والتي قد تهدد صحة المواطنين¹⁰. وينخفض استهلاك المياه في بعض التجمعات إلى 21 لتراً للفرد يومياً، أي خمس الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. ويؤثر نقص مياه الشرب اللازمة للاستهلاك المنزلي وللثروة الحيوانية على صمود هذه التجمعات. كما نفتقر معظم التجمعات السكانية الفلسطينية إلى شبكات صرف صحي، حيث لا تزيد نسبة المساكن المرتبطة مع شبكات الصرف الصحي عن 31% فقط في الضفة الغربية وقطاع غزة، علماً بأن كافة التجمعات السكانية الواقعة في المناطق المسماة "ج" لا يتوفر فيها مثل هذه الشبكات، مما يؤدي إلى صرف مياه الصرف الصحي في الأودية والممرات المائية الطبيعية والذي ينعكس بشكل سلبي على البيئة والمصادر الطبيعية. ويعود هذا النقص إلى الاستعمار الإسرائيلي المديد، الذي أهمل بشكل كبير إيصال مثل هذه الخدمات للتجمعات السكانية الفلسطينية، إضافة إلى المعوقات التي يضعها على تنفيذها بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية ولاسيما في المناطق المسماة "ج".

ومن هنا، تشكل عدم السيادة والسيطرة على مصادر المياه الفلسطينية تحدياً أساسياً، فتوفير مصادر مياه آمنة وكافية ومستدامة لكافة المناطق والمواطنين، ولجميع الاستخدامات، من أهم التحديات التي تواجه الحكومة الفلسطينية، وينطبق هذا بشكل خاص على المناطق المسماة "ج" لما تتمتع به من مقومات وخاصة في مجال الاستثمار الزراعي. وبالتالي، فإن هناك حاجة ملحة لتسوية مسألة الحقوق المائية الفلسطينية، والتي تشمل ضمان السيطرة التامة على المصادر المائية وإدارتها بشكل مستقل، بما في ذلك المياه السطحية في البحر الميت ونهر الأردن والأودية، وكذلك المياه الجوفية، ووقف الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق المياه الفلسطينية، وضمان حرية وصول الفلسطينيين إلى المزيد من مصادر المياه، والتي تشكل بمجملها المفتاح الرئيسي لوقف التدهور، ولتطوير وإدارة هذه المصادر، بما يمكن من تلبية الاحتياجات المائية اللازمة لإحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

⁹World Bank (2009). Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, West Bank and Gaza. MENA Region, sustainable Development, Report No. 47657-G7; p. v.

¹⁰ مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية <https://www.ochaopt.org/theme/water%2C-sanitation-and-hygiene>

وترتبط المعوقات التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي، بالسيطرة على الأرض والمياه ومصادرتها، ارتباطاً مباشراً بضغوطات على القطاع الزراعي الذي يشكل المورد الأساسي للعمل والدخل للأسر القاطنة في المنطقة المسماة "ج". فمن أبرز التحولات الهيكلية على الاقتصاد الفلسطيني هي انهيار مركزية قطاع الزراعة، حيث تراجع من حوالي ربع الناتج المحلي قبل الانتفاضة الأولى إلى 12% في منتصف التسعينيات، ثم إلى 3.6% فقط في العام 2015، وهو تراجع يرتبط بعدة عوامل، أهمها القيود التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي على الأرض والمياه والتسويق¹¹. ويعزو تقرير للبنك الدولي التراجع في الإنتاج الزراعي إلى نقص المياه الصالحة للري، ويشير إلى إمكانيات كبيرة للتوسع في حال توفير المياه، وإلى أن الفرصة الاقتصادية الضائعة بسبب عدم توفر المياه تصل إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي¹². وهذا يؤكد على أهمية منح موضوع حقوق المياه الاهتمام والجهد الكافيين لوقف سلب حكومة الاستعمار الإسرائيلي للمياه الفلسطينية، إضافة لوقف سلب الأراضي. فالقطاع الزراعي الفلسطيني يمتلك ميزات فريدة بفضل التنوع المناخي، ولاسيما المناطق الخصبة في منطقة الأغوار الواقعة في المنطقة المسماة "ج"، والتي يمكن زراعتها على مدار العام.

ويواجه قطاع الطاقة معوقات جديّة في التطوير بفعل السيطرة الإسرائيلية على المنطقة المسماة "ج". فبفعل هذه السيطرة لا تزال فلسطين تفنقر إلى مصادر الإنتاج المحلية للكهرباء لسد احتياجات السوق، باستثناء محطة توليد كهرباء غزة، حيث تعتمد فلسطين، بشكل رئيسي على الاستيراد كمصدر لهذه الطاقة. لقد أشارت استراتيجية قطاع الطاقة 2017-2022، إلى إعاقة السيطرة الإسرائيلية على المنطقة المسماة "ج" عدة مشاريع استراتيجية لتطوير القطاع، ومن ضمنها تعطيل خطط الحكومة في استغلال موارد الطاقة الطبيعية في هذه المنطقة ولاسيما في الأغوار، مثل مصادر الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وتعطيل إمكانية استغلال مصادر البترول المحتملة في الضفة الغربية الواقعة بمحاذاة حدود العام 1967 (حقل بترول رنتيس)، وتعطيل إنشاء خطوط الربط مع الأردن، وتعطيل إنشاء خط النقل الكهربائي على الضغط العالي، والذي يشكل العمود الفقري لنظام النقل الكهربائي كونه يربط شمال الضفة الغربية بجنوبها، وتعطيل إنشاء نظام التوزيع الكهربائي على الضغط المتوسط لنقل الطاقة الكهربائية من محطات التحويل إلى مراكز الأحمال في مدن وبلدات الضفة الغربية، والتي بمجملها تتطلب المرور في المنطقة المسماة "ج".

لقد أهملت سلطات الاستعمار المديد توفير الخدمات الرئيسية للتجمعات السكانية الفلسطينية، ولاسيما تلك الواقعة في المنطقة المسماة "ج" بفعل استهدافها، والسعي لتهجير السكان منها، وبفعل استمرار السيطرة الإسرائيلية على هذه المنطقة بعد إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، لم تتوقف هذه السياسات الإسرائيلية. فعلى صعيد الخدمات التعليمية، تواجه العديد من التجمعات في المنطقة المسماة "ج" صعوبات في الوصول والحصول على التعليم، أو لا تمتلك المرافق التعليمية الكافية نتيجة للسياسات

¹¹المصدر: ماس (2016). مؤتمر ماس الاقتصادي 2016 – نحو رؤية جديدة للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني. ماس: القدس ورام الله.

¹²World Bank (2009). Assessment of Restrictions on Palestinian Water Sector Development, West Bank and Gaza. MENA Region, sustainable Development, Report No. 47657-G7; p. v.

المتعلقة بالتخطيط والترخيص التي تُطبقها السلطات الاستعمارية. وبسبب ذلك، يواجه أكثر من 9% من مجموع الطلبة الفلسطينيين والقاطنين في التجمعات الواقعة في المنطقة المسماة "ج" من تحديات دائمة في تلقي خدمات التعليم، وتعاني معظم التجمعات الفلسطينية في المنطقة المسماة "ج" من تحصيل علمي متدن، وذلك نظرا لموقع هذه التجمعات بالنسبة للمدارس، حيث يضطر ما يزيد عن نصف الطلبة في المنطقة المسماة "ج" من السير مسافة تزيد عن 4كم للوصول إلى مدارسهم¹³، ما يعني اضطراب الطلاب للتوجه إلى مدارس في تجمعات أخرى. هذا بالإضافة إلى اعتداءات قوات الاستعمار والمستوطنين على المدارس والطلبة، والإغلاق والحوادث، ما أدى إلى الكثير من الخسائر البشرية والمادية، وتعطيل العملية التدريسية.

أما على صعيد الخدمات الصحية، فينطبق عليها ما ينطبق على خدمات التعليم، حيث تعاني 117 من التجمعات الواقعة في المناطق المسماة "ج" من صعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية، فأكثر من 82% من هذه التجمعات تقع على مسافة تزيد عن كيلو متر واحد من أقرب مركز صحي أو عيادة¹⁴. ولصعوبة البناء في المنطقة المسماة "ج"، تفتقر كثير من التجمعات السكانية الواقعة فيها إلى مراكز صحية مؤهلة، وثابتة، وهي لذلك تعتمد بشكل كبير على خدمات العيادات المتنقلة.

¹³ مقترح سياسات وأولويات وزارة التربية والتعليم في المنطقة المسماة "ج"، وزارة التربية والتعليم الفلسطينية.

¹⁴ الخطة الاستراتيجية لقطاع الصحة 2017-2022.

الفصل الثاني: الأولويات والسياسات العامة للمنطقة المسماة "ج"

انطلاقاً من الرؤية الوطنية التي حددتها "أجندة السياسات الوطنية" والقاضية بتحقيق هدفنا الأسمى في الحرية والاستقلال، وفرض السيادة الكاملة على كافة الأرض الفلسطينية المحتلة في العام 1967 ووحدها، فإن المنطقة المسماة "ج" هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية، والتي يجب علينا بذل كل جهد مستطاع لتحقيق سيادتنا وسيطرتنا الكاملة عليها والاستفادة من المقومات والموارد البشرية والطبيعية المتوفرة فيها، وهو ما يتطلب إسنادنا من المجتمع الدولي، على طريق نيل حريتنا وتحقيق استقلالنا.

لا تتفصل الأولويات والسياسات العامة للمنطقة المسماة "ج" عن الأولويات والسياسات الوطنية التي حددتها "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، بل تشكل إنعكاس لها. ومن هنا، تسعى هذه الوثيقة "الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" 2018-2019" إلى تحديد الأولويات والتوجهات السياساتية الواقعية التي تتكفل بتعزيز سيادتنا على تلك المنطقة، وتعزيز صمود أبناء شعبنا القاطنين فيها وتحسين نوعية حياتهم، وإدماجها في التنمية المستدامة التي نسعى لتحقيقها لتطال كافة أبناء شعبنا وفي جميع الأماكن.

أولويتنا الأولى: تفعيل الآليات القانونية والحشد والمناصرة لتعزيز السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"

بنيت "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022" على ثلاثة محاور أساسية ارتباطاً بالأولويات والسياسات الوطنية، كان أولها محور الطريق نحو الاستقلال، والذي يستهدف أساساً لاستبدال واقع فرض الاستعمار الإسرائيلي للحقائق على الأرض بواقع إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة. وقد حددت ضمن هذا المحور ثلاثة أولويات وطنية مترابطة يجب العمل في إطارها، وهي: تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاستعمار، والوحدة الوطنية، وتعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين. وما من شك بأن المنطقة المسماة "ج" تحتل موقعا هاما على طريق تحقيق هذه الأولويات.

ففي إطار هذه الأولويات، نؤكد على أحقيتنا في السيادة المطلقة على كامل ترابنا الوطني على حدود العام 1967 بما فيها القدس الشرقية، وإننا نسعى للوصول لليوم الذي لن تكون فيه تصنيفات للأرض الفلسطينية على أساس "أ" و"ب" و"ج"، أو أي تقسيم إقليمي آخر. فتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة يتطلب، فيما يتطلب، إحكام السيطرة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج" كجزء أصيل ولا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلت في العام 1967، ووضع حد لما يقوم به الاستعمار الإسرائيلي من استيلاء، غير قانوني وممنهج ومتواصل، لأرضنا ومواردنا ومصادرنا الطبيعية فيها. فبدون السيطرة على تلك المنطقة تتعطل الجهود الفلسطينية الرامية إلى بناء الدولة، وهو ما يستدعي مواجهة السياسة الاستعمارية الإسرائيلية ومقاومتها كواحدة من أهم أولوياتنا، عبر تنفيذ التدخلات اللازمة لدعم التنمية الاقتصادية، ولتوفير نوعية الحياة الملائمة لمواطنينا القاطنين في تلك المنطقة، ولدعم صمودهم، وفرض أمر واقع فلسطيني الهوية في مواجهة سياسة الأمر الواقع التي يفرضها الاستعمار عليها.

وغني عن القول، بأن تعزيز علاقات الدولة الفلسطينية العتيدة مع باقي دول العالم، ليس على المستوى السياسي فحسب، وإنما بشكل خاص على المستويين الاقتصادي والإنساني، يتطلب الأدوات والقنوات اللازمة لذلك. وهنا تحتل المنطقة المسماة "ج" أهميتها الخاصة، ولاسيما محيط مدينة القدس المحتلة ومنطقة الأغوار، حيث تشكل هذه المنطقة الحدود الأوسع مع دول الجوار، كذلك توفر المنطقة الأنسب لإنشاء مطار فلسطيني في الضفة الغربية. ومع استمرار السيطرة الإسرائيلية عليها، فإن قدرة الفلسطينيين على التواصل مع العالم الخارجي تبقى محدودة على المستويين الاقتصادي والإنساني. ومن هنا، فإن أولوية إحكام سيطرتنا على هذه المنطقة توفر لنا المقومات الضرورية لتعزيز ارتباطاتنا مع دول العالم.

ولتعزيز السيطرة الفلسطينية على هذه المنطقة، فإن المطلوب ليس فقط بذل الجهد من الفلسطينيين فحسب، بل أيضا من قبل المجتمع الدولي لمحاسبة إسرائيل وإخضاعها للقوانين والأعراف الدولية بصفقتها نظاما استعماريا. فلطالما اعترف العالم بأن استعمار فلسطين والتعديت الواقعة عليها تشكل مخالفة لأحكام القانون الدولي وقواعده. وقد أكدت الكثير من قرارات الأمم المتحدة والقرارات القانونية الدولية على انعدام الصفة القانونية للاستعمار الإسرائيلي على نحو لا يدع مجالاً للشك. ومن هنا، فإننا نعد في هذه الوثيقة، ومن أجل تجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة، إلى وضع إطار للدعم القانوني، واستخدام أدوات الضغط القانونية، وأدوات الحشد والمناصرة، على الصعيدين المحلي والدولي، لنصرة المنطقة المسماة "ج"، سياسيا، واقتصاديا، وقانونيا، وماليا، وفقا لأحكام القانون الدولي، كواحد من أهم أولوياتنا الخاصة بهذه المنطقة على مدى السنوات القادمة.

أولويتنا الثانية: ضمان شمول كافة التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج" في أطر هيئات حكم محلي، وتفعيل لجان التنظيم وتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية لتعزيز استجابتها لاحتياجات المواطنين

تتحور المحور الثاني في "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022" حول الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة، والذي يستند إلى أولويتين وطنيتين هما: الحكومة المستجيبة للمواطن، والحكومة الفعالة. وفي إطار هاتين الأولويتين، فإن المنطقة المسماة "ج" تحتل موقعها المحوري أيضا. فنظرا لخصوصية هذه المنطقة، فإن استجابة الحكومة لاحتياجات المواطنين فيها يشكل أولوية قصوى، وذلك من خلال تعزيز بناء الهيئات المحلية في التجمعات السكانية الموجودة فيها وتعزيز استجابتها لاحتياجات المواطنين، ومن أجل الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة لهم.

وبما أن الحكومة المركزية تواجه صعوبات جدية في الوصول إلى المواطنين في المنطقة المسماة "ج"، فإن الاستناد إلى الهيئات المحلية يشكل واحدا من استراتيجياتنا للعمل فيها، وهو ما يتطلب منا العمل على تطوير هذه الهيئات، وتوسيع صلاحياتها، بما يشمل دورها في تنمية الاقتصاد المحلي، وقدرتها على الارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ودورها في تعزيز التماسك الاجتماعي ومكونات صموده وبناءؤه، ويضمن استجابتها لاحتياجات المواطنين وأولوياتهم وكذلك تفعيل لجان التنظيم وتوفير دعم مالي لاعداد مخططات هيكلية وممارسة صلاحيات تنظيمية. ولهذا، فإننا في هذه الوثيقة نعرض استراتيجية محددة تعنى بتطوير الهيئات المحلية في المنطقة المسماة "ج"، وكذلك لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين على المستويات المختلفة في تلك المنطقة، كأولويات رئيسية ضمن أولوياتنا لتعزيز سيطرتنا عليها ودعم صمود المواطنين فيها.

ولتوسيع نطاق الخدمات التي تقدمها الحكومة والارتقاء بها في المنطقة المسماة "ج"، فإننا سنعمل على تعزيز الشراكة والتكاملية بين أعمال الحكومة المركزية، وهيئات الحكم المحلي القائمة في تلك المنطقة، مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين. وإنما نتطلع، خلال فترة تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" إلى تعزيز الشراكة مع كافة الشركاء غير الحكوميين وتطوير عملية التخطيط بكافة مستوياتها ولتطوير الخدمات التي نقدمها مجتمعين للمواطنين في تلك المنطقة بهدف تحسين نوعية حياتهم وتعزيز صمودهم على طريق بناء الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود العام 1967.

ولتعزيز مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين أيضاً، فإن تطوير الإدارة الشاملة للأراضي تشكل إحدى أولوياتنا للمنطقة المسماة "ج" نظراً لوقوع المساحة الأكبر من الضفة الغربية فيها. وتتطلب الإدارة الشاملة للأراضي العمل على استكمال تسجيل الأراضي في تلك المنطقة، وتعزيز الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة وأراضي الأوقاف الموجودة فيها، واستخدام مختلف الأراضي المتوفرة فيها بالشكل الأمثل، سواء للتوسع الحضري، أو لأغراض التنمية الاقتصادية ولاسيما في القطاع الزراعي، أو لأية أغراض تنموية أخرى، وفقاً لاحتياجات المجتمعات المحلية، أو للاحتياجات التنموية الوطنية العامة. فمن شأن استكمال عملية تسجيل الأراضي في تلك المنطقة صون وحماية حقوق الملكية الشخصية والجماعية للشعب الفلسطيني فيها، وتحفيز الاستثمار، وتوسيع دائرة الرهن العقاري، ويسهم في حل الخلافات الاجتماعية والعائلية المرتبطة بحقوق الإرث والملكية للمواطنين.

أولويتنا الثالثة: إدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية المستدامة

أكدت "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022" على الترابط الوثيق بين التنمية المستدامة والاستقلال السياسي والاقتصادي، فمن الصعب، إن لم يكن من المستحيل، تحقيق التنمية المستدامة في ظل حالة الشردمة الجغرافية التي يفرضها علينا الاستعمار المديد، كما من الصعب تحقيق الاستدامة الاقتصادية طويلة المدى في ظل استمرار الاستعمار الإسرائيلي بالسيطرة على أرضنا ومواردنا الطبيعية واستغلالها، وفي ظل استمراره في اشتراط حصولنا على تصاريح لتطوير البنية التحتية الضرورية، وتطوير الأعمال واستيراد المنتجات، ولاسيما في المنطقة المسماة "ج". وطالما بقي الاستعمار جاثماً على أرضنا، فإنه لا يمكن تحقيق حلول مستدامة للتحديات التنموية التي نواجهها، ومن ضمنها الفجوة التنموية بين المناطق الفلسطينية المختلفة، ولاسيما في المنطقة المسماة "ج" التي تخضع للسيادة الإسرائيلية الكاملة، والتي تتسم بالتهميش نتيجة عدم قدرة الحكومة الفلسطينية على تنفيذ السياسات والتدخلات اللازمة لها لجسر الفجوة التنموية بينها وبين المناطق الأخرى.

على الرغم من ذلك، اعتبرت "أجندة السياسات الوطنية" أنه لا بد لنا من السير قدماً في تطوير مجتمعنا عبر المزاجية ما بين الارتقاء بتقديم الخدمات وجودتها لتحسين حياة المواطنين وتدعيم صمودهم، وما بين السياسات التي لا يمكن تنفيذها إلا بزوال الاستعمار الإسرائيلي عن أرضنا. ونظراً لأهميتها من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنموية، فإن المنطقة المسماة "ج" تحتل موقعا هاما في السير قدماً لتعزيز التنمية الفلسطينية المستدامة المنشودة، لما تملكه هذه المنطقة من

مقومات، ولما تحويه من ثروات. ومن هنا، فإننا نضع ضمن أولوياتنا الأساسية تطوير هذه المنطقة لضمان صمود المواطنين فيها، بل ولزيادة عددهم، متطلعين إلى الشراكة مع كافة شركائنا غير الحكوميين، وإلى إسنادنا من المؤسسات الدولية لتنفيذ التدخلات اللازمة فيها، وإلى ممارسة الضغط من المجتمع الدولي لإحقاق حقوقنا غير القابلة للتجزئة.

ولإدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية المستدامة، وبالإضافة إلى تعزيز دور الحكم المحلي في ربط التجمعات الفلسطينية مع بعضها وبناء اللبنة الأساسية للتنمية والمتوافقة مع مخططات هيكلية ومكانية وخطط تنموية، فإننا نسعى إلى تحقيق ذلك من خلال التكاملية ما بين التدخلات في المجال الاقتصادي، والتدخلات في مجال توفير الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية. ومن هنا فإننا، نبني استراتيجيتنا لإدماج تلك المناطق في التنمية المستدامة لما لذلك من أثر في تعزيز صمود مواطنينا في تلك المنطقة، وكذلك لما تحويه من مقومات تدعم بناء الاقتصاد الوطني المستقل. أما في مجال الخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية، فإننا ندرك أهمية هذه الخدمات في تحسين مستوى حياة المواطنين القاطنين في تلك المنطقة، وفي دعم صمودهم، وتعزيز إسهامهم في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة. وبهذا، فإن التدخلات التي نعرضها في هذه الوثيقة في مجال إدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية المستدامة تنقسم إلى مجالين رئيسيين: الأول يتعلق بالإدماج الاقتصادي، والثاني يتعلق بالإدماج من خلال توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات البنية التحتية الضرورية.

المجال الأول: إدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية الاقتصادية على طريق بناء اقتصادنا الوطني المستقل

إننا نؤمن بأن إزالة عوائق الإجراءات المرهقة التي يفرضها الاستعمار علينا، وتأمين الدعم المطلوب لتأسيس الشركات والمشاريع المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر في المنطقة المسماة "ج" سيسهم في تنمية وتعزيز صمود المواطنين القاطنين فيها، كما سيسهم في دعم القطاع الخاص الفلسطيني بشكل عام سواء في الوقت الحاضر أو في المستقبل. ولضمان المستقبل المشترك والعاقل لجميع أبناء شعبنا، فإنه يتوجب علينا العمل على جسر الفجوة التنموية القائمة بين المناطق الفلسطينية المختلفة ولاسيما المنطقة المسماة "ج"، والذي يتطلب منا البدء بإعادة بناء وتطوير قاعدة اقتصادية في تلك المنطقة تسهم في بناء اقتصادنا الوطني المستقل.

ومن هذا المنطلق، فإننا نسعى إلى تعزيز وصول الاقتصاد الفلسطيني إلى المنطقة المسماة "ج" على الرغم من المعوقات التي يفرضها عليها الاستعمار الإسرائيلي، وذلك لتحقيق هدفين مترابطين، الأول هو تعزيز صمود المواطنين في المنطقة من خلال توفير البيئة الملائمة لتعزيز أنشطتهم الاقتصادية وتوفير فرص عمل لائقة لهم، والثاني هو بناء اقتصاد فلسطيني مستقل والذي يتطلب إدماج المنطقة المسماة "ج" في خططنا وبرامجنا الاقتصادية. وستعتمد استراتيجيتنا للعمل في المنطقة المسماة "ج" في المجال الاقتصادي على تطوير البنية التحتية التي تخدم الأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتعزيز بناء قاعدة إنتاجية في تلك المنطقة ترتبط بالمقومات والموارد المتوفرة فيها، وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر فيها، بالتركيز على قطاعات الزراعة، والطاقة، والإنشاءات، والصناعة، والسياحة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ومن خلال توفير البيئة الاستثمارية

الملائمة، وبالتركيز على الاحتياجات الاستثمارية الملحة والآنية للمنطقة المسماة "ج" مع ارتباطها برؤية اقتصادية وطنية عامة.

ونظرا لأهمية القطاع الزراعي في المنطقة المسماة "ج" وقدرته على التطور السريع والمساهمة الفعالة في التشغيل والنمو والتنمية الاقتصادية، فإننا نسعى من خلال هذه الوثيقة إلى التركيز على التدخلات اللازمة لتطوير هذا القطاع، لما لذلك من انعكاس على توفير فرص العمل والدخل للأسر القاطنة في تلك المنطقة، وتوفير فرص استثمارية هامة على المستوى الاقتصادي العام، ولما للقطاع الزراعي من أهمية في تعزيز السيطرة والسيادة الفلسطينية على الأرض في تلك المنطقة. وقد قدر مركز أبحاث الأراضي في دراسة نشرت عام 2010 مساحة الأراضي الزراعية المناسبة للاستصلاح في المنطقة المسماة "ج" بما يقارب 303,763 دونما. وعلى اعتبار ان حوالي 39% من الوظائف في منطقة "ج" هي في الزراعة فإن التركيز على دعم القطاع الزراعي بمشاريع إستراتيجية وشاملة لجميع مراحل سلاسل القيمة يعد من الأولويات الوطنية والتنمية، هذا بالإضافة إلى توفير المياه الزراعية اللازمة لتطوير القطاع الزراعي في تلك المنطقة، والذي يحتم علينا تطوير مصادر المياه البديلة في تلك المنطقة كواحدة من أولوياتنا.

المجال الثاني: توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وخدمات البنية التحتية للمنطقة المسماة "ج" وتحسين نوعيتها

حددت "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022" عدداً من الأولويات الوطنية التي ترتبط بتقديم الخدمات لجميع المواطنين الفلسطينيين، ومن ضمنها توفير العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، وتوفير التعليم الجيد والشامل للجميع، وتوفير الرعاية الصحية الشاملة وذات الجودة والمتاحة للجميع، وتوفير المقومات اللازمة لدعم صمود التجمعات السكانية وتميئتها. وبشكل عام، فإن المنطقة المسماة "ج" تحتل أولوية خاصة ضمن هذه الأولويات، وذلك بفعل السيطرة الكاملة عليها من قبل الاستعمار الإسرائيلي. فقد طبقت سلطات الاستعمار، منذ استعمار العام 1967، سياسة تقشير شديد في الإنفاق على البنى التحتية المادية والاجتماعية التي تيسر وصول الخدمات للمواطنين، واستمرت هذه السياسة في المنطقة المسماة "ج" بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية. وقد أدت هذه السياسة الإسرائيلية إلى تراكم عجز واضح في وفرة وجودة المرافق العامة، وإلى تأثيرات سلبية على نوعية الحياة للمواطنين في تلك المنطقة، وكذلك على المناخ الاستثماري فيها.

وعلى الرغم من محاولات الحكومة الفلسطينية الدائمة لتوفير الخدمات اللازمة للتجمعات السكانية القائمة في تلك المنطقة، إلا أن المعوقات الإسرائيلية وعدم منح التصاريح اللازمة لتطوير البنى التحتية المادية والاجتماعية، قد حددت من وصول الخدمات لمواطنينا القاطنين في تلك المنطقة. ومن هنا، فإن استراتيجيتنا للعمل في المنطقة المسماة "ج" المتعلقة بتوفير الخدمات اللازمة تنطلق أساساً من سعينا لتحقيق العدالة الاجتماعية بين جميع المواطنين، وتوفير الخدمات الأساسية بما يضمن لهم مستوى حياة لائق. فإضافة إلى التدخلات الاقتصادية التي نسعى لتنفيذها في المنطقة المسماة "ج" والتي من شأنها توفير فرص الاستثمار، وفرص العمل، والحد من الفقر، فإننا نسعى على المستوى الاجتماعي لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين

في تلك المنطقة، وتعزيز دور النساء والشباب فيها، وتوفير خدمات التعليم والصحة الشاملة وذات الجودة، وتعزيز صمود وتمتية المجتمعات المحلية القائمة فيها.

إننا نسعى إلى استمرار تقديم خدمات الحماية الاجتماعية لكافة الأسر والأفراد الفقراء والمهمشين في تلك المنطقة، والذين يتلقون تلك الخدمات من وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية. وفي إطار سعينا لبناء الرأس مال البشري لتدعيم صمود مواطنينا وللإسهام في عملية التنمية، وفي ظل نقص البنى التحتية اللازمة لتوفير التعليم الشامل لجميع الطلبة في المنطقة المسماة "ج"، وعدم توفر البيئة الآمنة لوصول الطلبة إلى مدارسهم، فإننا نسعى إلى تطوير البنى التحتية اللازمة للتعليم وتوفير البيئة الآمنة للتعليم لطلبتنا القاطنين في تلك المنطقة من الجنسين، وهي تتوافق مع أولويتنا الوطنية العامة طويلة الأمد والقاضية بضمان نوعية التعليم وجودته لكافة المواطنين. فتوفير البنى التحتية للتعليم يقلل من الحاجة لانتقال الطلبة والطالبات إلى تجمعات سكنية أخرى لتلقي تعليمهم، وبالتالي يقلل تعرضهم للمضايقات من قبل المستوطنين وقوات الاستعمار الإسرائيلي، والتي تعد من أهم التحديات التي يواجهها طلبتنا في تلك المنطقة. ولتحقيق ما نصبو إليه من تطوير للبنى والخدمات التعليمية في المنطقة المسماة "ج"، فإننا نسعى إلى الشراكة والتكاملية مع الشركاء من المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين.

وانطلاقاً من توجهات الحكومة بتوفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين، فإننا ملتزمون بتوفير هذه الخدمات لمواطنينا في المنطقة المسماة "ج"، بل وبالتركيز عليها، نظراً لخصوصيتها، ولدعم صمود مواطنينا فيها والارتقاء بمستوى حياتهم. فلا زال المواطنون في تلك المنطقة يتعرضون لأخطار كبيرة على صحتهم من قبل الاستعمار الإسرائيلي، بسبب محدودية إمكانية الحصول على الخدمات الصحية، حيث يصعب على 117 تجمع سكاني في المنطقة المسماة "ج" الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية. وننطلق في دعم المنطقة المسماة "ج" في المجال الصحي من توجه استراتيجي مفاده تطوير وتوسيع خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة وتوجيهها نحو المواطنين في تلك المنطقة، بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، وصحة الأم والطفل، والصحة النفسية، والصحة المدرسية، وصحة المجتمع والتثقيف الصحي، والأمراض المزمنة، والأمراض السارية. ويشمل ذلك ضمان توفر الأدوية واللقاحات والعلاجات الحديثة، والأجهزة والمعدات الطبية الحديثة والتقنيات العلاجية والتشخيصية والتأهيلية المتطورة، والكوادر الكافية المؤهلة والمدربة. وكما الحال في خدمات التعليم في المنطقة المسماة "ج"، فإننا نسعى إلى الشراكة مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والشركاء الدوليين لتحقيق توجهاتنا.

وعلى صعيد البنية التحتية المادية المرتبطة بتوفير الخدمات الضرورية للمواطنين في المنطقة المسماة "ج"، وانطلاقاً من التوجهات الحكومية التي حددتها "أجندة السياسات الوطنية 2017-2022"، ولاسيما في الوصول إلى مجتمع قادر على الصمود والتنمية، فإننا نسعى إلى تقديم الدعم والإسناد للتجمعات السكانية الفلسطينية في المنطقة المسماة "ج"، وضمان سلامتها وتعزيز صمودها وصون أمنها، ورفدها بالخدمات الأساسية، والتأكد من أنها تتعم ببيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتأخذ دورها في بناء الدولة وتحقيق التنمية. وعلى الرغم من الممارسات الاستعمارية ومشاريع الاستيطان في تلك المنطقة، فإننا ملتزمون بمساندة التجمعات السكانية فيها، من خلال استصلاح الأراضي الزراعية وإنعاش القطاع الزراعي، وتوفير

الخدمات الأساسية اللازمة لها، وبخاصة ضمان توفر خدمات الطاقة الكهربائية من خلال ربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها، وخدمات المياه والصرف الصحي من خلال ربط التجمعات السكانية بشبكات مياه نظيفة وشبكات الصرف الصحي، والطرق الرابطة لتسهيل الترابط بين التجمعات السكانية وتخفيض تكلفة نقل المواد الأساسية والزراعية.

الفصل الثالث: الأولويات والسياسات القطاعية في المنطقة المسماة "ج"

ارتباطاً بالأولويات العامة للمنطقة المسماة "ج" التي تناولناها في الفصل السابق، ينقسم هذا الفصل الذي يعنى بالأولويات والسياسات القطاعية إلى ثلاثة أقسام رئيسية: يتناول القسم الأول الأولويات والتدخلات القانونية والحشد والمناصرة التي تستهدف تعزيز السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"، ويتناول القسم الثاني الأولويات المتعلقة بتطوير هيئات الحكم المحلي وتوسيع صلاحياتها لتعزيز دورها في الاستجابة لاحتياجات المواطنين في المنطقة المسماة "ج"، ويتناول القسم الثالث الأولويات المرتبطة بإدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية المستدامة، بشقيها؛ الإدماج الاقتصادي، وتوفير الخدمات الأساسية.

أولاً: تفعيل الآليات القانونية والحشد والمناصرة لتعزيز السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"

1- الدعم القانوني

لا تزال الحكومة الفلسطينية وشركاؤها يواجهوا تحديات كبيرة في المجال القانوني بسبب تعدد أساليب الاستعمار في إنتهاكات القانون الدولي والقانون الدولي الانساني في كافة المناطق الفلسطينية وتحديدا في مدينة القدس والمناطق المسماة "ج" وضعف تأثير المنظمات الدولية على سياسات الاستعمار، بالإضافة الى استنفاد الجهد القانوني الحكومي والاهلي في التعامل الآني مع هذه الانتهاكات. كما تواجه الحكومة الفلسطينية تحديات عملياتية والمتمثلة بتعدد المرجعيات القانونية المعمول بها وضعف المعرفة القانونية الاساسية للسكان ولاسيما في المنطقة المسماة "ج". وقد أدت هذه التحديات إلى ثغرات تتصل بالمعونة القانونية، كنقص التمويل اللازم لتوفير الخدمات القانونية لجميع الفلسطينيين المعرضين لخطر التهجير القسري وهدم المنشآت والمباني، ومنع الوصول إلى الأراضي والممتلكات، وحق الإقامة، وغيرها من الانتهاكات الإسرائيلية.

يشار هنا الى المسؤولية المباشرة على دولة الاستعمار في تسهيل وصول الخدمات الاساسية اللازمة لكافة الفلسطينيين القاطنين في القدس والمناطق المسماة "ج". كما أن عدم انسحاب اسرائيل من كافة المناطق المحتلة عام 1967 بما فيها القدس الشرقية يجعل كافة المناطق الفلسطينية محتلة حسب قرارات الامم المتحدة. ولهذا، فكفل القانون الدولي الانساني والإعلان الخاص في الحق في التنمية¹⁵ حق الفلسطينيين في كافة الاراضي المحتلة عام 1967 في الوصول الى الخدمات الانسانية والتنمية على حد سواء والى الحق في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن دون الحاجة الى الفصل بين قانونية ونوعية الحدود الجغرافية للدعم الانساني مقابل انواع المساعدات والتدخلات الاخرى. كما تعتبر الحكومة الفلسطينية مدعومة بالقانون الدولي بأن التدخلات الانسانية والتنمية في الاراضي الفلسطينية المحتلة مترابطة وغير قابلة للفصل، الامر الذي يمكن الحكومة الفلسطينية ومواطنيها من ضرورة تحقيق الانتقال التدريجي من المرحلة الانسانية والطارئة الى مرحلة التنمية المستدامة. واعتمادا على سبق، ستعمل الحكومة الفلسطينية مع شركائها الدوليين على تسهيل وصول المساعدات بغض النظر

¹⁵ قرار الجمعية العامة رقم 128/41 و اعلان فينا لعام 1993.

عن تصنيفاتها وتنفيذ التدخلات وحماية الاصول من المصادرة او الهدم وعلى ضمان مسؤولية دولة الاستعمار في الامتاع عن التعرض لتلك المساعدات.

ومن هنا أنت الحاجة إلى وضع استراتيجية قانونية موحدة وواضحة ومشاركة لتنفيذ تدخلات المساعدة القانونية في المنطقة المسماة "ج".

يكن الهدف الاستراتيجي من توفير الدعم القانوني إلى حماية حقوق مواطنينا في القدس والمنطقة المسماة "ج" والمنطقة المسماة H2 في مدينة الخليل، ولاسيما في الحصول والمحافظة على المسكن، والوصول إلى الأراضي، وحماية الممتلكات، وحق الإقامة، من خلال مساعدات قانونية تدعم صمودهم. ويتفرع عن هذا الهدف الاستراتيجي الأهداف الفرعية التالية:

- 1- تيسير المساعدة القانونية المنظمة والمتكاملة ما بين جميع الأطراف ضمن اطار موحد.
- 2- تطوير ودعم نظام نوعي ومستدام للمساعدة القانونية، وتطوير القدرات المؤسسية والسياساتية القانونية للحكومة الفلسطينية.
- 3- ردف استراتيجية الحكومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية للمناصرة وبالشراكة مع كافة الشركاء من الدول والمؤسسات الأهلية والدولية بالتقارير والتطورات القانونية من أجل التأثير بسياسات الاستعمار.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، فإننا نسعى إلى تنفيذ تدخلات محددة مرتبطة بركائز ثلاث مترابطة ومتكاملة، كوسيلة لدعم صمود مواطنينا وللمنع الانتهاكات الإسرائيلية، فالجمع بين هذه الركائز هو ما يتيح لنا توفير أفضل التدخلات القانونية لمنع الانتهاكات الإسرائيلية، وكذلك لاستخدام الوسائل القانونية المتاحة محليا وعلى مستوى المحافل الدولية، واستنادا للبيانات والإحصاءات والمعلومات والتحليلات المتوفرة. ومن أجل تحقيق هذه الاهداف سيتم الاعتماد على الركائز التالية:

أولاً: ركيزة قصيرة الأجل: الاستجابة القانونية الفورية، والتي تستهدف الوصول إلى نتائج مباشرة بالحصول على أوامر زجرية لمنع هدم المنازل وضمان إمكانية وصول الأشخاص المعرضين لخطر التشريد للمساعدة القانونية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الحكومة الفلسطينية هي المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن قيادة وتقديم خدمات المساعدة القانونية في المنطقة المسماة "ج" إلى جانب شركائها من المنظمات المحلية والدولية، كما تمول الحكومة الفلسطينية، من خلال هيئة مقاومة الجدار والاستيطان، ما لا يقل عن عشرة مكاتب قانونية خاصة تعمل في جميع أنحاء المنطقة المسماة "ج" لتقديم خدمات المساعدة القانونية. كما تحول الحكومة الفلسطينية العديد من الحالات المتعلقة بالأراضي والمباني السكنية وحالات أوامر الهدم والإخلاء وغيرها إلى منظمات تنفيذية أخرى. ولتحقيق الاستجابة القانونية الفورية، فإننا نسعى إلى تنفيذ السياسات التالية:

أ. توفير الدعم المؤسسي والمالي للمؤسسات الحكومية والأهلية المتخصصة لضمان استمرارية برامج الدعم القانوني.

ب. التنسيق والتعاون المتواصل بين المؤسسات الحكومية المتخصصة من جهة وبين المؤسسات القانونية الأهلية (المحلية والدولية) من جهة أخرى.

ت. ضمان توفير الوثائق والبيانات الدقيقة من قبل المؤسسات المتخصصة، مثل وزارة الاوقاف ووزارة العدل ووزارة الحكم المحلي، بالإضافة إلى بعض المؤسسات الأردنية.

ثانياً: ركيزة متوسطة الأجل: الاستجابة القانونية الوقائية (الاستباقية)، والتي من شأنها لعب دور رئيسي في تمكين المجتمع، وتعزيز القدرات ونظم المساعدات القانونية، وتساعد على وضع استراتيجيات قانونية جديدة، بما في ذلك المرتبطة بقضايا المصلحة العامة، للطعن في النظام القانوني القائم الذي يميز ضد المجتمعات الفلسطينية وينتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. وهنا يتم التركيز على أهمية وجود نظام قوي ومتكامل للمساعدة القانونية مبني على توفر بيانات فنية دقيقة تساعد على زيادة فاعلية المساعدات القانونية، وعلى تحسين أداء التخطيط القانوني والفني. ولتحقيق الاستجابة القانونية الوقائية، فإننا نسعى إلى تنفيذ السياسات التالية:

أ. ضمان توفير بيانات محدثة باستمرار مثل الخرائط الجوية لإستخدامها في مواجهة القضايا المتعلقة بحماية حقوق المواطنين القاطنين في المنطقة المسماة "ج" والمنطقة المسماة H2 ولمنع الانتهاكات الإسرائيلية.

ب. تطوير العمل المؤسسي الحكومي والأهلي من أجل توثيق العلاقات الفنية والقانونية الخاصة بقضايا رخص البناء بالإضافة الى توفير التخصصات الفنية اللازمة وتدريب الطواقم الحكومية الميدانية في التعامل مع التفاصيل الفنية من منظور قانوني موحد.

ت. ضمان توفير خبرات بحثية قانونية متخصصة لدعم القضايا القانونية والفنية الخاصة بالمناطق المسماة "ج" ولتطوير الاستراتيجيات القانونية بشكل مستمر.

ث. تطوير نظام تنسيق ومتابعة القضايا القانونية لدى هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وبالتعاون مع شركائها.

ج. تسهيل وصول الافراد المتضررين من الاستعمار إلى العدالة عن طريق دعم الانشطة القانونية التوعوية وتوحيد الترتيبات الاجرائية والمؤسسية المتعلقة بمواجهة الاجراءات الاسرائيلية وبالتعاون مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

ح. دعم الشراكات الحكومية مع المؤسسات القانونية لضمان المتابعات القانونية للقضايا ولتوزيع الجهود الميدانية على مختلف محافظات الوطن بصورة منظمة وفعالة ولدعم توسيع نطاق عمل التدخلات المتنوعة على الارض.

ثالثاً: ركيزة طويلة الأجل: التأثير في السياسات والمواقف الدولية، وهي مستمدة من العمل الميداني الذي يوفر البيانات الإحصائية والتحليل القانوني بشأن الانتهاكات الإسرائيلية، والتي بدورها تسهم في مساعدة مقدمي المساعدة القانونية برفع

مستوى الوعي حول هذه الانتهاكات على المستوى الدولي. فبالرغم من أهمية توفير المساعدات القانونية المباشرة والآنية والتي بمجملها لا تؤدي الي تغيير جذري ومستدام في حياة المواطنين الفلسطينيين ولا تمكن الحكومة الفلسطينية من تقديم خدمات أساسية وتحقيق التنمية المستدامة، إلا أننا نسعى لإيجاد حلول جذرية لضمان كافة الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني، ومن ضمنها السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"، وهو ما يتطلب العمل على كافة المستويات السياسية والميدانية، والعمل على الصعيدين الإقليمي والدولي لتحقيق هذه الحقوق. ولتعزيز السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"، فإننا نسعى إلى التركيز على أولويات وتدخلات لتعزيز صمود المواطنين في هذه المنطقة، ولمنع الترحيل القسري الذي يتعرض له المواطنين، ومنع الهدم للمنازل والمنشآت، وحماية حقهم في الحفاظ على مساكنهم، والوصول إلى أراضيهم وحماية ممتلكاتهم. ولتحقيق هذا الهدف تم وضع خطة تحتوي على التدخلات والمبادرات اللازمة في الملحق رقم (2) من هذه الوثيقة.

وانطلاقاً من الهدف الذي حددناه لأنفسنا، والقاضي بتطوير واعتماد استراتيجية مناصرة من قبل الحكومة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية بالشراكة مع كافة الشركاء من الدول والمؤسسات الأهلية والدولية واستخدام كافة الوسائل المتاحة على المستوى المحلي أو في المحافل الدولية، فإننا نعرض فيما يلي استراتيجيتنا في مجال الحشد والمناصرة المعنية بدعم صمود أبناء شعبنا في المنطقة المسماة "ج"، وكجزء من استراتيجيتنا الأشمل في تحقيق السيادة الفلسطينية الكاملة على تلك المنطقة، كجزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية التي احتلت في العام 1967.

2- الحشد والمناصرة لدعم السيادة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج"

مع دخول الاستعمار عامه الخمسين واتفق أوسلو المؤقت عامه الثالث والعشرين، فإن الحاجة إلى نصره حقوق الفلسطينيين تبدو أكثر أهمية من أي وقت مضى. فبموجب اتفاقات أوسلو، تم تصنيف 61% من الضفة الغربية بما يسمى المنطقة "ج" والتي تخضع للسيطرة الإسرائيلية الكاملة. ومنذ التوقيع على الاتفاق، استخدمت حكومات الاستعمار الإسرائيلي المتعاقبة هذا الشرط ذريعة لاستعمار الأراضي في هذه المنطقة من خلال خلق حقائق على الأرض وقمع سكانها الفلسطينيين، بما يتعارض والقانون الدولي.

ومن هنا جاءت أهمية وضع اطار موحد لتفعيل آليات الحشد والمناصرة والتي ستشكل أحد الأذرع الوطنية الداعمة للجهود الحكومية والاهلية والدولية في دعم صمود الفلسطينيين وتعزيز السيطرة على كامل التراب الفلسطيني. وقبل ان نستعرض الانتهاكات الإسرائيلية في كل قطاع من القطاعات الحيوية، فإنه يجب التأكيد على عدد من القضايا أهمها الاهمية التنموية والاستراتيجية للمنطقة المسماة "ج" وعدم التزام الجانب الإسرائيلي باتفاق أوسلو، وانتهاء صلاحيته كون الهدف من هذا الاتفاق أن يكون لفترة انتقالية مدتها خمس سنوات، تسمح بنقل السيطرة للفلسطينيين تدريجياً على الضفة الغربية. أما القضية الثانية فهي غياب اجراءات المساءلة والمسئولية ضد الانتهاكات التي تقوم بها الحكومة الاسرائيلية بحق شعبنا الفلسطيني خاصة في المنطقة المسماة "ج". ولقد اوردنا هذه القضايا والرسائل المرتبطة بها بشكل تفصيلي فيما يلي:

• الاهمية التنموية والاستراتيجية للمنطقة المسماة "ج"

عند الحديث عن اهمية المناطق المسماة "ج" للدولة الفلسطينية القابلة للحياة تبرز قضيتان اساسيتان يجب التركيز عليهما في استراتيجية الحشد والمناصرة مع ضرورة توجيه رسائل خاصة لكل منهما عند التعرض لهما في تدخلات الحشد والمناصرة:

القضية الأولى: ضم إسرائيل الزاحف للمنطقة المسماة "ج" يجعل من إنشاء دولة فلسطينية قابلة للحياة أمراً غير قابل للتطبيق على نحو متزايد.

الرسائل التي ينبغي توجيهها بالخصوص:

1- لا يمكن إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة دون المنطقة المسماة "ج" كونها المنطقة الوحيدة المتصلة جغرافياً في الضفة الغربية.

2- لم ترسم المنطقة المسماة "ج" عشوائياً؛ فهي تحدد المناطق التي يوجد فيها تجمعات فلسطينية متناثرة ، مقارنة بالمناطق "أ" و "ب". لذا، تعتبر المنطقة المسماة "ج" من وجهة النظر الإسرائيلية، أفضل وأسهل منطقة للاستعمار، دون الاضطرار إلى طرد أعداد هائلة من الفلسطينيين (والتي من شأنها أن تجلب المزيد من الاهتمام الدولي والعقوبات المحتملة).

3- إن معظم المنطقة المسماة "ج" قد تم حظرها على الفلسطينيين من خلال عمليات إغلاق أحادية الجانب تفرضها إسرائيل. وهذا يعطي السيطرة الفعلية على تلك الأرض للإسرائيليين الذين يستطيعون في نهاية المطاف إنشاء أو توسيع المستوطنات غير القانونية على هذه الأرض.

4- يتم منع الفلسطينيين أو تقييدهم عن القيام بأنشطة اقتصادية استراتيجية وحيوية لا يمكن القيام بها في المدن مثل الزراعة والرعي لأنها تتطلب مساحات كبيرة من الأراضي والتي لا تتوفر إلا في المنطقة المسماة "ج".

القضية الثانية: لا يستطيع الفلسطينيون تطوير المنطقة المسماة "ج" أو استغلال مواردها.

الرسائل التي ينبغي توجيهها بالخصوص:

1- ان نظام التصاريح الاسرائيلي واخطارات عمليات الهدم (وعمليات الهدم الفعلية) يحول دون تطوير المنطقة المسماة "ج".

2- تخسر الحكومة الفلسطينية مليارات الدولارات سنوياً بسبب عدم القدرة على تطوير المنطقة المسماة "ج" والقدس الشرقية واستخراج الموارد الطبيعية وتوسعة قطاعات النقل والمواصلات والاتصالات.

3- تقوم إسرائيل بنهب الموارد الطبيعية وتطور مشاريع اقتصادية خاصة بها في المنطقة المسماة "ج" والقدس الشرقية.

4- تضيق الخناق على استيراد والتعامل مع بضائع المستوطنات والاستثمار فيها سيساهم في تجفيف المصادر المتاحة للمستوطنين.

• المُساءلة والمسئولية

عند الحديث عن المساءلة والمسئولية تبرز ثلاث قضايا يجب التركيز عليهم في استراتيجية الحشد والمناصرة مع استخدام رسائل خاصة لكل منهم:

القضية الأولى: تقع معظم انتهاكات حقوق الانسان وانتهاكات القانون الدولي في المناطق المسماة "ج" (وبالأخص الأنشطة الاستيطانية والممارسات الإسرائيلية المرتبطة بها)، ولا أحد يقوم بحاسبة كلاً من الافراد المعتديين أو دولة إسرائيل كقرارات مجلس الأمن الدولي التي انتهكتها إسرائيل ولا تزال منذ عام 1967.

الرسائل التي ينبغي توجيهها بالخصوص:

- 1- تنتهك الحكومة الإسرائيلية حقوق الفلسطينيين في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة يومياً من خلال سياساتها وممارساتها، كما انها ترفض الاعتراف بعدم شرعية أعمالها بموجب القانون الدولي او حتى الالتزام بالقانون. وبدلاً من ذلك، سعت الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة إلى الطعن في الحقائق القائمة والمنظورات القانونية.
- 2- في هذا السيناريو، على المجتمع الدولي ان يلتزم باتخاذ إجراءات ضد هذه الانتهاكات؛ إلا أن آليات التطبيق ليست جزءاً منها، والحكومات الأجنبية مترددة في اتخاذ إجراءات حقيقية ضد إسرائيل.
- 3- استطاعت إسرائيل الاستمرار في استعمار الضفة الغربية والمناطق المسماة "ج"، مما أدى الى تلاشي حل الدولتين، مع عدم وجود رؤية للوضع الراهن (مما يجعل الاستعمار مستمر) بالمقابل لا تقوم أية دولة بالطعن بإجراءات دولة إسرائيل وتحملها المسؤولية.
- 4- ان تباهي إسرائيل بعدم احترام القانون الدولي ليس خطأ أخلاقياً فقط بسبب المعاناة التي يعاني منها الفلسطينيون، بل يقلل أيضاً من أهمية حقوق الإنسان والضمانات الدولية، وهذه العنجهية الاسرائيلية هي التي تساهم وساهمت منذ عقود في زعزعة الاستقرار في الشرق الأوسط وفي العالم بأسره.

القضية الثانية: تستخدم إسرائيل إطاراً مؤقتاً ومنتهي الصلاحية لتقوم بالتبريرات القانونية للانتهاكات التي تقوم بها في المناطق المسماة "ج".

الرسائل التي ينبغي توجيهها بالخصوص:

1. تعتبر المنطقة "ج" جزء من إطار قديم ومنتهى الصلاحية (بحسب اتفاقية أوسلو المؤقتة)، ولكن تقوم إسرائيل بإجبار جميع الأطراف المعنية الى استخدامه كإطار قانوني، وهذا يمكنها من مواصلة ضمها لأراضي الضفة الغربية وهدمها للبنية التحتية الفلسطينية مع الحفاظ على واجهة شرعية والادعاء بانها تقوم بهذه الاعمال بموجب إطار تم الاتفاق عليه مع الجانب الفلسطيني.

2. حتى لو لم تكن اتفاقية أوسلو قد انقضت بعد، فإن القانون الدولي هو الذي يعتمد عندما يتعارض مع الاتفاقيات القانونية الأخرى، حتى لو تم الاتفاق على هذه الاتفاقيات من قبل جميع الأطراف المعنية.

القضية الثالثة: يستخدم الفلسطينيون سواء الأفراد أو التجمعات الواقعة في المناطق المهمشة النظام القانوني المتحيز في إسرائيل للاستئناف قانونيا ضد الانتهاكات الإسرائيلية علماً بأن عدد من القوانين الإسرائيلية التي تم طرحها مؤخرا تدعو الى التمييز ضد الفلسطينيين الراغبين في الطعن ضد الانتهاكات الإسرائيلية في المناطق المسماة "ج" والقدس الشرقية والتي تتعارض مع القانون الدولي (بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان).

الرسائل التي ينبغي توجيهها بالخصوص:

1. تحولت المحاكم الإسرائيلية أكثر فأكثر إلى اليمين المتطرف، وخاصة في ظل الحكومة الإسرائيلية الحالية، وأصبحت متحيزة بشكل متزايد ضد الفلسطينيين.

ونستعرض فيما يلي الانتهاكات الإسرائيلية في المنطقة المسماة "ج" مدرجة حسب القطاعات والرسائل التي ينبغي توجيهها من أجل حشد المجتمع الدولي للتدبير بالسياسات الإسرائيلية. كما يرد في الملحق رقم (3) خطة عمل الحشد والمناصرة والتي تدرج جميع القضايا المتعلقة بالانتهاكات الاسرائيلية، مع تفصيل المبادرات والأنشطة اللازمة للوصول إلى الهدف المحدد واحداث التغيير الإيجابي.

➤ قطاع الزراعة وسبل العيش

عند الحديث عن قطاع الزراعة وسبل العيش، فإن ثلاث قضايا رئيسية يجب التعامل معها في الحشد والمناصرة الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"، وذلك من خلال تحديد هدف معين للتعامل مع كل منها، إضافة إلى رسائل محددة مرتبطة به:

القضية الأولى: تتناقص مساحة الأراضي المتاحة للزراعة والرعي في المنطقة المسماة "ج" بسبب استيلاء الاستعمار الإسرائيلي المستمر على الأراضي في تلك المنطقة. وهدفنا ضمن استراتيجية نصررة المنطقة المسماة "ج" هو حشد المجتمع

الدولي للتنديد بالسياسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي في المنطقة المسماة "ج". وعلى أن يتم ذلك من خلال توجيه رسالتين رئيسيتين:

- 1- تتعرض سبل عيش المزارعين والرعاة الفلسطينيين للخطر وتتأثر مباشرة بتقلص مساحة الأراضي المزروعة المتاحة.
- 2- يقع الجزء الأكبر من الأراضي الزراعية والرعية في المنطقة المسماة "ج".

القضية الثانية: يفرض الاستعمار الإسرائيلي قيوداً على تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية، وعلى استيراد المعدات الزراعية المتخصصة. وهدفنا ضمن استراتيجية نصررة المنطقة المسماة "ج" هو إنهاء القيود الإسرائيلية على استيراد المعدات الزراعية، إضافة إلى القيود المفروضة على نقل السلع الزراعية. وعلى أن يتم ذلك من خلال توجيه ثلاث رسائل أساسية:

- 1- القيود الإسرائيلية المفروضة على استيراد مدخلات الإنتاج الزراعي تعسفية ولا علاقة لها بـ"الأمن"، كما يدعي الاستعمار الإسرائيلي.
- 2- من شأن تصدير السلع الزراعية أن يعزز الاقتصاد الفلسطيني بطريقة مستدامة.
- 3- تفرض بروتوكولات باريس قيوداً غير معقولة على الصادرات الفلسطينية، وينبغي مراجعتها أو إلغاؤها.

القضية الثالثة: يمنع المستوطنون الإسرائيليون وباستمرار المزارعين والرعاة الفلسطينيين من الوصول إلى أراضيهم وزراعتهم. وهدفنا ضمن استراتيجية نصررة المنطقة المسماة "ج" هو تمكين المزارعين والرعاة الفلسطينيين من الوصول واستخدام أراضيهم في المنطقة المسماة "ج"، على أن يتم ذلك من خلال الرسائل التالية:

- 1- الاعتداءات على المزارعين الفلسطينيين من قبل الجنود والمستوطنين الإسرائيليين متعمدة، وهي جزء من بيئة قسرية ترمي إلى تشريد الفلسطينيين من المنطقة المسماة "ج"، من أجل ضم أراضيهم بحكم الأمر الواقع للاستخدام الحصري الإسرائيلي.
- 2- لا يتم إخضاع المستوطنين الإسرائيليين الذين يقدمون على تخريب الزراعة الفلسطينية ومهاجمة المزارعين الفلسطينيين للمساءلة.
- 3- تقوم عدة مستوطنات إسرائيلية وباستمرار بالتخلص من مياه الصرف الصحي في الأراضي الزراعية الفلسطينية، وتدمير المحاصيل وإلحاق الضرر بالبيئة.

➤ قطاع التعليم

إن القضية الرئيسية في قطاع التعليم التي يجب التعامل معها في استراتيجية نصررة المنطقة المسماة "ج" هي الاستهداف المتكرر من قبل قوات الاستعمار الإسرائيلي والمستوطنين للمدارس والطلاب وموظفي المدارس الفلسطينية ما يؤدي إلى

تعطيل التعليم في المدارس الواقعة في المنطقة المسماة "ج". ويتمحور هدفنا ضمن استراتيجية نصره المنطقة المسماة "ج" في حماية الحق في التعليم بموجب القانون الدولي الإنساني. وعلى أن يتم ذلك من خلال توجيه الرسائل التالية:

- 1- يقوم المستوطنون والجنود الإسرائيليون في كثير من الأحيان بمهاجمة وتخويف ومضايقة الطلاب والمعلمين الفلسطينيين في المنطقة المسماة "ج"، وتعطيل تعليم الأطفال الفلسطينيين والفصول الدراسية.
- 2- المدارس أماكن تخضع للحماية بموجب القانون الدولي، وبالتالي، فإن مهاجمة المدارس هي انتهاك خطير لحق الأطفال الفلسطينيين في التعليم.
- 3- هدم المدارس وتقييد بناء ابنية مدرسية جديدة واعاقه وصول الطلاب الى مدارسهم هو جزء من بيئة قسرية تهدف إلى تشريد الفلسطينيين بالقوة من المنطقة المسماة "ج"، ومن أجل ضم أراضيهم بحكم الأمر الواقع، ولتعزيز سيطرة الاستعمار الإسرائيلي عليها.

➤ قطاع الصحة

إن القضية الرئيسية في قطاع الصحة التي يجب التعامل معها في استراتيجية نصره المنطقة المسماة "ج" هي أن عدد العيادات والمستشفيات في تلك المنطقة غير كافٍ، ويمنع الاستعمار الإسرائيلي الفلسطينيين من بناء أي عيادات أو مستشفيات، كما يقوم بهدم العيادات فيها. ويتمحور هدفنا ضمن استراتيجية نصره المنطقة المسماة "ج" في أنه يمكن بناء المرافق الصحية من مستشفيات وعيادات في المنطقة المسماة "ج" بدون تصاريح ومن دون التعرض لخطر الهدم، ويمكن للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة الوصول بحرية إلى الرعاية الطبية. وعلى أن يتم ذلك من خلال توجيه الرسائل التالية:

- 1- المستشفيات أماكن محمية بموجب القانون الدولي، وإن هدمها يشكل انتهاكا خطيرا لحق الفلسطينيين في الحصول على خدمات صحية ذات جودة.
- 2- منع الخدمات الصحية في المنطقة المسماة "ج" هو جزء من بيئة قسرية تهدف إلى إجبار الفلسطينيين على النزوح منها، ومن أجل ضم أراضيهم بحكم الأمر الواقع، ولتعزيز سيطرة الاستعمار الإسرائيلي عليها.
- 3- يحق للفلسطينيين في المنطقة المسماة "ج" الحصول على الرعاية الصحية دون عوائق يفرضها الاستعمار الإسرائيلي. ويجب أن يتم تمكين الموظفين الصحيين الفلسطينيين من التنقل من وإلى وداخل المنطقة المسماة "ج" لتوفير الرعاية الصحية لسكانها من الفلسطينيين.

➤ قطاع المياه والصرف الصحي

تتعلق استراتيجية نصره المنطقة المسماة "ج" فيما يتعلق بقطاع المياه والصرف الصحي من التعامل مع قضيتين رئيسيتين:

القضية الأولى: هي سيطرة الاستعمار الإسرائيلي وتحكمه في الموارد المائية الفلسطينية، ومنعه للفلسطينيين من تطوير البنية التحتية ذات الصلة. ويتمحور هدف استراتيجية نصرمة المنطقة المسماة "ج" في هذا المجال حول حشد الجهات المانحة لتنفيذ حلول مستدامة لمشكلة المياه في المنطقة المسماة "ج" من دون حاجة إلى تصريح أو موافقة محددة من سلطات الاستعمار الإسرائيلي. وعلى أن يتم ذلك من خلال الرسالة التالية:

1- سياسات الاستعمار الإسرائيلي الحالية في السيطرة على وإدارة الموارد المائية في الضفة الغربية هي المسؤولة بشكل مباشر عن استنزاف ونقص كمية وتردي جودة المياه في الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في المنطقة المسماة "ج".

أما القضية الثانية: فهي عدم تقاسم الموارد المائية العابرة للحدود بطريقة منصفة، ما يسبب نقصاً في المياه للفلسطينيين. ويتمحور هدفنا للتعامل مع هذه القضية في إطار استراتيجية نصرمة المنطقة المسماة "ج" في تحدي سياسات الاستعمار الإسرائيلي وزيادة كميات المياه العابرة للحدود المخصصة للفلسطينيين. وعلى أن يتم ذلك من خلال الرسائل التالية:

1- التقسيم الحالي للمياه غير عادل، فمعظم المياه تذهب للمستوطنات الإسرائيلية غير الشرعية، ما ويؤدي إلى نقص حاد في المياه بالنسبة إلى الفلسطينيين، وبالتالي يؤثر بشكل كبير على حياتهم اليومية، وكذلك سبل معيشتهم، وخاصة الزراعة والرعي.

2- الجانب الإسرائيلي يحصل على كميات كبيرة من المياه داخل حدود 1948. ينبغي أن يؤخذ ذلك في الحسبان عند تحديد مخصصات الموارد المائية العابرة للحدود بين الإسرائيليين والفلسطينيين.

3- إن حرمان سلطات الاستعمار الإسرائيلي الفلسطينيين من الوصول إلى المياه هو جزء من بيئة قسرية تهدف إلى تشريد الفلسطينيين قسراً من المنطقة المسماة "ج"، ومن أجل ضم أراضيهم بحكم الأمر الواقع، ولتعزيز سيطرة الاستعمار الإسرائيلي عليها.

4- إن منع الاستعمار الإسرائيلي إنشاء خدمات الصرف الصحي ومحطات معالجة المياه العادمة في المنطقة المسماة "ج" يحرم الفلسطينيين من توفير كميات إضافية من المياه للاستخدام الزراعي ولزيادة الرقعة الزراعية، وبالتالي حماية الأراضي من المصادرة وعدم تهجير سكانها من أرضهم.

➤ التخطيط والتنمية

تتعلق استراتيجية نصرمة المنطقة المسماة "ج" في مجال التخطيط والتنمية من التعامل مع قضيتين رئيسيتين:

القضية الأولى: هي أن الهدم المستمر للبنية التحتية الفلسطينية من قبل سلطات الاستعمار الإسرائيلي هو جزء من بيئة قسرية تهدف إلى إجبار الفلسطينيين على النزوح القسري من المنطقة المسماة "ج"، وتمنع الفلسطينيين من الحصول على الخدمات

الأساسية. وبالتالي، فإن هدفنا للتعامل مع هذه القضية ضمن استراتيجية نصرمة المنطقة المسماة "ج" هو أنه يمكن للفاعلين الفلسطينيين والدوليين بناء البنية التحتية في المنطقة المسماة "ج" من دون خطر الهدم من قبل سلطات الاستعمار الإسرائيلي. وعلى أن يتم ذلك من خلال الرسائل التالية:

- 1- هدم المنازل الفلسطينية والبنية التحتية من قبل سلطات الاستعمار الإسرائيلي ينتهك القانون الدولي.
- 2- هدم سلطات الاستعمار الإسرائيلي للبنية التحتية الفلسطينية هو جزء من بيئة قسرية تهدف إلى نزوح الفلسطينيين بالقوة من المنطقة المسماة "ج"، ومن أجل ضم أراضيهم بحكم الأمر الواقع، ولتعزيز سيطرة الاستعمار الإسرائيلي عليها.
- 3- يجب على الدول المانحة مساعمة الاستعمار الإسرائيلي عندما يقوم بهدم البنية التحتية الممولة من أموال دافعي الضرائب في تلك الدول.

أما القضية الثانية: فهي المتعلقة بحرمان نظام التصاريح الإسرائيلي الفلسطينيين من حقوق التخطيط، وبمنعهم من تحقيق التنمية المستدامة. وللتعامل مع هذه القضية، فإن هدفنا ضمن استراتيجية نصرمة المنطقة المسماة "ج" هو أنه يمكن للفلسطينيين والفاعلين الدوليين تخطيط وتنمية البنية التحتية في المنطقة المسماة "ج" من دون أي قيود إسرائيلية. وعلى أن يتم تحقيق هذا الهدف من خلال الرسالتين التاليتين:

- 1- نظام التصاريح الحالي تمييزي عنصري وبمنع المجتمعات الفلسطينية من تحقيق التنمية المستدامة.
- 2- سياسة التنظيم والتخطيط التي يتبعها الاستعمار الإسرائيلي حاليا عنصرية وبمنع المجتمعات الفلسطينية من تحقيق التنمية المستدامة لتقتصر التدخلات على المجالات الإغائية.

ثانيا: ضمان شمول كافة التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج" في أطر هيئات حكم محلي، وتفعيل لجان التنظيم وتوسيع صلاحيات الهيئات المحلية لتعزيز استجابتها لاحتياجات المواطنين

يعتبر قطاع الحكم المحلي من أبرز القطاعات التي تتأثر بالمعيقات والإجراءات الإسرائيلية في المناطق المسماة "ج"، حيث يعتبر هذا القطاع بمستوياته المختلفة (الحكومية، والإقليمية، والمحلية)، وكذلك مسؤولياته المتعددة (الخدمية، والتخطيطية والإدارية) بمثابة خط التماس الأول مع سكان المناطق المسماة "ج"، والعمود الفقري لتعزيز صمود التجمعات الفلسطينية، والحفاظ على الأرض، والإنسان، والهوية.

وعليه، أولت الحكومة الفلسطينية أهمية خاصة لدعم وتطوير الهيئات والتجمعات المحلية في المنطقة المسماة "ج"، والمؤسسات الوطنية والإقليمية المختلفة العاملة في هذه المناطق وتعزيز دورها، وتوسيع نطاقها وتقوية ترابطها التنموي والجغرافي مع باقي

الأرض الفلسطينية¹⁶. وركزت أجندة السياسات الوطنية، وكذلك في استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022 على الأهمية الخاصة لتنمية المنطقة المسماة "ج"، والمناطق المهمشة والقدس الشرقية، والتركيز على دعم صمود الإنسان الفلسطيني فيها، وتقليل الأعباء عليه، وتحسين وضعه المعيشي، وتوفير الأمن الاجتماعي والمعيشي اللائق له، من خلال توفير خدمات صحية وتعليمية واجتماعية، وخدمات بنية تحتية ملائمة¹⁷.

تشير التقارير الصادرة عن المكتب الوطني للتسقي للمناطق المسماة "ج" إلى أن هناك 612 تجمعاً سكانياً في المنطقة المسماة "ج"، يقع 27 تجمعاً منها في القدس الشرقية في حين تتوزع باقي التجمعات البالغ عددها 585 تجمعاً على محافظات الضفة الغربية.

وبمعزل عن الأرقام، تجمع كافة التقارير والدراسات على حقيقة أن التجمعات والهيئات المحلية الفلسطينية في المنطقة المسماة "ج" تعاني من سياسات وإجراءات الاستعمار الإسرائيلي الهادفة للحد من تطور تلك التجمعات الفلسطينية، وفرض الأمر الواقع عليها بإدخال تغييرات جغرافية وديموغرافية قسرية. فكما أسلفنا سابقاً، فإن من أهم التحديات التي تواجه الهيئات المحلية الفلسطينية في المنطقة المسماة "ج" ترتبط بقضايا التخطيط والتنظيم، وتسجيل الأراضي، وفي تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين، وذلك بفعل السياسات التعسفية التي يفرضها الاستعمار الإسرائيلي عليها وعلى المنطقة المسماة "ج" برمتها.

التخطيط والتنظيم:

إن سياسة التخطيط الحضري، وإجراءات الترخيص التي تفرضها ما تسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية على المنطقة المسماة "ج" تحد من تنمية التجمعات الفلسطينية في تلك المنطقة. حيث تخلق هذه السياسة بيئةً طاردةً وغير آمنةٍ وتتسم بالمخاطر، وتعيق الاستثمارات المحلية والدولية، وتحول دون تنمية الاقتصاد المحلي الفلسطيني. فمذ العام 1971 (قرار عسكري رقم 418 القاضي بإلغاء لجان التنظيم المحلية والإقليمية) لا توجد لجان تخطيط للتجمعات الفلسطينية على المستوى المحلي أو المحافظات، وبالتوازي مع ذلك، قامت سلطات الاحتلال بتفعيل لجان تنظيمٍ محليةٍ ولوائيةٍ تخدم الاستيطان والاستعمار حيث صادق ما يسمى بمجلس التنظيم الأعلى على مخططاتٍ هيكليةٍ تفصيليةٍ خلال السنوات الماضية لصالح مستوطناتٍ إسرائيليةٍ من خلال لجان التخطيط المحلية الخاصة بها.

ومن خلال سياسة التخطيط والتنظيم المفروضة على المنطقة المسماة "ج"، تقوم سلطات الاستعمار الإسرائيلي بفرض القيود والعقبات على التجمعات الفلسطينية في تلك المناطق، من خلال تقييد أو رفض إعطاء التراخيص للبناء، أو عبر إصدار أوامر بالهدم والإخلاء والمصادرة بحق مبانٍ ومنشآتٍ تدعي سلطات الاستعمار الإسرائيلي أنها بنيت دون تراخيص. وكما أسلفنا،

¹⁶ السياسة الوطنية السابعة في أجندة السياسة الوطنية الخاصة ب"تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن"

¹⁷ استراتيجية قطاع الحكم المحلي 2017-2022

تشير إحصائيات المؤسسات الحقوقية الدولية والإسرائيلية إلى إصدار ما يسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية أوامر بهدم الآلاف من المنشآت والمنازل كما قامت بهدم المئات من المنشآت والمنازل، مما أدى إلى تشريد آلاف الفلسطينيين وتركهم دون مأوى.

نظراً لحرمان التجمعات السكانية والهيئات المحلية الفلسطينية في مناطق ما يسمى "ج" من حق التخطيط والبناء طيلة سنوات الاحتلال، وتنفيذاً لرغبة هذه الهيئات والمجتمعات بممارسة حقها القانوني والإنساني في التخطيط وتنفيذ مشاريع البنى التحتية وتوجهات الحكومة الفلسطينية للعمل في المنطقة المسماة "ج" والعمل على تطوير البنى التحتية فيها وإحداث التنمية والاهتمام اللازم، ولتبقى هذه المناطق جزءاً أصيلاً من كيان الدولة الفلسطينية، أخذت الحكومة الفلسطينية على عاتقها من خلال وزارة الحكم المحلي مسؤولية متابعة إجراءات إعداد المخططات الهيكلية وقوائم الأولويات التنموية لتنفيذ ما يلزم من مشاريع بنى تحتية. ولتنفيذ هذه التوجهات والرغبات، خصصت مبالغ مالية من قبل الحكومة الفلسطينية وبعض الأطراف الدولية، بالإضافة إلى ذلك، نقاهت الحكومة الفلسطينية مع بعض شركائها الدوليين على أن يتم تنفيذ مشاريع البنى التحتية المدرجة بالأولويات التنموية بعد تسليم المخططات ب 18 شهراً. وفي هذا الإطار، قامت وزارة الحكم المحلي بالتعاقد مع عدد من المكاتب الاستشارية ذات الخبرة في مجال التخطيط بشقيه الفيزيائي والتنموي للعمل مع هذه الهيئات والتجمعات لإعداد ما يلزمها من مخططات فيزيائية وأولويات التنموية بصورة تشاركية بما يتناغم والمستويين الأقليمي والوطني، وعلى أن يتم تنفيذ مشاريع البنى التحتية من خلال صندوق تطوير واقراض البلديات.

وفي هذا السياق، تم إعداد 115 مخططاً (local outline plans) حتى شهر 2018/1، تغطي 127 تجمعاً سكانياً (80 هيئة محلية) في المنطقة المسماة "ج". ومن هذه المخططات، تم تسليم 101 مخططاً لما يسمى بالإدارة المدنية الإسرائيلية، مع العلم أن حوالي 464 تجمعاً في المنطقة المسماة "ج" بالإضافة إلى 7 مخيمات لا زالت بدون مخططات. وتجدر الإشارة إلى أن استراتيجية التخطيط تستهدف شمول كافة التجمعات وربطها مع هيئات محلية على اعتبار بأن الهيئة المحلية يمكن أن تشمل أكثر من تجمعٍ سكاني كما أن هناك العديد من التجمعات التي لا تصنف كهيئة محلية ويبلغ عددها 232 تجمعاً.

تستهدف الحكومة الفلسطينية من خلال إعداد المخططات الهيكلية للتجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج"، وضع الأسس اللازمة لتنمية تلك التجمعات، إلا أن السيطرة الإسرائيلية على تلك المنطقة تبقى عاملاً محدداً لإعداد هذه المخططات، حيث وعلى الرغم من ذلك كله، لم تتم المصادقة إلا على 5 مخططات فقط من بين 101 مخططاً تم تسليمها لما يسمى بالإدارة المدنية، بينما لم يصدر أي قرارٍ بخصوص 96 مخططاً، على الرغم من مرور أكثر من 18 شهراً على تسليمها لما يسمى بالإدارة المدنية، وإنهاء النقاش الفني حولها. ويبين الجدول التالي وضعية المخططات الهيكلية في المنطقة المسماة "ج":

عدد المخططات	الوضع/ المرحلة
14	جمع معلومات، وإعداد مخططات
89	نقاش فني
7	مرحلة اعتراض الجمهور
5	تم المصادقة عليها من قبل ما يسمى بالإدارة المدنية

المصدر : MoLG and UNHABITAT Online Dashboard

بالموازاة مع استمرار العمل على إعداد المخططات الهيكلية المحلية (العمرانية)، تعمل الحكومة الفلسطينية على دعم إعداد مخططات تنظيم هيكلية مشتركة، بحيث يتم التركيز على تطوير خطط وبرامج تخدم أهم القطاعات التنموية (الزراعة، البنية التحتية، الصناعات والحرف، السياحة... الخ) في حدود منطقة التخطيط المشتركة، مع الأخذ بعين الاعتبار الالتزام بالمخطط الوطني المكاني مع امكانية التعديل حينما يلزم.

كما تسعى وزارة الحكم المحلي إلى إعادة تفعيل لجان التنظيم والتخطيط المحلية واللجان الإقليمية في ما يسمى مناطق "ج" بالإضافة إلى السير بإجراءات المصادقة على كافة المخططات الهيكلية المعدة خلال المرحلة الماضية (115 مخططاً) من مؤسسات التنظيم والتخطيط الفلسطينية والعمل على إعداد مخططات هيكلية محلية للتجمعات التي لم تشملها المخططات السابقة ولتحقيق هذا الهدف تم وضع خطة تحتوي على التدخلات والمبادرات اللازمة في الملحق رقم (4) من هذه الوثيقة.

تسجيل الأراضي

أما على صعيد تسجيل الأراضي، فكما أشرنا سابقاً، احتفظت سلطات الاستعمار الإسرائيلي بسجلات ملكية الأراضي الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"، ونشأ عن ذلك واقع مؤداه أن أي عملية تسجيل أو نقل ملكية في هذه المناطق يجب أن تتم في مقرات ما يسمى بالإدارة المدنية، الأمر الذي سهّل على سلطات الاستعمار الإسرائيلي تنفيذ أهدافها سواء بمصادرة الملكية أو نزعها. وهذا أصبح في الواقع معيقاً أساسياً لأية عملية تنموية شاملة بسبب عدم السيطرة، والتحكم على استصدار أو استخراج الوثائق الخاصة بملكية الأراضي باعتبارها متطلباً من أجل الحصول على التراخيص اللازمة للبناء أو القروض وغيرها من التسهيلات البنكية.

تشير الكثير من التقارير والدراسات إلى أن هناك وفر من الأراضي القابلة للاستثمار، لكن عدم فرزها وتسجيلها ووصلها بخدمات الطرق والمياه والكهرباء يحول دون استغلالها. ولحل هذه المشكلات لا بد من العمل على فرز وتسجيل كافة الأراضي وفي كافة المناطق ولاسيما في المنطقة المسماة "ج" التي تقع فيها النسبة الأكبر من الأراضي غير المسجلة. كما لا بد لحين

الانتهاء من عملية التسجيل من تشجيع ملاك الأراضي المسجلة في المنطقة المسماة "ج" على مواصلة العمل على استخدام أراضيهم والعمل على إعادة تسجيلها لتثبيت ملكيتهم فيها.

لقد قام البنك الدولي بدعم مشاريع تجريبية محدودة لانجاز تسويه وتسجيل الأراضي في مناطق الضفة الغربية، إلا أن هذه المشاريع لم تستهدف المنطقة المسماة "ج"، وعانت من مشاكل في الفاعلية وسرعة الانجاز، بسبب المعوقات القانونية والإدارية والفنية المختلفة. وعليه قامت الحكومة الفلسطينية في شهر نيسان من العام 2016 بتأسيس هيئة تسوية الأراضي والمياه، بموجب مرسوم رئاسي، بهدف الإسراع في عمليات تسوية الأراضي، ومعالجة العقبات الإدارية والقانونية التي تواجه هذه العملية.

تفيد الأرقام الرسمية المتوفرة في هيئة تسوية الأراضي والمياه أن نسبة مساحة أراضي الضفة الغربية المسجلة تبلغ ما يقارب من 35% من المساحة الكلية للضفة الغربية والبالغة 5.665 مليون دونم حيث تم تسجيل ما يقارب من 32% من قبل الحكومة الأردنية في حين قامت هيئة تسوية الأراضي والمياه بإنجاز أعمال التسوية لما يقارب من 3% من أراضي الضفة الغربية، علما ان ما يقارب من 3.6 مليون دونم من أراضي الضفة، منها 2.4 مليون دونم تقع في المنطقة المسماة "ج" ما زالت غير مسجلة. و تقوم الهيئة حاليا بتسوية الأراضي بإنجاز أعمال التسوية في أراضي الضفة الغربية ومنها الأراضي الواقعة في المنطقة المسماة "ج"، وذلك بالتعاون مع الهيئات المحلية وبالشراكة مع المواطنين. وحتى تاريخ إعداد هذه الوثيقة، تم توقيع اتفاقيات تعاون بين الهيئة والبلديات والمجالس القروية لتسوية ما مساحته 1.57 مليون دونم في الضفة الغربية، منها حوالي 907 آلاف دونم في المنطقة المسماة "ج". هذا وقد تم إنجاز تسوية ما مساحته 14.948 ألف دونم من مجموع المساحة في المنطقة المسماة "ج" ويجري العمل على تسجيل مساحات أخرى منها كما هو مدرج بخطة تدخلات هيئة تسجيل الأراضي والمياه في الملحق رقم (5).

الخدمات الأساسية

تعاني معظم التجمعات الفلسطينية من صعوبة الوصول إلى الخدمات الرئيسية ومن محدودية الإمكانيات اللازمة لتطوير البنية التحتية والخدمات الرئيسية للمواطنين، ولاسيما الخدمات المرتبطة بالمياه والصرف الصحي، والطرق، والكهرباء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. وتواجه الحكومة الفلسطينية والهيئات المحلية في التجمعات السكانية القائمة في المنطقة المسماة "ج" معوقات كبيرة، تفرضها سلطات الاستعمار الإسرائيلي، تحد من إمكانية تطوير هذه الخدمات، ومن لعب الهيئات المحلية الدور المنوط بها لخدمة مواطنيها. ومنعا للتكرار، سوف نستعرض الأولويات والسياسات القطاعية الخاصة بهذه الخدمات في قسم لاحق من هذا الفصل.

الأهداف والسياسات الخاصة بتطوير هيئات الحكم المحلي في المنطقة المسماة "ج" وتوسيع صلاحياتها:

الهدف الأول: زيادة عدد الهيئات المحلية في المنطقة المسماة "ج"، وإعطاء الأولوية للهيئات المحلية القائمة فيها لتحسين أدائها المؤسسي وتفعيل مواردها المادية والبشرية لتقديم الخدمات ذات الجودة للمواطنين. ولتحقيق هذا الهدف سنتبع السياسات التالية:

- الاستمرار في دعم الهيئات المحلية في تنفيذ المشاريع ذات الأولوية التنموية وفي توفير وتطوير خدمات المرافق العامة الأساسية من بنية تحتية وأبنية عامة ومجتمعية مع إعطاء الأولوية للهيئات المحلية في المنطقة المسماة "ج".
- بناء النظم المؤسسية ورفع قدرات الهيئات المحلية ومجالس الخدمات المشتركة بما يساهم في تحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
- إدماج التجمعات الفلسطينية بالهيئات المحلية القائمة والقريبة او انشاء هيئات محلية جديدة من أجل ادماج أكبر عدد ممكن من التجمعات في جهود التنمية المستدامة ودعم تقديم خدمات افضل للمواطنين.

الهدف الثاني: منظومة تشريعية ومؤسسية وتخطيطية ملائمة لتنظيم وإدارة القطاع. ولتحقيق هذا الهدف سنتبع السياسات التالية:

- المصادقة على كافة المخططات الهيكلية المعدة خلال المرحلة الماضية (115 مخططاً) من مؤسسات التنظيم والتخطيط الفلسطينية.
- تطوير وتعديل مذكرات التفاهم مع الشركاء الدوليين لدعم تنفيذ الخطط التنموية ومشاريع البنية التحتية وتنفيذ المشاريع فور موافقة الهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي على المخططات الهيكلية المعدة.
- استمرار العمل على إعداد وتحديث المخططات المكانية والتنموية لكافة التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج"، وضمان الاستخدام الأمثل للأراضي وتواصلها وتكاملها الجغرافي والخدماتي والتنموي.
- دعم إعداد مخططات تنظيم هيكلية مشتركة (عنفودية) تركز على اهم القطاعات التنموية.
- استكمال العمل على تسوية وتسجيل الأراضي في المنطقة المسماة "ج"، وتحديث سجلات الملكية الخاصة بهذه الأراضي.

ثالثاً: إدماج المنطقة المسماة "ج" في التنمية المستدامة

الإدماج الاقتصادي

إن اكتمال وصول الاقتصاد الفلسطيني إلى المنطقة المسماة "ج" بحسب الاتفاقيات المؤقتة، بالتوازي مع تخفيض القيود على النقل والوصول إلى تلك المنطقة، سيكون لهما أثراً واضحاً على ازدهار الاقتصاد الفلسطيني. وهذا يتمثل في كون المنطقة المسماة "ج" غنية بالموارد الطبيعية كما أنها متجاورة ومتصلة جغرافياً، في حين تشكل المناطق "أ" و "ب" 227 جزيرة محلية صغيرة، مما يجعل المنطقة المسماة "ج" لاغنى عنها لضمان حركة الأشخاص والبضائع داخل الضفة الغربية، وكذلك لتطوير بنية تحتية مترابطة. كما أنها توفر إمكانيات كبيرة لتطوير العديد من قطاعات الاقتصاد الفلسطيني بما في ذلك الزراعة، واستخراج وصناعة الحجر، ومعالجة المعادن، وخاصة في منطقة البحر الميت، والانشاءات، والسياحة، والاتصالات.

وبحسب تقديرات البنك الدولي فإنه إذا تمكن الشعب الفلسطيني والحكومة الفلسطينية من الوصول بلا قيود إلى المنطقة المسماة "ج"، والحرية في الاستثمار والمشاركة في الأنشطة الاقتصادية، فإن المكاسب المباشرة وغير المباشرة ستتجاوز 3.4 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 25% من الناتج المحلي الإجمالي لفلسطين للعام 2016، يرافقها نسبة مساوية في الزيادة المتوقعة في توظيف الأيدي العاملة، ما ينعكس إيجاباً على سبل عيش الفلسطينيين، حيث أن الوصول إلى المنطقة المسماة "ج" قد يؤدي إلى خلق ما يقرب من 45 ألف وظيفة إضافية على المدى المتوسط، والذي بدوره سيؤدي إلى انخفاض معدل البطالة إلى 14.5% في الضفة الغربية، وبالتالي يؤثر في انخفاض معدل الفقر، إذ تشير التقديرات إلى أن العاطلين عن العمل في فلسطين ترتفع لديهم معدلات الفقر بمقدار الضعف بالمقارنة مع العاملين. هذا مع العلم بأن غالبية هذا الأثر ستركز في قطاعات الصناعات الزراعية والصناعات التحويلية لمعادن البحر الميت.

ووفق تقديرات البنك الدولي، من شأن هذه المصادر الإضافية المحتملة تحسين الوضع المالي للحكومة الفلسطينية بشكل كبير. وقد تصل الإيرادات الضريبية الإضافية المرتبطة بهذه المصادر إلى نحو 800 مليون دولار سنوياً، وهو ما من شأنه تخفيض العجز المالي للحكومة الفلسطينية بشكل كبير، وتقليل الحاجة المتكررة إلى دعم الموازنة من المانحين، علماً أنه تم تخفيض نسبة المساعدات المالية (بالمعدل) بحوالي 50% خلال السنوات العشر السابقة لتصل إلى 420 مليون دولار حالياً، أي أقل من 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

وعلى الرغم من تخفيض الدعم الدولي، فقد تمكنت الحكومة الفلسطينية¹⁸ من سد العجز في الموازنة إلى 1% من الناتج الإجمالي العام بالإضافة إلى تخصيص نسبة 3% من الموازنة لصالح المشاريع التطويرية. وفي حال تم المحافظة على المستويات السابقة من الدعم المالي، ستتمكن الحكومة الفلسطينية من سداد عجزها بالكامل، وتخصيص مبالغ إضافية للمشاريع الاستثمارية والتنمية. ومن شأن هذا التحسن الكبير في الاستدامة المالية العامة أن يولد فوائد إيجابية كبيرة على الحكومة

¹⁸ملاحظات الحكومة الفلسطينية خلال اجتماع لجنة تنسيق المساعدات في أيلول 2017

الفلسطينية ويعزز ثقة المستثمرين فيها بدرجة كبيرة. ولهذا فإن تخصيص المساعدات التنموية لفلسطين ومن ضمنها للمناطق المسماة "ج"، وتحديدها في المشاريع التنموية المستدامة والمنتجة، سيساهم بشكل مباشر في تخفيض نسبة البطالة ومعدلات الفقر، بالإضافة لزيادة القاعدة الضريبية للحكومة الفلسطينية.

لقد أصبح من المعلوم، ووفقا للكثير من التقارير والدراسات الدولية والمحلية، بأن المنطقة المسماة "ج" يتوفر فيها الكثير من الإمكانيات الاقتصادية، والتي بدونها لا يمكن تحقيق الاستقلال السياسي والاقتصادي، ولا يمكن تحقيق التنمية المستدامة. فمثلا، على افتراض أن عدد المحاجر التي يمكن انشاؤها لكل كيلومتر مربع من الأراضي في المناطق المسماة "ج" يعادل عدد المحاجر الفعالة حاليا في المنطقتين "أ" و "ب" لكل كيلومتر مربع، بالتالي يمكن فتح 275 محجرا جديدا في المناطق المسماة "ج". كذلك، تقع الغالبية العظمى من الفنادق والمنتجعات الإسرائيلية في مناطق على الشاطئ الجنوبي للبحر الميت تمتد بطول ستة كيلومترات، ويبلغ طول ساحل البحر الميت الفلسطيني على حدود عام 1967 حوالي 40 كيلومترا، ويوفر إمكانية لبناء منتجعات ذات قدرة استيعابية مساوية، على الأقل، لحجم التطور الواقع على طول ساحل البحر الميت في الجانب الإسرائيلي. قد يكون من غير الممكن تطوير 40 كيلومترا من شاطئ البحر الميت الذي يقع في المنطقة المسماة "ج" من الضفة الغربية ليكون مناسباً لإقامة منتجعات سياحية، إلا انه يمكن افتراض تطوير 6 كيلومترا على الأقل (15% من الطول الكلي) إلى منتجعات مماثلة لتلك الموجودة في الجانبين الإسرائيلي والأردني.

وضمن سياسات الحكومة الفلسطينية لدعم صمود المواطن الفلسطيني، ولاسيما في المنطقة المسماة "ج"، فإن القطاع الزراعي يعتبر من أهم الدعائم في مواجهة سياسات الاستعمار الإسرائيلي. ونظرا للتنوع المناخي في فلسطين، يتميز قطاع الزراعة بتنوع الإنتاج وقدرته على التطور السريع والمساهمة الفعالة في التشغيل والنمو الاقتصادي. لكن السياسات القسرية التي يتبعها الاستعمار الإسرائيلي، وبخاصة السيطرة على المنطقة المسماة "ج" وما يتمخض عنها من هدم للبيوت والحظائر، ومصادرة الأراضي والمعدات الزراعية، وعدم إصدار تراخيص البناء أو تنفيذ مشاريع البنية التحتية الزراعية، وغيرها من الممارسات الممنهجة، هي المعوق الرئيس في تطوير هذا القطاع.

تقدر احصائيات وزارة الزراعة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الضفة الغربية بنحو 1,08 مليون دونم، يقع 63% منها في المنطقة المسماة "ج". ونظرا للسيطرة الإسرائيلية على الموارد المائية الفلسطينية وسرقتها، تشكل المساحة الزراعية المروية 12% فقط من مساحة الأراضي الزراعية في الضفة الغربية، بالمقارنة مع 77% في قطاع غزة و37% في الأردن و59% في الجانب الإسرائيلي¹⁹، علما بأن كمية المياه المستخدمة للزراعة في الضفة الغربية تبلغ 60 مليون متر مكعب فقط. وكنتيجة للسيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية في المنطقة المسماة "ج" تراجع إنتاج القطاع الزراعي الفلسطيني بشكل كبير.

¹⁹إستراتيجية القطاع الزراعي 2017-2022

وحسب تقرير البنك الدولي لسنة 2009، يعد نقص المياه والاجراءات التي تمارسها سلطة الاستعمار الإسرائيلي السببان الرئيسيان في تراجع الإنتاج الزراعي، حيث يشير التقرير إلى إمكانية زيادة الناتج المحلي الاجمالي بحوالي 10% في حال توفر المياه المخصصة للزراعة، هذا بالإضافة إلى أن عدم توفر هذه الموارد المائية يحول دون إمكانية زيادة التشغيل في قطاع الزراعة بما لا يقل عن 110 آلاف فرصة عمل. وعلى اعتبار ان حوالي 39% من الوظائف في المنطقة المسماة "ج" هي في الزراعة، فإن التركيز على دعم القطاع الزراعي بمشاريع استراتيجية وشاملة لجميع مراحل سلاسل القيمة يعد من الأولويات الوطنية والتنمية.

لقد خلص تقرير، أصدره البنك الدولي في العام 2013، إلى إمكانية زيادة الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني بشكل كبير مع حرية الوصول إلى 326,400 دونم من الأراضي الصالحة للزراعة، ومئات الآلاف من الدونمات من المراعي والغابات، وإمكانية الوصول إلى مياه الري في المنطقة المسماة "ج". غير أن ري 326,400 دونما من الأراضي الزراعية الإضافية المتاحة للفلسطينيين في المنطقة المسماة "ج" ستحتاج إلى حوالي 189 مليون متر مكعب من المياه سنويا، في حين أن المخصصات الفلسطينية الحالية بموجب اتفاقات أوسلو تبلغ 118 مليون متر مكعب لجميع الاستخدامات. وقدّر التقرير أن ري هذه المنطقة غير المستغلة، فضلا عن الوصول إلى المراعي والغابات الإضافية، يمكن أن يحقق مبلغا إضافيا للاقتصاد الفلسطيني قدره 704 ملايين دولار²⁰.

فبالإضافة إلى القيود على الزراعة النباتية، يواجه الرعاة ومربو الماشية صعوبات أيضا في الوصول إلى المراعي والأراضي المتاحة لتربية الثروة الحيوانية في المنطقة المسماة "ج"، حيث تفرض سلطات الاستعمار الإسرائيلي قيودا على تنقلاتهم وحركتهم بفعل التوسع الاستيطاني أو إغلاق هذه الأراضي بحجج أنها أراضي عسكرية. وتقدر نسبة الأراضي غير المتاحة للرعي بحوالي 85% من أصل 1.5 مليون دونم مجموع المراعي في الضفة الغربية. وعلاوة على ذلك، فإن أكثر من نصف البدو المقدر عددهم بحوالي 25 ألف شخص يتركزون في المنطقة المسماة "ج"، وبهذا فهم يعانون بشكل كبير من التقييدات التي يفرضها عليهم الاستعمار الإسرائيلي، بما يشمل التقييدات على التخطيط والبناء²¹.

الأهداف والسياسات الخاصة بالإدماج الاقتصادي للمنطقة المسماة "ج":

الهدف الأول: التمكين الاقتصادي للمواطنين في المنطقة المسماة "ج". ولتحقيق هذا الهدف سنتبع السياسات التالية:

- 1- إنشاء صندوق خاص لتعويض المستثمرين في المناطق "ج" المتضررين من إجراءات الاستعمار الإسرائيلي.
- 2- اعتماد سياسات تحفيز ضريبي للاستثمار في المنطقة المسماة "ج".
- 3- توفير الدعم الفني والتقني للمؤسسات الاقتصادية في المنطقة المسماة "ج".

²⁰تقرير البنك الدولي، ٢٠١٣

²¹تقرير الأونكتاد، ٢٠١٥

4- مد الطرق وتوصيل الكهرباء والمياه بين التجمعات والقرى والمدن وللأراضي المخصصة للاستثمار والبناء في التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج".

5- تطوير المناطق السياحية.

6- تطوير المناطق الصناعية الحالية وإنشاء مناطق صناعية جديدة.

7- تعزيز الرقابة على الأسواق لمنع تهريب منتجات المستوطنات.

8- انشاء هيئة تطوير أريحا والأغوار لتعزيز الجهود في هذه المنطقة ذات الأولوية الاستراتيجية.

9- توسيع شبكات الحماية الاجتماعية لإيصال الدعم للعائلات الأكثر فقرا بقيادة وزارة التنمية الاجتماعية بالإضافة الى اعتماد قوائم العائلات الفقيرة المعتمدة من قبل وزارة التنمية الاجتماعية من اجل ضمان توحيد الجهود في اختيار واستهداف الفئات المستهدفة وضمان الانتقال الى حالة التنمية المستدامة.

10- دعم مشاريع التمكين السكني للأسر والتي تشمل تأهيل المنازل القائمة وبناء منازل جديدة.

الهدف الثاني: تطوير القطاع الزراعي وتمكين المزارعين في المنطقة المسماة "ج" ودعم صمودهم. ولتحقيق هذا الهدف سنتبع السياسات التالية:

1- التركيز على مناطق بعينها ضمن المنطقة المسماة "ج" واستهدافها بتنمية زراعية شاملة، سواء من حيث توفير الموارد الطبيعية، كالأرض والمياه، أو من حيث تنمية الأسواق للسلع الزراعية بمختلف مراحل سلاسل القيمة.

2- تحسين عملية الاسترجاع الضريبي للمزارعين.

3- تقديم الدعم المناسب للمزارعين والمنتجين المتضررين من ممارسات الاستعمار الإسرائيلي.

4- تقديم الدعم اللازم للمزارعين والمنتجين المتضررين من الكوارث الطبيعية وأزمات الأسواق.

5- اقامة منشآت لتجميع المياه الزراعية في المناطق القابلة للزراعة المروية.

6- توفير الدعم اللازم لاستصلاح الأراضي وشق الطرق الزراعية التي تصل جميع الأراضي الزراعية أو الممكن زراعتها في المنطقة المسماة "ج"، وزراعة مساحات أراضي جديدة بمحاصيل إستراتيجية ومحاصيل عالية القيمة.

7- إنشاء مزارع ثروة حيوانية ذات عائد، وتوفير خدمات الإرشاد والبيطرة للمزارعين.

8- تطوير خدمات درء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي وخدمات تطوير الأعمال للمزارعين.

9- إنشاء جمعيات وأطر فاعلة تجمع المزارعين والمنتجين في المنطقة المسماة "ج".

10- تطوير رأس المال البشري وذلك بإنشاء مدارس زراعية وبرامج تدريب زراعي في الاغوار وغيرها من المناطق ذات الامكانيات التطويرية.

ولتحقيق هذا السياسات تم وضع خطة تحتوي على التدخلات والمبادرات اللازمة لتطوير القطاع الزراعي وتمكين المزارعين في المنطقة المسماة "ج" في الملحق رقم (6) من هذه الوثيقة.

توفير الخدمات الأساسية للمنطقة المسماة "ج" وتحسين نوعيتها

الخدمات التعليمية:

تواجه العديد من التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج" صعوبات في الحصول على خدمات التعليم، أو لا تمتلك المرافق التعليمية الكافية نتيجة للسياسات المتعلقة بالتخطيط والترخيص التي تُطبّقها السلطات الاسرائيلية، والتي تجعل من المستحيل عمليا الحصول على تراخيص البناء في هذه التجمعات، وبالتالي يمنع تطوير الخدمات الأساسية فيها، بما في ذلك التعليم. فوفقا لأرقام مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، يفقر أكثر من ثلث المناطق السكنية في المنطقة المسماة "ج" إلى مدرسة ابتدائية، ويضطر الطلاب إلى السفر لمسافات طويلة، وأحيانا سيرا على الأقدام، للوصول إلى أقرب مدرسة. كما يضطرّ بعض طلاب المدارس، بمن فيهم طلاب المنطقة الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية من مدينة الخليل (H2)، إلى عبور حاجز عسكري و/أو يتعرضون للمضايقات من المستوطنين الإسرائيليين وهم في طريقهم إلى المدرسة. وتعتمد الأسر غالبا آليات مواجهة سلبية، بما في ذلك سحب الطلاب من المدارس، وهي ممارسة تؤثر بشكل خاص على الفتيات الفلسطينيات²². وبسبب ذلك، تعاني معظم تلك التجمعات من تحصيل علمي متدني، والذي يرتبط في جزء كبير منه بموقع هذه التجمعات بالنسبة للمدارس، حيث يضطر ما يزيد عن نصف الطلبة في المنطقة المسماة "ج" من السير مسافة تزيد عن 4 كم للوصول إلى مدارسهم.

وقد بين التقرير الصادر عن الأمم المتحدة عام 2016 أن القضية الرئيسية التي تؤثر على تحصيل الطلبة وحصولهم على التعليم ترتبط بالعنف الذي يرتكبه المستوطنون، حيث تم حصر ما يقارب من 25 ألف حادثة متعلقة باعتداءات المستوطنين على طلبة المدارس في عام 2014. وكثيرا ما يضطر الطلاب الذين يعيشون في مناطق قريبة من المستوطنات إلى السير بمحاذاتها للوصول إلى مدارسهم، وكثيرا ما يتكبد أولئك الذين يعيشون في المنطقة المسماة "ج" رحلات طويلة للوصول إلى مدارسهم بالإضافة إلى تعرضهم لعنف جيش الاستعمار ومستوطنيه، مما له من أثر نفسي سيء على الطلبة مثل الإجهاد والصدمات والخوف الشديد. كما أشار التقرير أيضا إلى ارتفاع وتيرة اقتحامات جيش الاستعمار للمدارس والصفوف عام 2015²³.

الأهداف والسياسات الخاصة بخدمات التعليم في المنطقة المسماة "ج":

²² المصدر: <https://www.ochaopt.org/ar/content/access-education-area-c-west-bank-0>

²³ Common Country Analysis, 2016

الهدف الأول: تطوير البنية التحتية الخاصة بالتعليم في المنطقة المسماة "ج". وسيتم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات التالية:

1- استمرار العمل على بناء مدارس في التجمعات التي تخلو منها في المنطقة المسماة "ج" وكذلك لتطوير البنية التحتية اللازمة للمدارس القائمة.

2- توفير الدعم المالي الكافي لتنفيذ كافة الأعمال الإنشائية والتطويرية والتوسعة للمدارس والمرافق التعليمية لتمكينها من استيعاب عدد أكبر من الطلبة.

الهدف الثاني: ضمان التحاق آمن وشامل وعادل في التعليم على جميع مستويات النظام لكافة الطلبة في المنطقة المسماة "ج". وسيتم العمل على تحقيق هذا الهدف من خلال السياسات التالية:

1- اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة سياسات الاستعمار الإسرائيلي التي تمارس بحق الأطفال، والسعي لتوفير حلول فاعلة تضمن حق الأطفال في الالتحاق بالتعليم، والوصول الآمن للطلبة والمعلمين إلى مدارسهم، وبخاصة المدارس النائية التي تبعد أكثر من 4 كم عن أقرب مدرسة.

2- ضمان البيئة الآمنة والتعليم العادل في المنطقة المسماة "ج"، بما فيها القدس، من خلال حملات مناصرة مكثفة محلية ودولية للكشف عن حجم الانتهاكات الاسرائيلية بحق العملية التعليمية واعتقال الطلبة وفرض الإقامة الجبرية عليهم.

3- إقرار علاوة مخاطرة للعاملين في المناطق "ج" أسوة بقرار مجلس الوزراء الخاص بالبلدة القديمة في الخليل.

4- توفير برامج الدعم النفسي والبرامج الإرشادية والصحية والترفيهية.

5- رفع مستوى الوعي الجماعي بأهمية التعليم وتعزيز الحفاظ على الهوية الفلسطينية.

ولتحقيق هذا السياسات تم وضع خطة تحتوي على التدخلات والمبادرات اللازمة لتطوير قطاع التعليم في المنطقة المسماة "ج" في الملحق رقم (7) من هذه الوثيقة.

الخدمات الصحية:

يشكل الاستعمار الإسرائيلي خطرا كبيرا على صحة الفلسطينيين، ليس فقط لأنه يسبب إصابات وعجز ووفاة، بل أيضا لأنه يؤثر على إمكانية الحصول على الخدمات الصحية ويؤدي إلى النزوح، والتهميش، والتمييز، خاصة في المنطقة المسماة "ج"، حيث يصعب على 117 تجمع في تلك المنطقة الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأولية والثانوية²⁴. وتقع أكثر من 82% التجمعات في المنطقة المسماة "ج" على مسافة تزيد عن 1 كيلومتر من أقرب مركز صحي أو عيادة، بالإضافة إلى

²⁴UN Common Analysis2016

صعوبة البناء فيها. وعليه تفتقر الكثير من التجمعات إلى مراكز صحية مؤهلة وثابتة، وتعتمد بشكل كبير على خدمات العيادات المتنقلة.

وقد تطرقت استراتيجية القطاع الصحي للأعوام 2017-2022 في تحليلها للوضع الصحي في فلسطين إلى ضرورة توسيع خدمة مراكز الرعاية الأولية في المنطقة المسماة "ج"، حيث بينت أن إجمالي مراكز الرعاية الصحية الأولية التابعة لوزارة الصحة تشكل ما نسبته 62% من إجمالي المراكز الصحية، إلا أنها أقرت بالحاجة إلى إعادة النظر في التوزيع الجغرافي لهذه المراكز من حيث تغطيتها للمناطق المهمشة، أي المنطقة المسماة "ج"، والمناطق التي يعزلها جدار الضم والتوسع، والمناطق المتأثرة بالمستوطنات، وبخاصة في محافظات قلقيلية والقدس وسلفيت، وكذلك أشارت إلى ضرورة تطوير مستوى بعض هذه المراكز وزيادة عدد الكوادر العاملة فيها .

الأهداف والسياسات الخاصة بالخدمات الصحية في المنطقة المسماة "ج":

الهدف الأول: تطوير البنية التحتية لخدمات الرعاية الصحية الأولية. ولتحقيق هذا الهدف فإننا سنتبع السياسات التالية:

- 1- استمرار العمل على بناء مراكز صحية في التجمعات التي تخلو منها في المنطقة المسماة "ج"، وكذلك لتطوير البنية التحتية في المراكز الصحية القائمة.
- 2- توفير الدعم المالي الكافي لتنفيذ كافة الأعمال الإنشائية والتطويرية والتوسعة للمراكز الصحية في المنطقة المسماة "ج".

الهدف الثاني: توفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين في المنطقة المسماة "ج" وضمان وصولهم إليها. ولتحقيق هذا الهدف فإننا سنتبع السياسات التالية:

- 1- تطوير خدمات الرعاية الصحية الأولية والصحة العامة بما فيها خدمات الصحة الإنجابية، صحة الأم والطفل، الصحة النفسية، الصحة المدرسية، صحة المجتمع والتثقيف الصحي، الأمراض المزمنة، الأمراض السارية.
- 2- توفير الأدوية واللقاحات والعلاجات الحديثة، والأجهزة والمعدات الطبية الحديثة والتقنيات العلاجية والتشخيصية والتأهيلية المتطورة، والكوادر الكافية المؤهلة والمدربة.
- 3- تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وأنماط الحياة الصحية.
- 4- تعزيز التكامل في الخدمات الصحية المقدمة في المنطقة المسماة "ج" والتنسيق بين مختلف مقدمي الخدمات الصحية.

5- توفير التأمين الصحي المجاني للأسر المحتاجة في المنطقة المسماة "ج" (ما يقارب 1,300 أسرة حسب المسح الميداني لهيئة مقاومة الجدار والاستيطان للتجمعات البدوية).

ولتحقيق هذا السياسات تم وضع خطة تحتوي على التدخلات والمبادرات اللازمة لتطوير البنية التحتية لقطاع الصحة وتوفير خدمات شاملة في المنطقة المسماة "ج" في الملحق رقم (8) من هذه الوثيقة.

خدمات المياه والصرف الصحي:

تشير التقارير الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) إلى أن 70% من التجمعات السكانية الموجودة بالكامل أو جزئياً في المنطقة المسماة "ج"، البالغ عددها 281 تجمعاً، غير موصولة بشبكات المياه، وتعتمد على صهاريج المياه، المرتفعة التكلفة، كمصدر رئيسي للمياه. وينخفض استهلاك المياه في بعض المجتمعات إلى 21 لتر للفرد يومياً، أي خمس الكمية التي توصي بها منظمة الصحة العالمية. ويؤثر نقص مياه الشرب اللازمة للاستهلاك المنزلي والثروة الحيوانية، على الصمود العام لهذه التجمعات. ويولد تدمير البنية التحتية الأساسية للمياه والصرف الصحي الأساسية الذي تقوم به سلطات الاستعمار الإسرائيلي بشكل متكرر، وانعدام تصاريح البناء التي تمكن الفلسطينيين من تطوير مصادرههم المائية، بيئة قاسية للعيش، ويمكن أن تؤدي إلى التهجير، والفقر وزيادة خطر الإصابة بالأمراض، وتدني مستوى الأمن الغذائي. وقد أشارت استراتيجية قطاع المياه والمياه العادمة للأعوام 2017-2022 إلى أن شبكات الصرف الصحي في الضفة الغربية مقتصرة على المدن الرئيسية، بينما تفتقر معظم التجمعات خارج المدن الرئيسية وخاصة في المنطقة المسماة "ج" الى شبكات صرف صحي، مما يؤدي الى صرف مياه الصرف الصحي في الأودية والممرات المائية الطبيعية، والذي ينعكس بشكل سلبي على الصحة العامة للمواطنين، وعلى البيئة والمصادر الطبيعية.

الأهداف والسياسات الخاصة بخدمات المياه والصرف الصحي في المنطقة المسماة "ج":

الهدف الأول: زيادة وتطوير الموارد المائية المتاحة في المنطقة المسماة "ج" وحمايتها من التلوث والاستنزاف وتطوير بناء مؤسسات قطاع المياه الرئيسية. ولتحقيق هذا الهدف فإننا سنتبع السياسات التالية:

- 1- زيادة كميات المياه المتاحة من المصادر التقليدية وغير التقليدية.
- 2- إعادة تأهيل الآبار والينابيع المنتشرة في المناطق المسماة "ج".
- 3- حماية مصادر المياه من التلوث والاستنزاف.
- 4- توحيد جهود كافة الشركاء للعمل على تأمين الدعم الدولي لحقوق المائية الفلسطينية.

الهدف الثاني: ضمان وصول خدمات المياه والصرف الصحي لكافة التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج". ولتحقيق هذا الهدف فإننا سنتبع السياسات التالية:

- 1- توفير خدمات المياه لكافة التجمعات السكانية غير المخدومة في المنطقة المسماة "ج".
- 2- العمل على تطوير البنية التحتية للمياه والمياه العادمة.
- 3- تحسين كفاءة أنظمة توزيع المياه.
- 4- إنشاء شبكات الصرف الصحي ومحطات المعالجة في التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج".
- 5- العمل على صيانة شبكات المياه العامة المتوفرة في التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج" لتقليل الفاقد وزيادة كمية المياه المتاحة للاستخدامات المختلفة.

ولتحقيق هذا السياسات تم وضع خطة تحتوي على التدخلات والمبادرات اللازمة لزيادة وتطوير الموارد المائية المتاحة وضمان وصول خدمات المياه والصرف الصحي لكافة التجمعات السكانية في المنطقة المسماة "ج" في الملحق رقم (9) من هذه الوثيقة.

قطاع الطاقة:

تشكل الطاقة واحدا من أهم المقومات لبناء الاقتصاد الفلسطيني، عدا عن أهميتها في تحسين المستوى المعيشي للناس. ويواجه قطاع الطاقة معوقات جدية في التطوير بفعل السيطرة الإسرائيلية على المنطقة المسماة "ج". فسحب استراتيجية قطاع الطاقة 2017-2022، تعطل السيطرة الإسرائيلية على المنطقة المسماة "ج" عدة مشاريع استراتيجية لتطوير القطاع، ومن ضمنها المشاريع الخاصة بتوليد الطاقة بالاعتماد على الطاقة الشمسية في منطقة الأغوار، ومشاريع الربط بين المناطق المختلفة في الضفة الغربية، وبينها وبين الدول المجاورة، والتي تتطلب مرورها في المناطق المسماة "ج". وإن عدم القدرة على تطوير هذا القطاع لها انعكاساتها على أسعار الطاقة الكهربائية المزودة للمواطنين، وبالتالي لها تأثيراتها على حياتهم اليومية، ولاسيما في المناطق المسماة "ج"، والتي يتواجد فيها تجمعات سكانية تخلو من الشبكات العامة للكهرباء، ولاسيما التجمعات البدوية.

وبهذا فإن التحدي الرئيسي في هذا القطاع يتلخص في تأمين القدرة على تزويد الاقتصاد الفلسطيني والمجتمع بمصادر طاقة مستدامة، وبتكلفة مناسبة، وتقليص التبعية الشديدة للشركات الإسرائيلية. فالمجتمع والاقتصاد في فلسطين بحاجة ماسة إلى توفير إمدادات طاقة تتمتع بالمرونة والاستدامة والتعرفة التنافسية، وفي هذا الصدد تحتل المنطقة المسماة "ج" أهميتها الخاصة في تطوير هذا القطاع .

الأهداف والسياسات الخاصة بقطاع الطاقة في المنطقة المسماة "ج":

الهدف: ضمان تزويد التجمعات السكانية في المناطق المسماة "ج" بإمدادات الطاقة المستدامة وبالتكلفة المناسبة. ولتحقيق هذا الهدف سنتبع السياسات التالية:

- 1- ربط التجمعات السكانية غير الموصولة بشبكات الكهرباء العامة في المنطقة المسماة "ج" أينما أمكن ذلك.

2- تشجيع وتوفير الحوافز للاستثمار الخاص في بناء محطات توليد الكهرباء متوسطة الحجم تعتمد على الطاقة الشمسية.

3- تشجيع وتوفير الحوافز للأسر في المنطقة المسماة "ج" بتركيب محطات توليد كهرباء بالطاقة الشمسية في المنازل.

4- تشجيع وتوفير الحوافز لاستخدام محطات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية للاستخدامات الزراعية.

ولتحقيق هذا السياسات تم وضع خطة تحتوي على التدخلات والمبادرات اللازمة لتزويد التجمعات السكانية في المناطق المسماة "ج" بإمدادات الطاقة المستدامة وبالتكلفة المناسبة في الملحق رقم (10) من هذه الوثيقة.

الفصل الرابع: الترتيبات الإدارية والحوكومية الخاصة بالمنطقة المسماة "ج"

من أجل ضمان التنسيق الفعال والمتواصل للعمل في المنطقة المسماة "ج"، تم وضع هيكلية حوكمة متعددة المستويات، لتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج"، والقيام بالتنسيق بين مختلف المستويات ومع جميع الأطراف ذات العلاقة، وضمان متابعة تحقيق الأهداف المنشودة من خلال إطار متابعة وتقييم واقعي ومحدد، بحيث سيتم تحديد واعتماد مجموعة من المؤشرات الملائمة والقابلة للقياس لمراقبة مدى التقدم في تحقيق الأهداف.

وكما تمت الإشارة إليه سابقاً، فإن الغرض من هذه الوثيقة ليس استبدال أو إلغاء الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية الأخرى والتي تتضمن استهدافات وتدخلات لها علاقة بتنمية المنطقة المسماة "ج"، بل المساعدة في وضع إطار ناظم يساعد على تركيز الجهود والموارد المختلفة، وتفاذي اختلاط وتضارب الصلاحيات والمسؤوليات.

وعليه، فإن الإشراف على تنفيذ، وإدارة، ومتابعة هذا الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي منوط بخمسة مستويات رئيسية:

المستوى الأول: اللجنة الوزارية، والتي تم تشكيلها بموجب قرار مجلس الوزراء الصادر في 2015/8/25، حيث منح القرار اللجنة الوزارية صلاحية وضع السياسات وتحديد الأولويات، والإشراف على التدخلات في المنطقة المسماة "ج". تضم اللجنة في عضويتها كلا من: رئيس الوزراء، ووزير المالية والتخطيط، ووزير شؤون القدس، ووزير الحكم المحلي، ووزير الزراعة. وتعد اللجنة اجتماعاتها بشكل نصف سنوي (على الأقل)، أو كلما دعت الحاجة لذلك. ويتمحور عمل اللجنة على ما يلي:

1- إقرار الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج"، والتوصية لمجلس الوزراء باعتماده كإطار وطني ناظم للعمل في تلك المنطقة.

2- الإشراف على تنفيذ الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج"، وترتيب الأولويات، وضمان توفر الموارد اللازمة لذلك.

- 3- حل أي إشكاليات قد تطرأ بين الجهات الحكومية أو أي تداخل وتضارب في المسؤوليات والصلاحيات بخصوص تنفيذ التدخلات والبرامج في المنطقة المسماة "ج"، وتذليل العقبات السياسية، والقانونية، واللوجستية.
- 4- التنسيق مع الجهات الدولية، والتواصل مع الجهات الداعمة من أجل تحسين العمل في المنطقة المسماة "ج".
- 5- رفع التقارير الخاصة بتحقيق أهداف الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي، وسير العمل في البرامج والتدخلات المختلفة إلى مجلس الوزراء، والتوصية باتخاذ القرارات اللازمة.

المستوى الثاني: اللجنة الفنية الوطنية، والتي تم تشكيلها أيضا بقرار مجلس الوزراء الآنف الذكر من أجل "متابعة تنفيذ المشاريع انسجاما مع الأولويات التي يتم تحديدها من قبل اللجنة الوزارية، وبالتنسيق مع الجهات الدولية ومؤسسات الأمم المتحدة". تتشكل من موظفي الفئة العليا في المؤسسات الحكومية التالية: مكتب رئيس الوزراء والمكتب الوطني للتنسيقي، ووزارة المالية والتخطيط، ووزارة الزراعة، ووزارة شؤون القدس، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة التربية والتعليم العالي، وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وسلطة المياه، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وصندوق تطوير وإقراض البلديات، ودائرة شؤون المفاوضات، ووزارة الشؤون الخارجية والمغتربين، وسلطة الأراضي، وهيئة تسوية الأراضي والمياه، ووزارة الصحة، ووزارة الاقتصاد الوطني، والجهاز المركزي للإحصاء. وتعد اللجنة اجتماعاتها بشكل ربع سنوي (على الأقل)، أو كلما دعت الحاجة لذلك. ويتمحور عملها على ما يلي:

- 1- متابعة تنفيذ المشاريع والتدخلات الخاصة بالمنطقة المسماة "ج" حسب الأولويات والاستراتيجيات التي تحددها الحكومة الفلسطينية واللجنة الوزارية.
- 2- ضمان التنسيق المتواصل والفعال على المستوى الفني بين الجهات الحكومية فيما يتعلق بالمنطقة المسماة "ج".
- 3- تحديد آليات العمل الميدانية والأدوات التنفيذية التي تسهل عمل الجهات الحكومية والاهلية والدولية في المنطقة المسماة "ج".
- 4- تبادل المعلومات والبيانات الخاصة بعمل كل جهة حكومية في المنطقة المسماة "ج"، وعرض ونقاش الدروس والتجارب من أجل الاستفادة منها في التنفيذ والمتابعة.
- 5- إعداد التقارير التفصيلية حول سير العمل في المشاريع والتدخلات، ورفعها للجنة الوزارية.

المستوى الثالث: فريق المتابعة المصغر Task Force: من الضروري أن يتم متابعة تنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي بشكل حثيث وبطريقة فعالة، لذلك، من المفترض أن يتم تشكيل فريق عمل مصغر بهدف المتابعة المكثفة للتدخلات والمشاريع في المنطقة المسماة "ج". يتشكل هذا الفريق من أعضاء اللجنة الفنية من: المكتب الوطني للتنسيقي، ووزارة الحكم المحلي، ووزارة الزراعة، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الصحة، وسلطة الطاقة والموارد الطبيعية، وسلطة المياه، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان. ويلعب المكتب الوطني للتنسيقي دورا تنسيقيا في فريق العمل المصغر حيث يقوم بإعداد

القضايا التي تتطلب المتابعة ورفعها الى مجلس الوزراء وأعضاء اللجنة الفنية. ويجتمع هذا الفريق بشكل شهري او عند الحاجة لمناقشة القضايا الملحة التي تواجه العمل في المنطقة المسماة "ج"، وتشمل مهمات الفريق ما يلي:

- 1- اتخاذ قرارات تنفيذية تخص المشاريع في المنطقة المسماة "ج".
- 2- مناقشة واقتراح آليات التنفيذ الخاصة بمشاريع تطوير المنطقة المسماة "ج"
- 3- تحديد المعايير الخاصة بتصميم، وتخصيص، وتنفيذ المشاريع في المنطقة المسماة "ج".
- 4- اعتماد جميع المشاريع التي ستنفذ في المنطقة المسماة "ج" وفقاً للسياسات المقررة.
- 5- المتابعة مع اللجان المنطقية من خلال المكتب الوطني للتنسيق بهدف تعزيز آليات التنسيق والمتابعة الميدانية للمشاريع التي يتم تنفيذها في المنطقة المسماة "ج" لضمان التنفيذ الكفؤ لهذه المشاريع.

المستوى الرابع: الوزارات والمؤسسات الحكومية: ليس المقصود بأي حال من الأحوال أن تحل هذه الوثيقة محل الاستراتيجيات والخطط القطاعية المعتمدة والمنفذة من قبل الوزارات والجهات الحكومية المختلفة. وتفترض هذه الوثيقة أن تقوم كل وزارة أو جهة حكومية بمتابعة تنفيذ التدخلات المتعلقة بقطاعها وبمجال عملها، بحيث تكون مسؤولة تحقيق الأهداف الخاصة بكل قطاع/مجال ملقاة على عاتق كل وزارة/جهة بالتنسيق مع المؤسسات والجهات ذات العلاقة.

المستوى الخامس: اللجان المنطقية في المحافظات المختلفة

من أجل ضمان التنسيق الميداني الفعال لتنفيذ التدخلات على مستوى المحافظات، من المتوقع أن تلعب اللجان المنطقية دوراً فعالاً ومركزياً في هذا المجال. حيث تشمل عضوية هذه اللجان المؤسسات الحكومية ممثلة بالمديريات المختلفة في المحافظات وتجتمع بشكل دوري وبحضور المؤسسات الأهلية والمدنية الغير حكومية ومؤسسات تنفيذية ذات العلاقة. وتشمل قائمة العضوية الحكومية لكل لجنة على مستوى المحافظة كل من: مكتب رئيس الوزراء ممثلاً بالمكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج"، مكتب المحافظة، ومديرية الحكم المحلي، ومديرية الصحة، ومديرية التربية والتعليم، ومديرية الزراعة، ومديرية التنمية الاجتماعية، وهيئة مقاومة الجدار والاستيطان، وهيئة تسوية الأراضي والمياه.

تشمل مهمات هذه اللجان ما يلي:

- 1- دعم المؤسسات المنفذة في تنفيذ المشاريع المختلفة وحل الاشكاليات التنفيذية التي قد تنشأ اثناء التنفيذ وضمان نشر البيانات ذات العلاقة بالتدخلات لتجنب التكرار .
- 2- تعزيز آليات التنسيق والمتابعة الميدانية للمشاريع التي يتم تنفيذها في المناطق المسماة "ج" لضمان التنفيذ الكفؤ لهذه المشاريع وضمان التنفيذ ضمن السياسات الحكومية العامة.
- 3- دعم آليات تحديد الأولويات الانسانية والتطويرية وذلك بمشاركة واسعة من جميع أعضاء اللجان التنسيقية على مستوى المحافظات.

4- إنشاء قاعدة بيانات موحدة للمعلومات الخاصة بالمشاريع التي تنفذ في المناطق المسماة "ج" من قبل المؤسسات المختلفة، والتحقق من هذه المعلومات، كطبيعة هذه المشاريع والنتائج المتوقعة والجهات المانحة والداعمة والمؤسسات المنفذة للمشاريع وقيمتها المالية وغيرها.

5- كما ستشكل تلك اللجان التنسيقية قاعدة لتطوير برامج واسعة على مستوى المحافظة ترفد عملية تصميم المشاريع الجديدة بالبيانات والنتائج الدقيقة مدعومة بنظام الجيو مولج والذي بدوره سيعزز من الدور القيادي الحكومي.

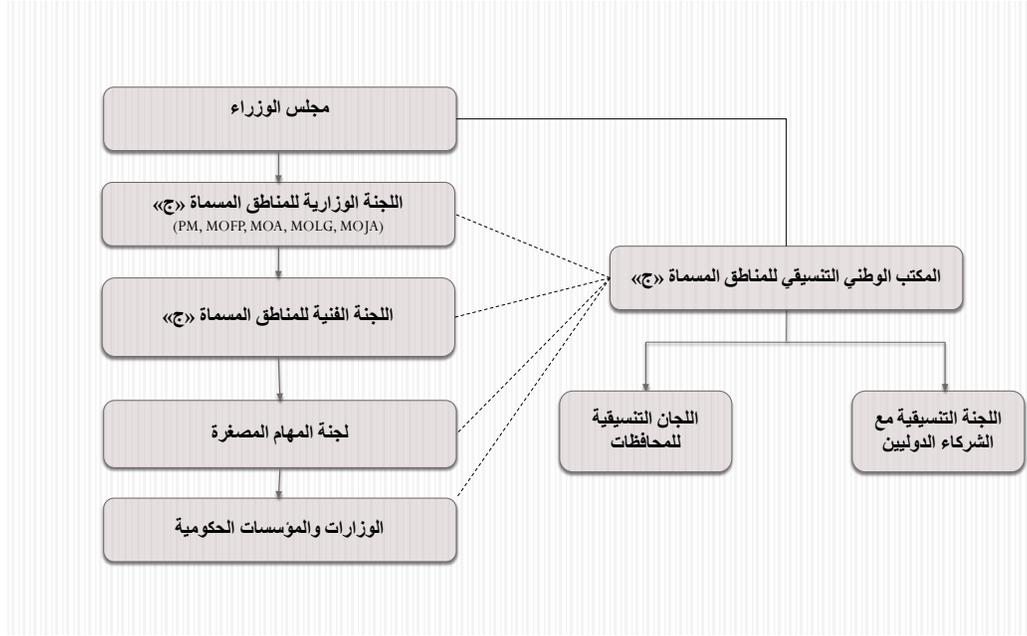
6- تفعيل الدور القيادي "Ownership" للمؤسسات الحكومية في تحديد وتنفيذ المشاريع ضمن الأولويات المعدة من قبلها، مما يزيد من معرفة المواطنين اتجاه دور المؤسسات الحكومية في دعم المناطق المسماة "ج".

دور المكتب الوطني للتنسيق للمناطق المسماة "ج"

لقد تم تشكيل المكتب الوطني للتنسيق بقرار من اللجنة الوزارية بهدف تحسين التنسيق بين الجهود الحكومية والدولية لدعم صمود المواطنين في المنطقة المسماة "ج"، وتعزيز الدور القيادي الحكومي في توجيه الدعم للتجمعات والمصادر الطبيعية وفق الاولويات الوطنية، ودعم الجهود الحكومية في المناصرة والاعلام، ومتابعة وتقييم كافة البرامج والمشاريع واعداد توصيات سياساتية وتقديم تقارير أداء دورية الى رئيس الوزراء، وتعزيز المعرفة وتبادل الخبرات بين الاطراف المنفذة للبرامج والتدخلات. ويلعب هذا المكتب دورا رئيسيا في دعم المستويات المختلفة التي تم ذكرها سابقا عن طريق العمل كمنسق للجنة الوزارية (من خلال مكتب رئيس الوزراء)، وللجنة الفنية الوطنية، وفريق المتابعة المصغر. بالاضافة الى المهام والمسؤوليات التي تم منحها للمكتب وفقا لقرار تأسيسه، والتي تنص بشكل أساسي على أن يقوم المكتب بالتأكد من متابعة كافة القرارات التي يتم اتخاذها من اللجنة الفنية ومن فريق العمل المصغر، واعداد الابحاث ومسودات التقارير الفنية، وتقارير الانجاز، و تقارير المتابعة والتقييم وعرضها على اللجنة الفنية من أجل مراجعتها وإقرارها قبل رفعها للجنة الوزارية الوطنية.

يتواصل المكتب مع لجنة التنسيق والمتابعة مع الشركاء الدوليين و كذلك مع اللجان المنطقية (التي يرأسها المحافظون) من أجل تنسيق الجهود والمشاريع في المناطق المختلفة، وتعزيز الدور القيادي الحكومي في توجيه الدعم الدولي وفقا للأولويات والاستراتيجيات الوطنية. كما يتواصل المكتب مع المؤسسات الاهلية والدولية من أجل تجميع البيانات الرئيسية التي تساعد في تعزيز فاعلية التدخلات كافة. كما يقوم المكتب بتعزيز آليات تصميم المشاريع وتبادل البيانات بين أطر تنسيق المساعدات الانسانية والقنوات التمويلية الاخرى من أجل تقوية العلاقة الانتقالية والتكاملية بين الجهود الاغاثية والتنمية كلما امكن ذلك، وذلك عن طريق موامة المراحل التخطيطية والتمويلية والتنفيذية مع بعضها البعض.

يلخص الرسم التالي هيكل الحوكمة الخاص بتنفيذ هذا الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج".



الفصل الخامس: الخطة التنفيذية للمنطقة المسماة "ج" للأعوام 2018-2019

ستشكل الخطة التنفيذية لهذا الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل التنفيذي للمنطقة المسماة "ج" خارطة طريق للسنتين المقبلتين (2018-2019)، وتتضمن التدخلات التنفيذية والمهام التي سيقوم بها كافة الشركاء الحكوميين، وغير الحكوميين، ومن المؤسسات المحلية والدولية، ضمن هذا الإطار الزمني، وانطلاقاً من الأولويات والأهداف والسياسات العامة والقطاعية التي أوردتها هذه الوثيقة للمنطقة المسماة "ج". وقد تم بناء الخطة التنفيذية على أساس برامج تتفرع عنها تدخلات فرعية، وأينما أمكن تم تحديد التكلفة المالية لتنفيذ كل من هذه التدخلات. وإننا ننتقل في هذه الخطة التنفيذية، بالأساس، من مبدأ التخطيط المبني على النتائج بالتركيز على التنفيذ، وضمن حدود الموارد المتاحة. كما تشمل هذه الخطة التنفيذية على مؤشرات لقياس الأداء، وبالتالي ضمان المتابعة والتقييم لعملائنا في المنطقة المسماة "ج".

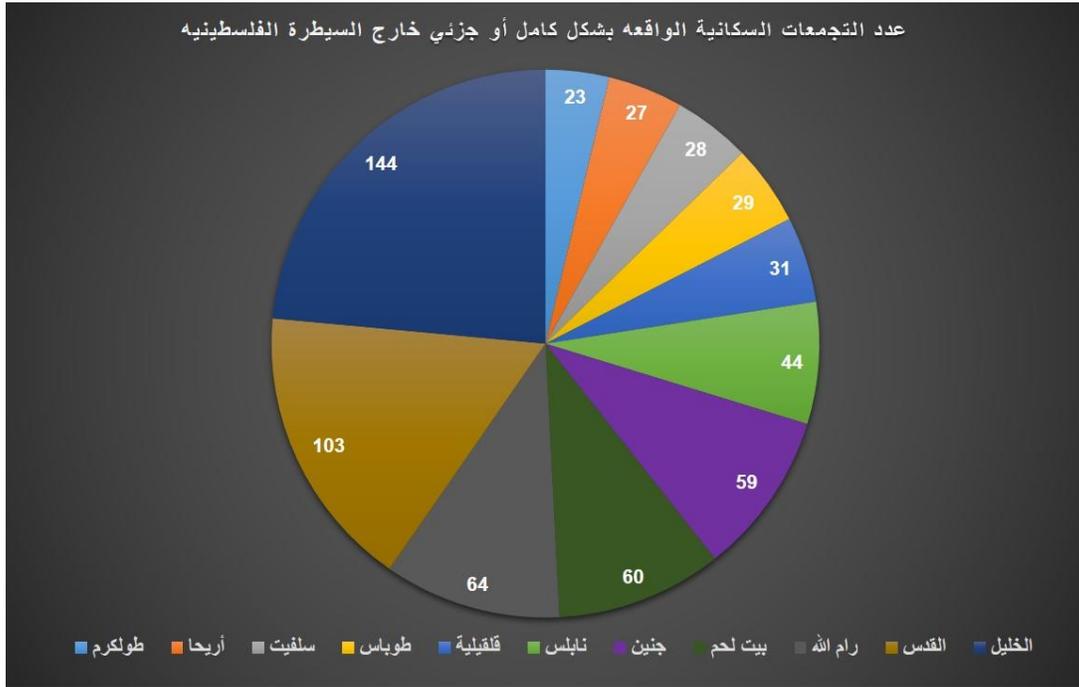
وبفعل التغييرات السريعة على الأرض، فإن هذه الخطة التنفيذية لا تمثل كافة التدخلات والأنشطة الممكنة في المنطقة المسماة "ج"، بل إننا راعينا أن تبقى هذه الخطة مرنة وحيوية للتعامل مع أي تدخلات طارئة أو تنموية تنشأ أثناء التنفيذ. وبالتالي، فإنه سيتم العمل على مراجعة هذه الخطة، أثناء التنفيذ، بشكل دوري، والعمل على تطويرها وفقاً للاحتياجات أو التغييرات على الأرض، ولاسيما تلك المرتبطة بالسياسات والإجراءات التعسفية للاستعمار الإسرائيلي.

الملحق رقم (1)

المناطق المسماة "ج" والتي تقع خارج السيطرة الفلسطينية

ما هي المناطق المسماة "ج" والتي تقع خارج السيطرة الفلسطينية في الضفة الغربية؟

تشتمل المناطق التي تقع خارج السيطرة الفلسطينية على المنطقة المسماة "ج" وعلى القدس الشرقية وكذلك على منطقة ال H2 في مدينة الخليل، حيث يبلغ مجموع التجمعات (بمختلف تصنيفاتها) التي تقع خارج السيطرة الفلسطينية 612 تجمعا.



وتشتمل المنطقة المسماة "ج" على 585²⁵ تجمعا سكانيا تقع بشكل كلي أو جزئي في 11 محافظة من محافظات الضفة الغربية. ويبلغ عدد التجمعات الواقعة بشكل كلي في المنطقة المسماة "ج" 301 تجمعا في حين يقع 284 تجمعا منها بشكل جزئي. ويقدر عدد سكان هذه التجمعات حوالي 300,000 (ثلاثمائة ألف) نسمة.

أما في القدس الشرقية فقد بلغ عدد التجمعات الواقعة فيها 27 تجمعا²⁶، يقع 22 تجمعا منها بشكل كلي ضمن حدود بلدية الاحتلال في حين تقع 5 تجمعات بشكل جزئي داخل حدود بلدية الاحتلال²⁷. وتشير الخطة الاستراتيجية للتنمية القطاعية

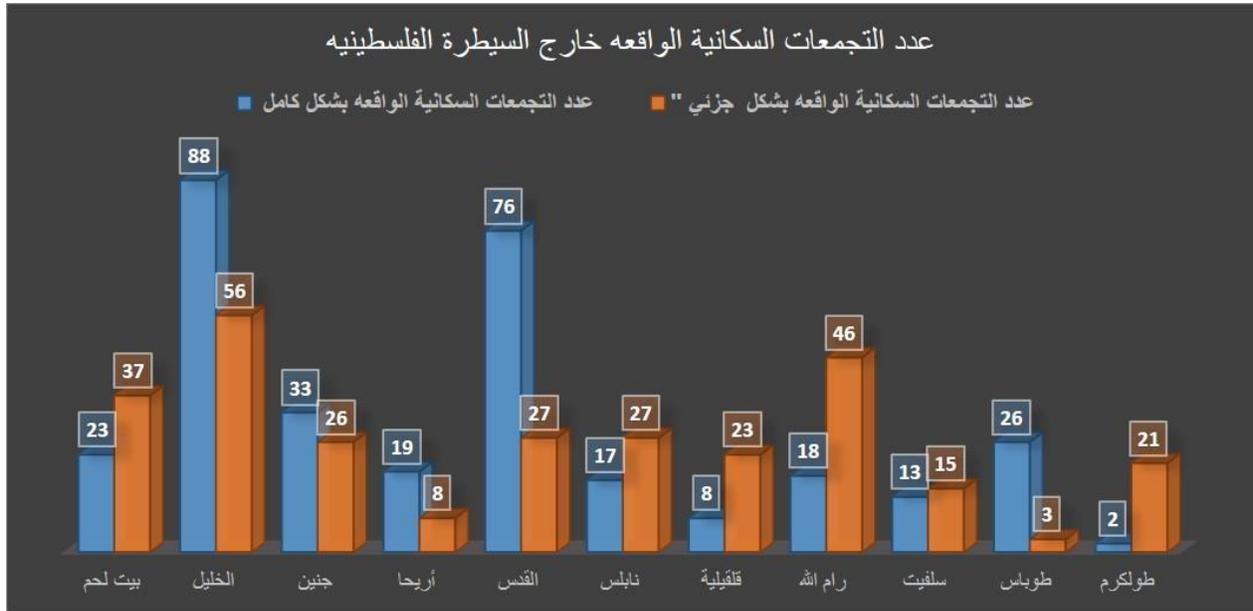
²⁵ عدد التجمعات قابل للتغير.

²⁶ تحتوي محافظة القدس على 103 تجمعات يقع منها 33 تجمعا او حيا في القدس الشرقية.

²⁷ تشمل جميع أحياء القدس الشرقية الواقعة داخل وخلف جدار الفصل العنصري.

للقدس إلى أن عدد سكان القدس الشرقية يقارب من 560,000 فلسطيني، يسكن منهم ما يقارب 399,000 داخل جدار الضم والتوسع أما الباقي ويبلغ عددهم ما يقارب من 161,000 يسكنون خلف جدار الضم والتوسع وخاصة في مخيم شعفاط ومنطقة كفر عقب.

وفيما يتعلق بمنطقة ال H2 وقعت منظمة التحرير الفلسطينية في 15 كانون الثاني 1997 مع الجانب الإسرائيلي بروتوكولا حول مدينة الخليل قسمت بموجبه المدينة إلى منطقتين H1 و H2، نتج عن هذا التقسيم بأن تكون مساحة ما يقارب من (80)% من مساحة المدينة تحت سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية أما حوالي (20)% الباقية فتبقى تحت سيطرة الحكومة الإسرائيلية وهي ما تسمى بمنطقة H2 والتي تضم أحياء مثل منطقة السهلة وواد القاضي ومنطقة مدرسة الأخوة ومنطقة جبل كبراج وميدان طارق بن زياد وجبل جوهر ومنطقة الكسارة. وقد سميت هذه الاتفاقية ببروتوكول الخليل أو بروتوكول إعادة الانتشار. وتشير دراسة حول مدينة الخليل نشرتها²⁸ هيئات الأمم المتحدة بشكل مشترك إلى أن عدد سكان منطقة ال H2 يبلغ حوالي 40,000 (أربعون ألف) مواطنا فلسطينيا.



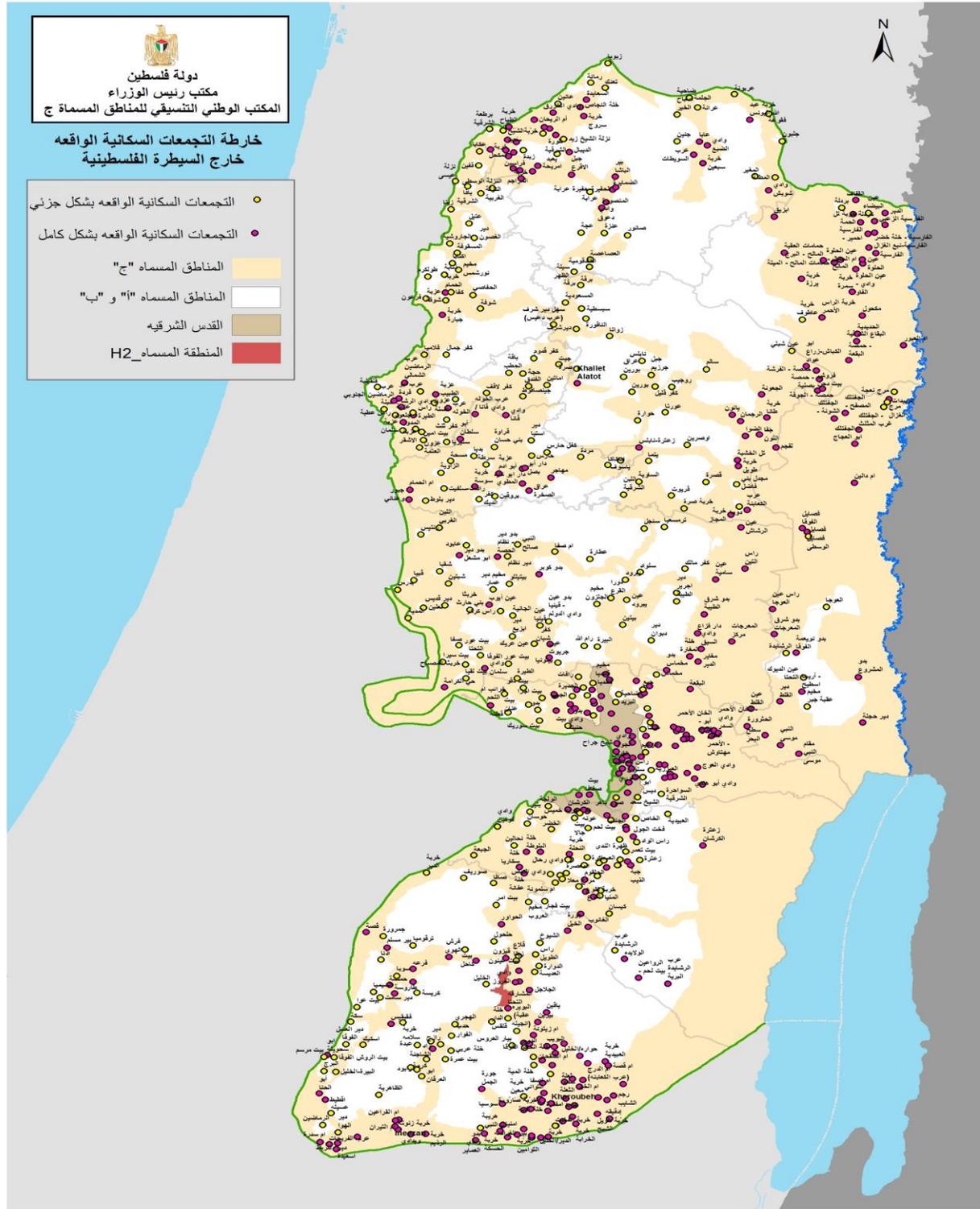
²⁸ Joint UN Strategy for Hebron, p6, November 2016.

ويبلغ مجموع مساحة هذه المناطق 3462.4 كيلومترا مربعا أي ما يعادل 61%²⁹ من مساحة الضفة الغربية كما هو موضح بالجدول التالي:

التصنيف	المساحة بالكيلو متر مربع	النسبة من مساحة الضفة الغربية
المنطقة المسماة "أ" (ومن ضمنها منطقة H1)	999.9	18%
المنطقة المسماة "ب" (ومن ضمنها المنطقة المصنفة محميات طبيعية)	1202.2	21%
المنطقة المسماة "ج" (ومن ضمنها الارض الحرام والقدس الشرقية و H2)	3462.4	61%

²⁹ تشير بعض المصادر إلى أن مساحة المنطقة المسماة "ج" هي 64% وذلك لإضافة مساحة المحميات الطبيعية إليها والتي تبلغ 3% ولكن تمنع سلطات الاحتلال الفلسطيني من استغلالها.

خارطة توضح التجمعات السكانية الواقعة خارج السيطرة الفلسطينية



ملحق (2)

خطة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان

مؤشرات التنفيذ	جهة التمويل المقترحة		التكلفة التقديرية للنشاط (\$)	الجهة المسؤولة	مدة التنفيذ				التدخلات	البرنامج	الهدف
					لسنة : 2018-2019						
					2019	2018	الانصف الثاني	الانصف الأول			
	الممول	الوزارة		الوزارة	الانصف الثاني	الانصف الأول	الانصف الثاني	الانصف الأول			
1. عدد التجمعات المستهدفة. 2. عدد التجمعات المستفيدة.		الهيئة	1,000,000	هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	✓	✓	✓	✓	<p>على صعيد: الدعم اللوجستي</p> <ul style="list-style-type: none"> • توفير معدات وصهاريج مياه للتجمعات البدوية. • توفير بركسات وحظائر. • توفير خيام ومستلزمات إيواء. • جبر الأضرار وإعادة البناء (إصلاح الأضرار) 	دعم صمود التجمعات البدوية	تعزيز صمود التجمعات البدوية في وجة المخططات الإسرائيلية الاستعمارية

									• شق طرق زراعية		
1. عدد التجمعات المستفيدة. 2. عدد المشاريع المقدمة.		الهيئة	1,500,000	هيئة مقاومة الجدار والإستيطان	✓	✓	✓	✓	على صعيد الزراعة <ul style="list-style-type: none"> • دعم المشاريع الصغيرة والإنتاجية. • الإعفاء الضريبي على الأعلاف ومستلزمات المواشي. • تقديم الأعلاف. • توفير خدمات بيطرية 		
1. عدد التجمعات التي تم ربطها بالخدمات الأساسية.		الهيئة	1,500,000	هيئة مقاومة الجدار والإستيطان	✓	✓	✓	✓	على صعيد المعيشي <ul style="list-style-type: none"> • توفير المياه والكهرباء للتجمعات البدوية المهددة حسب الوسائل المتاحة 		

									<ul style="list-style-type: none"> • توفير الخدمات الصحية بما فيها التأمين الصحي حسب الوسائل المتاحة. • توفير خدمات التعليم أو وسائل النقل من التجمعات المستهدفة الى المدارس المجاورة. • توفير خدمات الشؤون الإجتماعية (مساعدات إنسانية وطارئة) 		
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الملفات التي تُتابع أمام المحاكم الأجنبية. • عدد ملفات اعتداءات المستوطنين على الأراضي. • عدد صفقات تسجيل الأراضي التي تقدمها الشركات 		وزارة المالية	2,000,000	هيئة مقاومة الجدار والإستيطان	✓	✓	✓	✓	<ul style="list-style-type: none"> • توفير الحماية والدعم القانونين للفلسطينيين الذين تتعرض ممتلكاتهم غير المنقولة لاجراءات الاحتلال ومستعمريه. • استكمال تسجيل الأراضي المهدة بالمصادرة من أجل الحيلولة دون تسريبها. • ومتابعة ملفاتها وذلك من خلال توفير المحامين المتخصصين. وعلى توفير الحماية القانونية. 	البرنامج القانوني	<p>توفير الحماية القانونية للمواطنين الفلسطينيين في المناطق المتضررة جراء سياسات الإستيطان الاستعماري وجدار العزل والتوسع العنصري</p>

الإسرائيلية والمسؤول عن أموال الحكومة.					✓	✓	✓	✓	<ul style="list-style-type: none"> • مجابهة مخططات الترحيل القسري للتجمعات الفلسطينية والمواكبة القانونية للمخططات الهيكلية لهذه التجمعات. • قيادة طاقم ملف الجدار والإستيطان في اللجنة الفنية الخاصة بمحكمة الجنايات الدولية. • ملاحقة الشركات والافراد والمؤسسات التي تنتهك قواعد القانون الدولي الانساني في المناطق الفلسطينية. • العمل على إنشاء السجل الوطني لواقع الأراضي الفلسطينية لحصر أعمال التسريب والتزوير بغية حمايتها ومتابعة ملفاتها. 		
					✓	✓	✓	✓			
<ul style="list-style-type: none"> • عدد المخططات التنظيمية المتابعة، الهيكلية والتفصيلية التي يتم تنظيمها لصالح التجمعات الفلسطينية • عدد أوامر المصادرة (إعلانات أراضي الدولة، أو الإخلاء بحجة أراضي دولة). 					✓	✓	✓	✓	<ul style="list-style-type: none"> • عقد ورشات عمل مع التجمعات بواقع ورشة لكل تجمع. بمجموع 200 ورشة للتجمعات المستهدفة من أجل تعزيز قدرات ومعارف السكان في هذه المناطق بالحقوق القانونية من اجل حمايتهم وافشال المخططات الإستعمارية وخصوصاً في مجالات الهدم والمصادرة وتسريب الأراضي. • متابعة الالتماسات أوامر وقف البناء وأوامر الهدم والإخلاء ضد 		
<ul style="list-style-type: none"> • عدد الملفات القانونية التي يتم دعمها بالرسوم، الالتماسات والاعترافات بما فيها رسوم المساحة وتقارير الخبراء والصور الجوية. • عدد الملفات التي تُتابع أمام المحاكم 					✓	✓	✓	✓			

<p>الأجنبية.</p> <ul style="list-style-type: none"> • عدد ملفات اعتداءات المستوطنين على الأراضي. • عدد صفقات تسجيل الأراضي التي تقدمها الشركات الإسرائيلية والمسؤول عن أموال الحكومة. 								<p>المنشآت الخاصة والعامة.</p> <ul style="list-style-type: none"> • متابعة قضايا الترخيص للتجمعات البدوية ومتابعة قضايا المخططات الهيكلية التي تطرح من قبل الجانب الإسرائيلي. 		
<ul style="list-style-type: none"> • ققاعدة بيانات الانتهاكات الاسرائيلية محدثة ومطورة • ققاعدة بيانات حصر الأضرار مطورة ومحدثة باستمرار • تقارير دورية (سنوية، شهرية، نصف سنوية) • تقارير تقدير 		وزارة المالية	800,000	هيئة مقاومة الجدار والإستيطان	✓	✓	✓	<ul style="list-style-type: none"> • تطوير قواعد البيانات للتغطية الشاملة للإنتهاكات الإستعمارية بحق الأرض الفلسطينية، وجرائم الإستيطان الإستعماري. • رفد المستوى السياسي بالمعطيات اللازمة من التقارير والمؤشرات والخرائط التفصيلية حول التطورات الميدانية. • رفد الجهات الدولية وخصوصا الجنائية الدولية والمحاكم بالبيانات والمؤشرات اللازمة لعملها. • إصدار وتطوير التقارير الدورية 	التوثيق والنشر	تعزيز فعالية عمليات التوثيق والأبحاث والنشر من أجل فضح الانتهاكات الإسرائيلية

<p>موقف حول المشاريع الاستعمارية</p> <p>• أفلام وثائقية وخرائط</p>								<p>(السنوية والشهرية) ونتاج الخرائط المبنية على الرصد الحثيث والمتابعة الميدانية للتطورات.</p> <ul style="list-style-type: none"> • رصد تصريحات مسؤولي الاحتلال. • اعداد 3 دراسات حول الآثار المرتتبة للمشاريع الاستعمارية وتقديمها للجهات ذات الاختصاص. • عقد 4 ورشات تنسيقية مع مؤسسات شريكة بخصوص تنسيق العمل وتوحيد الأطر المرجعية. • حصر وتخمين الأضرار الناجمة. • متابعة التغيرات الواقعه على المخططات الهيكلية للمستعمرات و العطاءات المطروحة. • ارشفة جميع البيانات الحيزية و الصور الجوية المتعلقة بالانتهاكات بحق التجمعات 		
--	--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

ملحق (3)
خطة المناصرة

المستهدفون	المسؤول عن التنفيذ	المخرجات	الأنشطة	الأهداف الفرعية	الهدف	القضية	القطاع
الفريق HCT الإنساني التابع للأمم المتحدة دبلوماسيو الاتحاد الأوروبي أعضاء لجنة الاتصال الخاصة AHLC رابطة وكالات التنمية الدولية	وزارة الزراعة وزارة الحكم المحلي	قاعدة بيانات تتضمن حالات فردية للأراضي الزراعية / الرعوية التي صادرتها السلطات الإسرائيلية	رصد الاستيلاء على الأراضي الزراعية / الرعوية من قبل القوات الإسرائيلية	تحديث البيانات المتعلقة بسياسات الاستيلاء على الأراضي من قبل السلطات الإسرائيلية	حشد دول الثالثة للتنديد بالسياسات الإسرائيلية المتمثلة في الاستيلاء على الأراضي	تتناقص كمية الأراضي المتاحة للزراعة والرعي بسبب الاستيلاء الإسرائيلي المستمر على الأراضي	الزراعة وسبل العيش
الجمهور الأوروبي	وزارة الزراعة وزارة الإعلام	10 مقالات / تلفزيون / راديو تسلط الضوء على السرقة الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية في وسائل الإعلام الدولية 5 زيارات إعلامية	التوعية الإعلامية لرفع مستوى الوعي وتغيير السياسات لفضح السياسات الإسرائيلية والاستيلاء على الأراضي	تحدي السياسات العسكرية الإسرائيلية الخاصة بالاستيلاء على الأراضي			

اعضاء لجنة الاتصال الخاصة AHLC محكمة العدل الدولية البنك الدولي	وزارة الزراعة المجتمع المدني المركز الإعلامي التابع للحكومة الفلسطينية	تقريران دوريان يفصلان ويحدثان سياسات إسرائيل في مجال الاستيلاء على الأراضي					
عواصم الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	وزارة الشؤون الخارجية	موجز سياسة واحد	تقديم تقريرين إلى المنتديات الدولية ذات الصلة				
البنك الدولي منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أعضاء لجنة الاتصال الخاصة AHLC الدول الثالثة	وزارة الزراعة دائرة شؤون المفاوضات/ وحدة دعم المفاوضات المجتمع المدني اتحاد المزارعين	موجزان (2) سياسة دراسنا حالة تبين الحاجة إلى استيراد معدات زراعية متخصصة	إعداد سياسات وبحوث للمساعدة في استيراد المعدات اللازمة	دعم استيراد المزارعين الفلسطينيين المعدات الزراعية المتخصصة	إنهاء القيود الإسرائيلية على استيراد المعدات الزراعية؛ والقيود المفروضة على نقل السلع الزراعية	تفرض السلطات الإسرائيلية قيوداً على تصدير المنتجات الزراعية وعلى استيراد المعدات الزراعية المتخصصة	

منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة دبلوماسيو الاتحاد الأوروبي الصحافة الدولية	وزارة الزراعة اتحاد المزارعين	قاعدة بيانات تتضمن حالات من منع/ تأخير تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية	رصد الحالات التي يتم فيها تأخير المنتجات الزراعية أو منعها من التصدير من قبل السلطات الإسرائيلية	عدم تأخير أو منع تصدير المنتجات الزراعية الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية		
اعضاء لجنة الاتصال الخاصة AHLC	دائرة شؤون المفاوضات/ وحدة دعم المفاوضات	ورقة سياسة	مراجعة بروتوكول باريس وغيره من المبادئ التوجيهية للصادرات الفلسطينية			
مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	وزارة الزراعة هيئة مقاومة الجدار والاستيطان	قاعدة بيانات تبين حالات فردية من عنف المستوطنين والسلطات الإسرائيلية ضد المزارعين الفلسطينيين والرعاة والزراعة والرعي.	رصد حالات العنف والتخريب التي يقوم المستوطنون والجنود الإسرائيليون ضد المزارعين والرعاة الفلسطينيين	تحديث بيانات حالات العنف التي يتعرض لها المستوطنون والسلطات الإسرائيلية تجاه المزارعين والرعاة ، والإبلاغ عنها	يمنع الجنود والمستوطنون الإسرائيليون المزارعين والرعاة الفلسطينيين دورياً من الوصول إلى أراضيهم وزراعتها	
جمهورية الاتحاد الأوروبي	وزارة الزراعة المكتب الوطني للتنسيق وزارة الإعلام وزارة الشؤون الخارجية	فيديو واحد يتضمن شهادات المزارعين الفلسطينيين الذين هاجمهم المستوطنون والجنود	التوعية الإعلامية بما يلقاه المزارعون والرعاة الفلسطينيون الذين يهاجمهم المستوطنون والجنود الإسرائيليون ونشر ذلك على وسائل التواصل الاجتماعية	زيادة المساءلة في حالات العنف من قبل المستوطنين والعسكريين تجاه المزارعين والرعاة في المنطقة (ج)، وكذلك الحالات التي يمنع فيها المزارعون و الرعاة من الوصول إلى أراضيهم ، و أيضا التلوث الناتج من المستوطنات على الأراضي الزراعية / الرعوية.	تمكين المزارعين والرعاة الفلسطينيين من استخدام أراضيهم	
مجلس حقوق الإنسان التابع	المجتمع المدني	تقارير وتحديثات	تقديم بيانات وشهادات في المحافل الدولية حول العنف الذي يمارسه المستوطنون			

للامم المتحدة			والجنود الإسرائيليون ضد المزارعين الفلسطينيين				
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني	دليل محسن ومحدث عن الانتهاكات	رصد حوادث الهدم والاعتداءات على المدارس والإبلاغ عنها	حشد المجتمع الدولي لنصرة حماية المدارس والطلاب الفلسطينيين بشكل ناشط			
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني	إبلاغ محدث ومحسن	إنشاء منصة مركزية / قواعد بيانات لتحسين: جمع البيانات، الإبلاغ عن الحوادث وتبادل المعلومات				
المنظمات الدولية غير الحكومية	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني	إنتاج وتوزيع تقارير سنوية ونصف سنوية					
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	وزارة التربية والتعليم العالي الفلسطيني	10 بيانات 5 زيارات ميدانية تقريران سياسيان قبل وزير التربية والتعليم العالي	إشراك المجتمع الدولي لضمان الوصول إلى المدارس والسلامة				
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	وزارة التربية والتعليم العالي	حشد المجتمع الدولي لدعم أنشطة وزارة التربية والتعليم العالي	إدراج استراتيجيات حضور وقائي في المدارس				
						تستهدف السلطات الإسرائيلية والمستوطنون الإسرائيليون بشكل متكرر المدارس والطلاب الفلسطينيين وموظفي المدارس، ما يؤدي إلى تعطيل التعليم	التعليم

10 زيارات إعلامية	نشر محسن للتقارير والبيانات الصحافية والتغطية الإعلامية	إنتاج رسمين (2) للمعلومات الرسومات	التوعية الإعلامية حول الانتهاكات الإسرائيلية ضد التعليم	المساهمة في رفع مستوى الوعي لدى عامة الناس، ولا سيما الدول الثالثة			
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	وزارة الصحة المكتب الوطني التنسيقي	إنتاج ونشر تقارير نصف سنوية وسنوية عن الاحتياجات الصحية للمجتمعات المحلية	تقييم الاحتياجات الصحية لمجتمعات المنطقة جيم	بدء الجهات الفاعلة الدولية والمحلية ببناء العيادات والمستشفيات من دون الحصول على تصريح	يمكن بناء العيادات الصحية من دون تصاريح أو التعرض لخطر الهدم، ويمكن للفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة (ج) الوصول بحرية إلى الرعاية الطبية	عدد العيادات غير كافٍ، في حين تمنع السلطات الإسرائيلية الفلسطينية من بناء أي منها بينما تقوم في الوقت نفسه بهدم العيادات المتقلة	الصحة
المجتمع الدولي منظمة الصحة العالمية الأمم المتحدة	وزارة الصحة المكتب الوطني التنسيقي	4 زيارات دبلوماسية	إشراك المجتمع الدولي لدعم تدخلات القطاع الصحي والبنية التحتية				
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	المكتب الوطني التنسيقي لمناطق ج وزارة الصحة وزارة الإعلام	زيارتان إعلاميتان	إشراك المجتمع الدولي لدعم تدخلات القطاع الصحي والبنية التحتية	المساهمة في زيادة وعي عامة الناس، ولا سيما المجتمع الدولي بشأن نقص الخدمات الصحية			
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	سلطة المياه الفلسطينية	تنظيم 5 اجتماعات حول حماية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي	متابعة الاجتماعات مع الجهات المانحة / البلدان المانحة لتمويل مشاريع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، والدبلوماسيين بشأن التقدم المحرز في	يبتد المانحون بالسياسات الإسرائيلية التي تستهدف قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في المنطقة	حشد الجهات المانحة لتنفيذ حلول مستدامة للمياه من دون تصريح أو حاجة إلى موافقة	تسيطر إسرائيل على الموارد المائية في الضفة الغربية وتتحكم فيها، وتمنع الفلسطينيين من تطوير البنية التحتية ذات الصلة بالمياه	

			تدابير حماية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية		محددة من إسرائيل		المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	سلطة المياه الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات/ وحدة دعم المفاوضات	إنتاج ورقة سياسية قائمة على أساس قانوني	تطوير حجة قانونية باستخدام القانون الدولي لحماية البنية التحتية للمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.				
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	سلطة المياه الفلسطينية وحدة دعم المفاوضات/منظمة التحرير الفلسطينية	5 زيارات دبلوماسية	حشد المجتمع الدولي لحماية تدخلات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية				
المجتمع الدولي والأمم المتحدة	سلطة المياه الفلسطينية المكتب الوطني للتنسيق	إنتاج موجزان (2) 10 بيانات عامة تحسين الإبلاغ عن الحوادث في الوقت المناسب وبكفاءة بالنسبة إلى الهيكل الممولة من الجهات المانحة	الرصد والإبلاغ عن تدمير مرافق المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية	المساهمة في رفع مستوى الوعي لدى عامة الناس، وخاصة المجتمع الدولي بشأن الانتهاكات الإسرائيلية التي تستهدف قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية			

المجتمع الدولي	سلطة المياه الفلسطينية دائرة شؤون المفاوضات المكتب الوطني للتسيقي	ورقة سياسة واحدة	ورقة سياسات عامة / خاصة تحدد عواقب عدم تطوير المنطقة المسماة "ج"				
المجتمع الدولي ومنظمات المجتمع المدني المانحة	سلطة المياه الفلسطينية وزارة الشؤون الخارجية المكتب الوطني للتسيقي	5 موجزات بالتعاون مع البعثات الفلسطينية في الاتحاد الأوروبي شهر واحد من حملة التواصل الاجتماعي	تنفيذ حملة للتعبئة الشعبية / الاجتماعية حول عواقب الافتقار إلى حلول مستدامة للمياه من أجل تأييد لتعبئة المجتمعات المدنية في البلدان المانحة.				
المجتمع الدولي والجمهور	سلطة المياه الفلسطينية وزارة الشؤون الخارجية المكتب الوطني للتسيقي لمناطق ج	فعالية في برلمان الاتحاد الأوروبي فعالية لمناسبة قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية في فلسطين زيارتان (2) للإعلام تقرير عن الآثار الإنسانية للقيود الإسرائيلية التي	توعية إعلامية لمناسبة يوم المياه العالمي		تحدي السياسات الإسرائيلية الحالية وزيادة كميات المياه العابرة للحدود المخصصة للفلسطينيين (المادة 40 من اتفاق أوسلو)	لا يتم تقاسم الموارد المائية العابرة للحدود بطريقة منصفة، ما يسبب نقصاً في المياه بالنسبة إلى الفلسطينيين	

		تستهدف قطاع المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية.					
الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي	دائرة شؤون المفاوضات / وحدة دعم المفاوضات وسلطة المياه الفلسطينية	ورقة قانونية واحدة	توعية إعلامية بشأن نقص المياه				
الجمهور في الاتحاد الأوروبي	سلطة المياه الفلسطينية المكتب الوطني للتنسيقي	تقرير واحد	ورقة قانونية بشأن التقاسم العادل للموارد العابرة للحدود				
		5 مقالات في الصحافة الدولية حول نقص المياه	تقرير عن السيناريوهات العملية لزيادة مخصصات المياه الفلسطينية والتأثير الإيجابي للفلسطينيين التوعية الإعلامية بشأن نقص المياه				
المجتمع الدولي	المكتب الوطني للتنسيقي		حشد المجتمع الدولي للتنديد علناً بتدمير المنازل أو مصادرتها والمطالبة بالتعويض عن البنية التحتية التي تُهدم أو تُصادر، والممولة من المانحين	حشد المجتمع الدولي للتنديد علناً بتدمير المنازل أو مصادرتها والمطالبة بالتعويض عن البنية التحتية التي تُهدم أو تُصادر، والممولة من المانحين	دعم المجتمع الدولي لوقف الممارسات والسياسات الإسرائيلية التي تؤدي إلى النقل القسري	الهدم المستمر للبنية التحتية الفلسطينية من قبل السلطات الإسرائيلية جزء من بيئة قسرية تهدف إلى إجبار الفلسطينيين على النزوح من المنطقة المسماة "ج"،	التخطيط والتنمية
المانحون	هيئة مقاومة الجدار والاستيطان وزارة الحكم المحلي وزارة الشؤون الخارجية	الإبلاغ عن حوادث تدمير الممتلكات					

<p>المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة</p>	<p>مكتب رئيس الوزراء المكتب الوطني التنسيقي وزارة الشؤون الخارجية وزارة الحكم المحلي</p>	<p>بيانات شهرية 12 بيان 12 زيارة ميدانية</p>	<p>إشراك المجتمع الدولي ووكالات الأمم المتحدة لضمان حماية المجتمعات الضعيفة</p>			<p>كما يُمنع الفلسطينيون من الوصول إلى الخدمات الأساسية</p>	
<p>لجنة الاتصال الخاصة MaMA البرلمان الأوروبي مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة</p>	<p>مكتب رئيس الوزراء المكتب الوطني دائرة شؤون التنسيقي المفاوضات/وحدة دعم المفاوضات وزارة الشؤون الخارجية</p>	<p>موجزان (2) تقديم تقريران (2)</p>	<p>حشد وإبلاغ الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة في تقديم الدعم ضد السياسات الإسرائيلية</p>				
<p>الصحافة العالمية الاتحاد الأوروبي والجمهور العالمي</p>	<p>المكتب الوطني وزارة الشؤون التنسيقي الخارجية وزارة الإعلام دائرة شؤون المفاوضات/وحدة دعم المفاوضات</p>	<p>زيارتان (2) إعلاميتان للصحافيين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي زيارات إعلامية 6 حملتان (2) في وسائل التواصل الاجتماع</p>	<p>المساهمة في زيادة وعي عامّة الناس، وخاصة في الدول الأعضاء الرئيسية في الاتحاد الأوروبي وفلسطين، حول البيئة القسرية وحقوق السكان المحميين</p>				

<p>المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة</p>	<p>وزارة الحكم المحلي المكتب الوطني دائرة شؤون التنسيق المفاوضات/وحدة دعم المفاوضات</p>	<p>ورقات سياسة (3) قائمة القانون وعلى حقوق الإنسان تقرير واحد (1) عن آثار عدم وجود تدخلات مستدامة حول التمكين الاقتصادي للمجتمعات الفلسطينية في المنطقة (ج)</p>	<p>دعم سياسات المجتمع الدولي والبلدان المانحة لتحدي نظام التخطيط</p>	<p>إقناع المجتمع الدولي بتطبيق سياسات تحدي نظام التخطيط وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية</p>	<p>يمكن للفلسطينيين والجهات الفاعلة الدولية تخطيط وتطوير البنية التحتية خالية من القيود الإسرائيلية</p>	<p>يحرّم نظام التصاريح الإسرائيلي الفلسطيني من حق التخطيط، ويمنعهم من تحقيق تنمية مستدامة</p>	
---	---	---	--	--	---	---	--

ملحق (4)

خطة وزارة الحكم المحلي

مؤشرات قياس الأداء	الموازنة	المسؤولية	الإطار الزمني	حالة المشروع (جاري أو مقترح)	النشاط/المشروع	النتيجة	الهدف
5 مخططات هيكلية	الاتحاد الاوروبي	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2017-2019	جاري العمل	اعداد 5 مخططات هيكلية جديدة	1. تنظيم للمناطق المستهدفة بالتخطيط والتشجيع على الصمود والاستقرار.	توفير مساحة امنة للتوسع والتطور العمراني في المناطق المسماة ج
9 مخططات هيكلية	التعاون البلجيكي	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2018-2019	مقترح	اعداد 9 مخططات هيكلية جديدة	2. تحسين المستوى المعيشي للسكان من خلال توفير الخدمات الأساسية حسب المخططات المعدة	
3 مخططات هيكلية	وزارة المالية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2018-2019	جاري العمل	اعداد 3 مخططات هيكلية جديدة		
25 مخططاً هيكلياً	الاتحاد الاوروبي	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2017-2019	25 الاتحاد الأوروبي جاري العمل	استكمال العمل على اعداد ما يقارب 40 مخطط هيكلية في ما يسمى مناطق ج		

15 مخططاً هيكلياً	التعاون البلجيكي	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2017-2019	15 التعاون البلجيكي مقترح	25 الاتحاد الأوروبي 15 التعاون البلجيكي		
2.5 كم	التعاون السويسري	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	تأهيل طرق داخلية		
تأهيل نبع وشبكة مياه 1.8 كم وبناء خزان	التعاون السويسري	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	تأهيل شبكات مياه		
إنشاء حديقة عامة وتوسعة مدرسة	التعاون السويسري	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	إنشاء وتطوير مرافق عامة		
بناء مدرسة أساسية ومركزين متعددي	الاتحاد الأوروبي	المتابعة من قبل صندوق	2017-2018	جاري العمل	إنشاء وتطوير مرافق عامة		

الأغراض، وتوسعة مدرسة ثانوية وتأهيل حديقة، وتأثيث مرافق عامة		تطوير وإقراض البلديات				
2.88 كم	الاتحاد الأوروبي	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	إنشاء وتأهيل طرق داخلية	
محول كهربائي	الاتحاد الأوروبي	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	توريد وتركيب محول كهربائي	
إنشاء 3 مراكز متعددة الاستخدام وحديقة عامة، توسعة مدرستين وتجديد وتوسعة مقر مجلس محلي	الاتحاد الأوروبي والتعاون الدنماركي	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	إنشاء وتأهيل مرافق عامة	

2.3 كم	الاتحاد الأوروبي والتعاون الدنماركي	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	إنشاء وتأهيل طرق داخلية		
إنشاء مركز متعدد الأغراض ومقر مجلس محلي، وتوسعة 3 مدارس	الاتحاد الأوروبي، الحكومة البريطانية والتعاون الفرنسي	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	إنشاء وتأهيل مرافق عامة		
5.3 كم	الاتحاد الأوروبي، الحكومة البريطانية والتعاون الفرنسي	المتابعة من قبل صندوق تطوير وإقراض البلديات	2017-2018	جاري العمل	إنشاء وتأهيل طرق داخلية		
0.6 كم	الاتحاد الأوروبي،	المتابعة من قبل صندوق	2017-2018	جاري العمل	إنشاء خط مياه		

	الحكومة البريطانية والتعاون الفرنسي	تطوير وإقراض البلديات					
محطة تحلية	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	إنشاء محطة تحلية للمياه الزراعية في مرج الغزال		
شبكة كهرباء	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	تطوير شبكة الكهرباء في مرج نعجة		
عيادة صحية ومركز طوارئ	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	تطوير العيادة الصحية ومركز الطوارئ في الجفتك		
100 منزل	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	مشروع تأهيل المنازل في الأغوار		
شبكة الكهرباء	الوكالة	المتابعة من	-2018	جاري العمل	تطوير شبكة الكهرباء في الزبيدات		

	الفرنسية للتنمية	قبل وزارة الحكم المحلي	2019				
-	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	مشروع الدعم الاجتماعي النفسي في الأغوار		
-	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	تطوير الثروة الحيوانية وتسويق منتجات الألبان في عين شبلي		
-	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	تطوير القطاع الزراعي وتسويق المنتجات الزراعية في فروش بيت دجن		
-	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	تطوير القطاع الزراعي وزراعة النخيل من خلال التعاونيات في الأغوار		
-	الوكالة الفرنسية للتنمية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	-2018 2019	جاري العمل	مشروع دعم قطاع المشاريع الصغيرة لقطاع النساء في الجفتاك		

تأثيث وتطوير 4 مدارس وروضة أطفال ومبنيين مجتمعيين، و4 مجالس محلية	بانتظار إقرار الموازنة	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2018	مقترح	تأهيل مرافق عامة وتوريد أثاث وأجهزة لها		
250 م	بانتظار إقرار الموازنة	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2018	مقترح	تأهيل وتعبيد طرق فرعية		
2 كم	بانتظار إقرار الموازنة	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2018	مقترح	تطوير شبكة الكهرباء		
1700 عداد وتأهيل شبكة مياه	بانتظار إقرار الموازنة	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2018	مقترح	تطوير شبكات المياه وشراء وتركيب عدادات مياه مسبقة الدفع		
تخطيط منطقتين مشتركتين	الاتحاد الاوروبي	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2017-2018	جاري العمل	اعداد مخططات قطاعية مشتركة (بردلة ومحيطها، برطعة الشرقية ومحيطها)	تحقيق التواصل الجغرافي مع المناطق المحيطة والاستفادة من المقومات الطبيعية والاقتصادية خارج نطاق	التكامل ما بين مستويات التخطيط المحلية والاقليمية

					المخططات المحلية	
	وزارة المالية	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2017	جاري العمل	اعداد دراسات قطاعية وتحليلها بهدف الدعم القانوني للمنطقة وتقديم مايلزم من استشارات وخطط للجانب القانوني.	تشبيك مع الجانب القانوني لتوفير دعم اكبر للمخططات الهيكلية
					تنظيم ورش عمل تستهدف قانونيين ومخططين	رفع الوعي لدى المخططين بأهمية الدفاع القانوني
	الاتحاد الاوروبي	المتابعة من قبل وزارة الحكم المحلي	2017- 2018	جاري العمل	تصاميم الحيز العام 4 مخططات	

ملحق (5)

خطة هيئة تسوية الاراضي والمياه

مؤشرات التنفيذ	جهة التمويل المقترحة			التكلفة التقديرية للنشاط دولار	مدة التنفيذ				التدخلات	البرنامج	الهدف
					سنة : 2018-2019						
					2019		2018				
ممول	مالك الأرض	الهيئة	النصف الثاني	النصف الأول	النصف الثاني	النصف الأول					
عدد الاتفاقيات الموقعة				14 توقيع اتفاقية	14 توقيع اتفاقية	12 توقيع اتفاقية	10 توقيع اتفاقيات	توقيع 50 اتفاقية مع الهيئات المحلية التي تقع اغلب أراضيها في المناطق المسماة (ج)		المحافظة على ملكيات الأراضي	
عدد أوامر التسوية التي تم إصدارها				اصدار 40 امر تسوية	اصدار 30 امر تسوية	اصدار 18 امر تسوية	اصدار 12 امر تسوية	إصدار 100 أمر تسوية للهيئات المحلية الموقعة لاتفاقيات تسوية مع الهيئة	تسجيل		
عدد مكاتب التسوية التي تم				مباشرة أعمال	مباشرة أعمال	مباشرة أعمال	مباشرة أعمال	مباشرة أعمال التسوية في	الأراضي		

مباشر بالعمل من خلالها					التسوية في 40 مكتب تسوية	التسوية في 40 مكتب تسوية	التسوية في 40 مكتب تسوية	التسوية في 20 مكتب تسوية	140 مكتب تسوية في الهيئات المحلية التي صدر بخصوصها إعلان تسوية		
عدد الدونمات التي تم تسجيلها	4897959	1224490	6122449	إنهاء أعمال التسوية ل 110 ألف دونم	إنهاء أعمال التسوية ل 80 ألف دونم	إنهاء أعمال التسوية ل 60 ألف دونم	إنهاء أعمال التسوية ل 50 ألف دونم	إنهاء أعمال التسوية ل 300 ألف دونم واستصدار سندات تسجيل لها			
عدد المخططات الموضوعة				وضع مخططات ل 110 الف دونم	وضع مخططات ل 80 الف دونم	وضع مخططات ل 60 الف دونم	وضع مخططات ل 50 الف دونم	العمل على وضع مخططات للطرق والمساحات ل 300 الف دونم ضمن مخرجات التسوية بهدف تسهيل الوصول اليها		تعزيز صمود السكان في المناطق المسماة (ج) وتشجيع الاستثمار	
عدد الدونمات المهددة والتي تم تسجيلها								التنسيق مع الهيئات والوزارات ذات العلاقة لتسجيل المناطق الأكثر تهديدا		الحد من التوسع الاستيطاني	

عدد البلديات المستفيدة من حملات التوعية	65306		16326	81632					القيام بحملات توعية للمواطنين	زيادة توعية المواطنين بأهمية تسجيل الاراضي في المناطق المسماة "ج"
---	-------	--	-------	-------	--	--	--	--	----------------------------------	---

- مساحة الأراضي التي تم استصلاحها أو تأهيلها وأصبحت قابلة للزراعة	✓	✓	6798045	6762997	استصلاح	استصلاح		زيادة مساحة الأراضي المزروعة أو التي تم حمايتها من التدهور .
					4705	4705		
- مساحة الأراضي الزراعية التي تم زراعتها بعد استصلاحها أو تأهيلها					دووم	دووم		
					زراعة	زراعة		
					1000000	1000000		
					شنتله	شنتله		
- طول الطرق الزراعية التي تم شقها وتأهيلها	✓	✓			شق 317 كم	شق 317 كم		سهولة وصول المزارعين إلى أراضيهم ومصادرهم المائية في جميع المحافظات بسهولة ويسر .
- مساحة الأراضي التي أصبحت مخدومة بالطرق الزراعية			65143	76000				
- عدد الهيئات المحلية التي باشرت في الاشراف او تطوير او حماية او اتخاذ إجراءات ملموسة لحماية او تطوير الأراضي الزراعية او أراضي	✓	✓			6 قرارات	7 قرارات		اتخاذ إجراءات فنية وتنظيمية من المؤسسات الرسمية والهيئات المحلية لتحسين إدارة
			1491029	2305429				

<p>الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.</p> <p>- عدد القرارات التي تم اتخاذها وانفاذها من قبل المؤسسات المعنية في الأرض والمياه في دولة فلسطين وذات العلاقة في تطوير او حماية الاراضي والغابات والمحميات</p>								<p>الأراضي الزراعية بما فيها أراضي الغابات والمراعي والمحميات الطبيعية.</p>	
<p>- عدد التدابير الجديدة التي تم اتخاذها من المزارعين والمؤسسات المعنية للحفاظ على التنوع الحيوي والغابات والتكيف مع التغير المناخي</p> <p>- التقارير الدورية حول رصد التصحر والتنوع الحيوي الزراعي تشير الى وقف التدهور في تصحر الأراضي والتنوع الحيوي الزراعي</p> <p>- عدد القرارات التي تم اتخاذها نتيجة تقارير الإنذار المبكر الخاصة في المناخ والتغير المناخي.</p>	✓	✓	17143	158571				<p>سياسات وتقنيات الزراعة الذكية مناخيا، وحماية التنوع الحيوي الزراعي والحد من التصحر والتكيف مع التغير المناخي نافذة.</p>	

<p>- نسبة الزيادة في انمطة الزراعة المكثفة وتربية الحيوانات الحديثة والزراعات التصديرية</p> <p>- نسبة الزيادة في المساحة المزروعة بمحاصيل تتبنى انمطة الزراعات البيئية المختلفة</p> <p>- عدد التقنيات التي تم تبنيها من المزارعين والمنتجين نتيجة برامج الارشاد والتدريب والخدمات البيطرية .</p> <p>- نسبة الرسائل الارشادية التي يعرفها او يبتناها المزارعون والمربون والمنتجون من اجمال الرسائل الارشادية التي استهدفت ايصالها برامج الارشاد والتوعية الزراعية.</p> <p>- عدد التوصيات الصادرة عن مراكز الابحاث التي تم تبنيها وتعميمها من قبل المرشدين والأطباء</p>	✓	✓		99832	1862832			تحسين تقنيات الإنتاج الزراعي والأصناف والسلالات المستخدمة من قبل المزارعين والمنتجين.	
---	---	---	--	-------	---------	--	--	---	--

البيطريين									
- زيادة نسبة اعتماد المزارعين والمربين على مدخلات الإنتاج المصنعة وطنياً او يتم استيرادها مباشرة من شركات فلسطينية. - ارتفاع نسبة المزارعين الذين حصلوا على الاسترداد الضريبي.			315714	485143				تتافسية تكاليف الإنتاج الزراعي بشقيه الحيواني والنباتي.	
- نسبة التعويضات التي حصل عليها المزارعون من اجمالي الاضرار المقدرة نتيجة الممارسات الإسرائيلية	✓	✓	141657	200526				حصول المزارعون والمنتجون المتضررون من ممارسات الاحتلال بشكل مباشر على الدعم المناسب لضمان قدرتهم على الصمود.	الخدمات الزراعية
- نسبة الزيادة في عدد المرشدين الزراعيين والمؤسسات الزراعية والجمعيات والأطباء البيطريين الذين تبنا نتائج الدراسات والأبحاث التطبيقية - نسبة الزيادة في عدد المرشدين	✓	✓	17201800	38181800			تطوير خدمات الإرشاد والبحث الزراعي والبيطرة ودرء المخاطر والتأمين الزراعي والتسليف الزراعي والرقابة الزراعية بشكل مستمر.		

<p>والأطباء البيطريين الذين زادت معارفهم ومهاراتهم وتوجهاتهم في قضايا الارشاد الزراعي والخدمات البيطرية نتيجة التدريب الذي تلقوه.</p> <p>- نسبة الزيادة في قيمة المحفظة التمويلية للمؤسسة الفلسطينية للاقراض الزراعي ونسبة الزيادة في عدد المقترضين منها.</p> <p>- عدد المزارعين الذين تلقوا خدمات تطوير الاعمال في المجال الزراعي وأشاروا الى رضاهم عن الخدمات.</p> <p>- نسبة الزيادة في عدد ونوع الفحوصات المخبرية</p>									
<p>- نسبة الزيادة في عدد المزارعين والنساء والجمعيات التي وقعت عقود تصدير او تسويق لمنتجاتها بأسعار مجدية.</p> <p>- نسبة الزيادة في قيمة الصادرات</p>	✓	✓	1145333	1188762				<p>خدمات التسويق الزراعي بما يشمل أسواق الجملة تتمتع بإدارة كفاءة وبنية تحتية مناسبة.</p>	

من الإنتاج الزراعي ونسبة تراجع قيمة الواردات.								
- عدد القوانين والانظمة التي تم تعديلها او اعتمادها من اجل تعزيز التنمية الزراعية المستدامة	✓	✓						تكامل التشريعات الزراعية وتعزيزها للتنمية الزراعية المستدامة
- عدد القضايا والملفات لمخالفين التشريعات الزراعيين التي يتم رفعها الى الجهات المعنية لمحاسبتهم			4286	80000				
- نسبة الزيادة في عدد المرشدين والأطباء البيطريين الذين زادت معارفهم ومهاراتهم وتوجهاتهم في قضايا الارشاد الزراعي والخدمات البيطرية نتيجة التدريب الذي تلقوه.	✓	✓						تعزيز القدرات البشرية والمادية والادارية لوزارة الزراعة
- نسبة الزيادة في حجم التمويل الذي يتم توفيره لبرامج وخدمات المؤسسات الزراعية			652621	531565				الاداري

<p>- عدد الخطط الفرعية التي يتم تطويرها في اطار استراتيجية صمود وتنمية مستدامة وعدد المشاركين في اعداد الخطط.</p> <p>- نسبة الزيادة في رضا د المهتمين في التنمية الزراعية المستدامة حول نوعية المعلومات والدراسات المتوفرة عن فروع القطاع الزراعية</p> <p>- عدد الأنشطة تبادل الخبرات المعارف بين مؤسسات القطاع الزراعي التي يتم تنفيذها وعدد المشاركين بها</p> <p>- نسبة المؤسسات التي تلتزم في تطبيق نظام الرقابة والتقييم الخاص في إستراتيجية صمود وتنمية مستدامة.</p>	✓	✓	915714	830000				<p>تعزيز التعاون وتبادل المعرفة والشراكة, بين المؤسسات العاملة في القطاع الزراعي لضمان منهجية الإدارة بالنتائج وتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي.</p>	
<p>- نسبة الزيادة في المزارعين المنخرطين في جميعات تعاونية</p>	✓	✓	432571	2372857				<p>تفعيل الجمعيات والاطر التي تجمع المزارعين والمنتجين</p>	

ومجالس واطر زراعية ومسددين التزاماتهم									
- نسبة الزيادة في الفائض المتحقق من الجمعيات التعاونية الزراعية.									
- عدد الأنشطة التي تنفذها المجالس الزراعية والمشاركين أو المستفيدين.									

ملحق (7)
خطة وزارة التربية والتعليم

مؤشرات التنفيذ	جهة التمويل المقترحة		التكلفة التقديرية للنشاط (\$)	الجهة المسؤولة	مدة التنفيذ				التدخلات	البرنامج	الهدف
					لسنة : 2018-2019						
					2019		2018				
الوزارة	الممول	الوزارة	النصف الثاني من السنة	النصف الأول من السنة	النصف الثاني من السنة	النصف الأول من السنة					
عدد المدارس الجديدة التي تم إنشائها	متوفر من عدة مانحين		1,300,000	v	البدء بأعمال تنفيذ مدرسة عناتا	البدء بأعمال تنفيذ مدرسة على رخصة	البدء بأعمال تنفيذ مدرسة اللبن الثانوية	البدء بإنشاء مدارس تحدي زنوتا وعرب الرماضين	إنشاء 4 مدارس جديدة	توفير الأبنية المدرسية المجهزة والأمانة	ضمان الالتحاق

عدد المدارس التي تم إضافة غرف صفية ومرافق لها	متوفر جزئي من عدة مانحين	مقترح 2 مليون من وزارة المالية	4,000,000	v	البدء بأعمال توسعة في مدرسة شهداء الحرم	البدء بأعمال توسعة في مدرسة خيرية أم اللحم	البدء بالتوسعة في مدرسة عزبة الطبيب	البدء بأعمال توسعة في مدرستين (عزون) بيت أمين ومنيزل عرب (الهدالين)	توسعة 5 مدارس قائمة		
عدد المدارس التي تم تأهيلها وصيانتها	متوفر جزئي من عدة مانحين	مقترح 1 مليون من وزارة المالية	1,500,000	v	البدء بأعمال صيانة في 5 مدارس	البدء بأعمال صيانة في 2 مدارس	البدء بأعمال صيانة في 3 مدارس	البدء بأعمال صيانة في 5 مدرسة	تأهيل وصيانة 15 مدرسة قائمة		

عدد غرف المصا در التي تم تجهيزها في المدارس		لا يوجد تمويل	20,000	v					• تجهيز 4 غرف مصادر في مدارس قائمة		
عدد الخلايا الشمسية التي تم تركيبها في المدارس	مانحين		100,000	v	البدء بأعمال تركيب خلايا شمسية في 6 مدارس			البدء بأعمال تركيب خلايا شمسية في 4 مدارس	تركيب خلايا شمسية في 10 مدارس قائمة		

عدد الحافلات والسيارات التي تم توفيرها	مانحين	200,000	v					توفير 8 حافلات لتسهيل حركة الاداريين والمشرفين ولنقل الطلاب	تأمين المواصلات لنقل الطلاب من والى المدارس	حماية الطلبة والهيئات التدريسية
--	--------	---------	---	--	--	--	--	---	---	---------------------------------

عدد المعلمين المدربين	مانحين		50,000	v					برامج تدريب للمعلمين	تدريب المعلمين لتحسين قدراتهم في التعامل مع الطلاب في حال حدوث الصدمة وتقديم الإرشاد المناسب	
عدد الدورات، وعدد المتدربين	مانحين		10,000	v					عقد دورات اسعاف للعاملين في المدارس والمعلمين	رفع جهوزية المدارس بعقد دورات إسعاف أولية، وأخرى متقدمة للتعامل مع إصابات الغاز المسيل للدموع والمطاط والإخلاء	
عدد المؤيدين، عدد التقارير	مانحين		10,000	v					عقد لقاءات تنسيقية	التنسيق مع المؤسسات والهيئات الدولية لإرسال المؤيدين	توفير الحشد والمناصرة

										والمناصرين الدوليين للإطلاع ورصد انتهاكات الاستعمار	
عدد المعلمين	مانحين	10,000	√					عقد لقاءات تدريبية للمعلمين	تدريب المعلمين لرصد وتوثيق الانتهاكات وتزويدهم بوسائل تساعدهم في ذلك.		

ملحق (8)
خطة وزارة الصحة

مؤشرات التنفيذ	جهة التمويل المقترحة		التكلفة التقديرية للنشاط (\$)	الجهة المسؤولة	التدخلات	مدة التنفيذ				البرنامج	الهدف
						لسنة : 2018-2019					
						2019		2018			
الممول	الوزارة			النصف الثاني من السنة	النصف الاول من السنة	النصف الثاني من السنة	النصف الاول من السنة				
عدد العيادات التي تم بناؤها	✓	✓	450000	وزارة الصحة	بناء 27 عيادة طبية	10 عيادات بناء	10 عيادات بناء	بناء 5 عيادات	بناء 2 عيادة	برنامج الرعاية الصحية	ضمان توفير خدمات صحية شاملة لجميع المواطنين والعمل على توطین الخدمات الصحية
عدد العيادات المتنقلة التي تم توفيرها	✓	✓	20000		توفير 8 عيادات متنقلة	عيادة 4 توفير متنقلة	توفير 2 عيادة متنقلة	2 عيادة توفير متنقلة			
عدد العيادات	✓	✓	22000		تأهيل وإضافة	تأهيل 2 عيادة	تأهيل 2 عيادة				

التي تم تأهيلها وإضافة مرافق جديدة لها				مرافق جديدة لـ 4 عيادات						
عدد العيادات التي تم ترميمها وصيانتها	✓	✓	94000	إعادة ترميم وصيانة عيادات عدد 2	ترميم 1 عيادة	1 عيادة ترميم				
عدد السيارات التي تم توفيرها		✓	155000	توفير 8 سيارات نقل وسيارات إسعاف للتجمعات البدوية لحالات الطوارئ	4 سيارات	4 سيارات				
العيادات التي تم تجهيزها بالأجهزة الطبية والأثاث	✓	✓	220000	توفير أجهزة طبية وأثاث لـ 33 عيادة	10 تجهيز عيادات	10 تجهيز عيادات	10 تجهيز عيادات	3 تجهيز عيادات		

عدد الكوادر الطبية التي تم توفيرها	✓	✓			توفير كوادر طبية		✓	✓			
المستشفيات التي تم تجهيزها	✓	✓			تجهيز واثمة لمستشفيات دورا وحلول وترمسيا	تجهيز واثمة مستشفى عدد 2	تجهيز واثمة مستشفى عدد 1			برنامج المستشفيات	

ملحق (9)
خطة سلطة المياه الفلسطينية

مؤشرات التنفيذ	جهة التمويل المقترحه		مدة التنفيذ لسنة : 2018-2019				التكلفة التقديرية للنشاط \$	الجهة المسؤولة	التدخلات	البرنامج
	الممول	الوزارة	2019		2018					
-كمية المياه الإضافية م3 والتي تم توفيرها سنوياً للأغراض المنزلية مقسمة حسب المنطقة والمصدر	✓	✓	1000,000	100,0000	470,000	530,000	3,000,000	سلطة المياه	حفر ابار مياه انتاجية للإستخدامات المنزلية (3ابار جديدة) لتزويد المناطق المهمشة وخاصة التجمعات السكانية في المناطق المسماة "ج"	تطوير مصادر مياه تقليدية وغير تقليدية
- عدد الآبار واليانبع التي تم تأهيلها - عدد الآبار المنزلية التي تم تنفيذها	✓	✓	1000,000	1000,000	400,000	300,000	2,700,000		تأهيل مصادر مياه (ابار و ينانبع للإستخدامات المنزلية) وحفر ابار منزلية لتجميع مياه الأمطار	
- كمية المياه المشتراة من مصادر خارجية بالسنة - كمية المياه الإضافية بالمتر المعكب والتي تم تزويد مقدمي الخدمات فيها بالسنوات	✓	✓	2000,000	1000,000	1000,000	350,000	4,350,000		شراء كميات مياه من مصادر خارجية (للإستخدامات المنزلية) وتنفيذ برامج التوزيع عبر الصهاريج عبر الدعم المالي على سعر المياه المنقولة	

<p>-كمية المياه المحلاة والمنتجة من محطات التحلية الصغيرة . - عدد المشاريع التي تم تقديمها للجهات الامانة في السنة</p>	✓	✓	1000,000	1000,000	950,000	630,000	3,580,000		<p>تطوير مصادر مياه غير تقليدية للإستخدامات المنزلية (تحلية مياه بحر + مياه قليلة الملوحة) لتزويد التجمعات السكانية وخاصة في المخيمات والمناطق المصنفة ج (محطات تحلية صغيرة الحجم)</p>	
<p>- عدد العينات غير المطابقة للمواصفات والمأخوذة من المصدر - عدد المشاريع المنفذة لحماية الينابيع من التلوث - عدد الشكاوي التي تلقتها سلطة المياه حول تلوث المصدر</p>	✓	✓	850,000	85,000	70,000	60,000	300,000		<p>حماية مصادر المياه من التلوث وخاصة مصادر المياه المخصصة للأغراض المنزلية</p>	
<p>- كمية الإصدارات التي تصدرها سلطة المياه والخاصة برصد الإنتهاكات الإسرائيلية على مصادر المياه مع ضمان توزيعها الى جهات الضغط والمناصرة ومؤسسات الأمم المتحدة وحقوق الإنسان - عدد الإجتماعات التي تنفذها سلطة المياه بالتعاون مع قوى الضغط</p>	✓	✓	15,000	20,000	25,400	30,000	90,400		<p>دعم الجهود الوطنية من اجل الحصول على الحقوق المائية الفلسطينية (مؤتمرات دولية , ورش عمل , مواد اعلاميه , منابر دولية)</p>	

<p>والمناصرة والمؤسسات الدولية المعنية بقطاع المياه</p> <p>- عدد الأوراق العلمية المقدمة من قبل المتخصصين العاملين في قطاع المياه في المؤتمرات الدولية المعنية بالحقوق المائية</p> <p>- حجم الإنجاز المحقق في خطة الدعم العربي لحقوق المياه في فلسطين والذي تتابعة الأمانة العامة لمجلس وزراء المياه العرب</p>									
<p>عدد المشاريع المنجزة من قائمة المشاريع المقترحة</p> <p>نسبة عدد السكان المخدومين بأنظمة تزود بمياه الشرب من العدد الكلي للمناطق غير المخدومة</p>	✓	✓	2000,000	4000,000	3,560,000	4,000,000	12,560,000	انشاء شبكات مياه جديدة في المناطق غير المخدومة بنظام التزود بالمياه للأغراض المنزلية	خدمات التزود بالمياه
<p>- اطوال واقطار المواسير التي تم تركيبها</p> <p>- نسبة الفاقد التجاري من كمية المياه غير المحوسب عليها للمياه المزودة بالجملة</p>	✓	✓	2,050,000	2,700,000	1,350,000	1,240,000	7,340,000	انشاء وإعادة تأهيل خطوط نقل رئيسية للمياه لخدمة التجمعات السكانية وخاصة المناطق المهمشة وبعض التجمعات السكانية في حدود بلدية القدس (التجمعات	

								المخدومة من خلال مصلحة مياه محافظة القدس)	
- كميات المياه بالميتر المكعب التي تم تخزينها - كمية المياه المزودة لكل تجمع مستهدف بالمقارنة مع التجمعات الأخرى	✓	✓	2,235,000	555,000	3,540,000	2,790,000	9,120,000	انشاء خزانات مياه اقليمية لضمان التوزيع العادل للمياه	
- النسبة المئوية في الفاقد التجاري مقارنة مع النوات اللاحقة (حد ادنى ثلاث سنوات) - اطوال واقطار الشبكات الداخلية التي تم تأهيلها	✓	✓	2,520,000	4,580,000	4,230,000	3,450,000	14,780,000	اعادة تأهيل شبكات المياه الداخلية للتجمعات الفلسطينية	
- عدد محطات الضخ المركزية التي تم تأهيلها	✓	✓	690,000	655,000	1,240,000	875,000	3,460,000	اعادة تأهيل بعض محطات الضخ المركزية	
- كمية المياه المزودة للبيوت والعائلات بالميتر المكعب - عدد الأسر المستفيدة من برنامج التوزيع - عدد المجالس التي استفادت من وسائل نقل المياه بالنتكات _ نسبة الفارق في فاتورة المياه من الدخل العام للأسر .	✓	✓	1,047,000	787,000	630,000,	886,000	3,350,000	تنفيذ برنامج الطوارئ لتوزيع المياه في المناطق المهدة ويضمن توفير كميات مياه عبر نقاط توزيع محددة بالإضافة الى توفير سيارات نقل مياه	

<ul style="list-style-type: none"> - عدد المشاريع التي تم تنفيذها - عدد الأسر المستفيدة من شبكات الصرف الصحي بالمقارنه مع العدد الكلي للسان غير المخدمين - اطوال واقطار شبكات الصرف التم تم تنفيذها 	✓	✓	1,114,000	2,450,000	2,346,000	1,430,000	7,340,000		انشاء شبكات صرف صحي في لبعض التجمعات الفلسطينية	
<ul style="list-style-type: none"> - عدد محطات المعالجة التي تم تنفيذها - عدد السكان المخدمين بمحطات الصرف الصحي - كمية المياه المعالجة التي تم استخدامها في الزراعة 	✓	✓	730,000	2,305,000	1,935,000	2,430,000	7,400,000		انشاء محطات معالجة مياه صرف صحي لا مركزية (صغيرة) لخدمة التجمعات الفلسطينية في المناطق المهمشة والإستفادة من المياه المعالجة في الأغراض الزراعية	خدمات الصرف الصحي
<ul style="list-style-type: none"> - النسبة المئوية في القيمة المالية للمساهمة الحكومية مقارنه مع التكلفة الإجمالية للمعالجة - عدد الأسر المخدمه التي تساهم في تكاليف المعالجة - عدد المجالس التي تطبق احتساب كلفة المعالجة في التعرفه 	✓	✓	7,285,714	7,285,714	7,285,714	7,285,714	29,142,875		مساهمة الحكومة الفلسطينية في تحمل تكاليف معالجة المياه العادمة العابرة للحدود	

<p>- عدد الدورات و البرامج التدريبية التي خصصت لمشاريع بناء القدرات والوعي البيئي</p> <p>- عدد الأندية البيئية التي تم تشكيلها</p>	✓	✓	250,000	217,000	243,000	240,000	950,000		<p>تنفيذ برامج بناء القدرات و رفع الوعي البيئي حول ادارة مياه الصرف الصحي في التجمعات الفلسطينية المهمشة</p>	
<p>- عدد المجالس التي تم انشاءها وفق نظام انشاء المجالس والتي اصبحت فاعلة</p> <p>- عدد البرامج التدريبية التي خصصت للمجالس الجديدة</p>	✓	✓	192,000	203000	234000	211000	840,000		<p>انشاء مجالس خدمات مياه وصرف صحي في بعض التجمعات في المناطق المسماة "ج" وبناء قدرات للمجالس المنشأة اصلا وتقديم الدعم الفني واللوجستي</p>	<p>الدعم المؤسسي</p>

ملحق (10)
خطة سلطة الطاقة

مؤشرات التنفيذ	جهة التمويل المقترحة		التكلفة التقديرية للنشاط (\$)	الجهة المسؤولة	مدة التنفيذ لسنة: 2018-2019				التدخلات	البرنامج	الهدف
					2019		2018				
	الممول	الوزارة			النصف الثاني من السنة	النصف الأول من السنة	النصف الثاني من السنة	النصف الأول من السنة			
بناء شبكات ضغط منخفض بطول 97 كليو متر بعد تركيب العدادات		v	571,429	سلطة الطاقة	X	X	X	X	بناء شبكات ضغط متوسط وضغط منخفض وتحسين الجباية	ربط التجمعات السكانية غير	ضمان تزويد التجمعات السكانية في المنطقة
14 كم ضغط منخفض بالإضافة 12 كم ضغط متوسط سيتم بناؤها في التجمعات البدوية		v	428,571	سلطة الطاقة			X	X	بناء شبكات ضغط متوسط ومنخفض وتحسين الجباية للتجمعات البدوية في منطقة أريحا	الموصولة بشبكات الكهرباء أينما أمكن ذلك	المسماة "ج" بإمدادات الطاقة

عدد التجمعات التي تم تزويدها بمولدات كهربائية	v	142,857	سلطة الطاقة	X	X	X	X	تزويد التجمعات بمولدات كهربائية		
سيتم بناء خطوط ضغط متوسط بطول 8 كيلو وخطوط ضغط منخفض بطول 14 كيلو متر بعد تركيب العدادات	v	571,429	سلطة الطاقة	X	X	X	X	تطوير الشبكات وتحسين الجباية	إعادة تأهيل شبكات الضغط المتوسط والمنخفض	تطوير البنية التحتية
18 كيلو متر ضغط متوسط وبناء 8 كيلو متر ضغط منخفض بعد تركيب العدادات	v	571,429	سلطة الطاقة	X	X	X	X	ازالة الشبكات التي تسبب الضرر للمواطنين	ازالة مخاطر شبكات الضغط المتوسط والمنخفض	
3,000 عداد	v	v	500,000	سلطة الطاقة		X	X	تركيب عدادات مسبقة الدفع	تركيب عدادات ذكية مسبقة الدفع	
خلايا بقدرة 2 ميغا	v	2,000,000	سلطة الطاقة	X	X			تركيب خلايا شمسية	تركيب خلايا شمسية للتجمعات البدوية المعزولة والمدارس	